وزارة التعليم العالي والبحث العلمـــــي

المركز الجامعي ميلة

معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

ميدان: علوم اقتصادية، التسيير والتجارة

الشعبة:.علوم التسييرالتخصص:مالية

الرقم التسلسلي:.....

مذكرة بعنـــــــــوان

الخوصصة وأسواق العمل
دراسة حالة: الجزائر

مذكـــــــرة مكملة لنيل شهادة الليسانس ل.م.دفيعلوم التسيير

تخصص مالية

إعداد الطلبة

- صابوني فارس
- بن لعريبي أسماء
- بلعطار إبتسام

إشراف الأستاذ

ريغي هشام

السنة الجامعية: 2011 - 2012

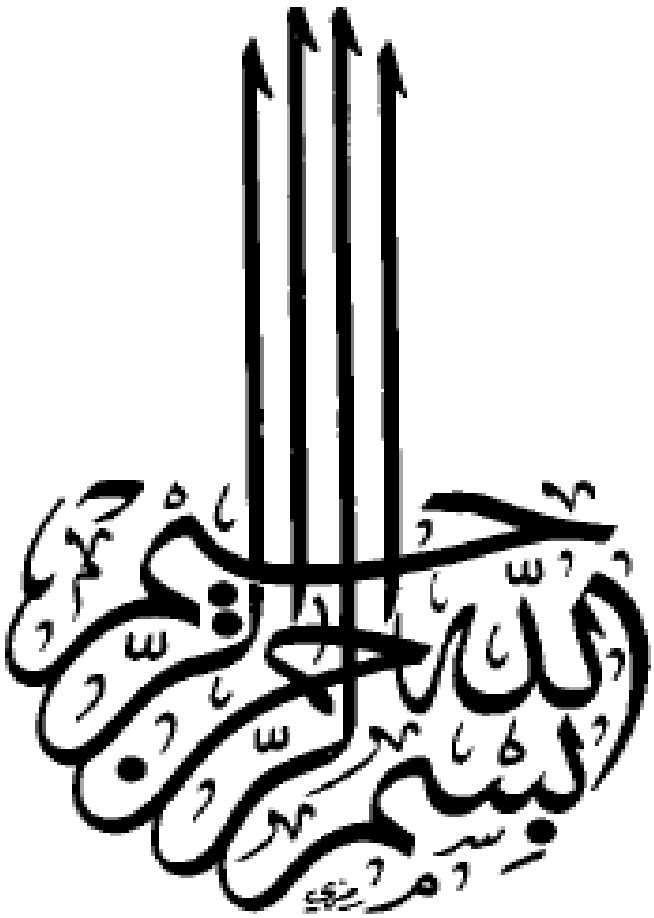
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله عز و جل الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل رغم كل ما وجهنا من صعوبات وعراقيل.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف

ريـــــــــغي هشـــــام

الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته التي كانت أكثر من مفيدة لنا لإنجاز هذه المذكرة.

كما نتقدم بالشكر إلى كل عمال معهد العلوم الاقتصادية وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع.

إلى كل هؤلاء نقول لهم. شكرا جزيلا لكم على ما قدمتموه لنا من مساعدات و تحية طيبة نزفها لكم تعبيرا منا على اعترافنا بجميلكم.

أسماء

إبتسام

فارس

إهداء

نحمد الله جل وعلا على توفيقه لنا في إتمام هذا العمل الذي نأمل أن يتقبله منا كصدقة جارية في ميزان حسناتنا والذي نهديه إلى كل من:

من قال الله فيهم تعالى: (وقضى ربك ألا تعبدوا إلاّ إياه و بالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما(23) واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا(24)) الإسراء.

وقال تعالى: (ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه، وهن على وهن وفصاله في عامين أن أشكر لي ولوالديك وإلي المصير...) لقمان(14).

فإلى والدي الكريمين اللذين ضحى من سنون الدنيا الكثيرة لأجلي دون أن أرد إليهما القليل

فإلى التي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الجنة تحت أقدام الأمهات"

إلى ذات الوجه الذي تبسم إذ رآني، ولحن الحياة الذي سقيت منه فيضا من الحنان.

إلى التي أن فتحت الباب علي كانت سبب في ارتياحي من الكرب والهموم.

... عماد البيت: أمي الحبيبة الرائعة**سامية**.

إلى الذي عمل الكثير وسهر الليالي لإيصالي إلى هذا المستوى من التعليم.

إلى الذي أنشدني معزوفة الأخلاق الكريمة والمبادئ السامية.

إلى منبع المحبة والحنان رمز الأخوة والصداقة الذي رزقني الله به ليرشدني لفكرة التغيير بقلبه الكبير البعيد عن الحقد والتعسير.

... سندي في الدنيا: أبي **عزالدين**.

فحفظهما الله وأرضاهما علي في الدنيا والآخرة وأدخلنا جميعا إلى جناته العليا.

إلى من لا تكفيهما عبارات الحب و الشكر و التقدير...

إلى من حرما نفسيهما ليعطياني.. من حملا عني الهموم و شعرت في كنفهما بالأمان...

قدوتي و سندي...

إلى من جمعتني بهم أوثق علاقة.. إلى من جمعني معهم سقف واحد... إخوتي: عايدة ،خالد، طارق، صباح ...

إلى كل الأصدقاء الذين رافقوني خلال مشوار الجامعة...

إلى كل من ساعدني في إتمام هذه المذكرة(زيد،نبيل،محسن،باديدو)

إلى كل من ذكرهم قلبي و نساهم قلمي....

إلى صديقة العزيزة (ب.مديحة)

فارس

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

إلى من كان دعائها مصباحا أنار لي دروب الحياة، ورضاءها عني قوة زادتني عزيمة إلى الوالدة الكريمة حفظها الله حبا في عطائها وطمعا في رضاها، أدامها الله منارا فوق رأسي.

الى من علمني كيف يكون حب العلم والالتزام وحسن المعاملة إلى والدي العزيز حفظه الله

كما سيسعدني أن أتوجه بالشكر الكبير والحار إلى الأستاذ المحترم المشرف على هذه العمل الأستاذ ريغي هشام الذي تعب كثيرا معنا أشكره جزيل الشكر نسأل الله أن يطيل في عمره.

ثم عرفان وشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد وأخص بالذكر زميلاي في هذا العمل المتواضع بلعطار ابتسام وصابوني فارس جازاهما الله خيرا.

أسماء

إهداء

إلى التي حملتني وهنا على وهن و بكت من اجلي في صمت..

إلى التي أهدتها الحياة التعب و الحرمان فأهديتني الدفء و الحنان..

إلى التي خصها الله بالشرف الرفيع و العز المنيع..

إليك يا أغلى شيء في الوجود.. إليك حبيبتي حفضك الله أمي الغالية

إلى الذي كابد الشدائد و كان عرق جبينه منير دربي إلى من اشترى لي أول قلم و دفعني بكل ثقة على خوض الصعاب،

إلى أبي العزيز حفضك الله

إلى شموع حياتي، إخوتي: سميحة ، إيمان ....

إلى صديقة الغالية: وسيلة....

إلى زميلاتي و زملائي في الدراسة كل باسمه....

إلى كل من ذكرهم قلبي و نساهم قلمي....

إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي....

إبتسام

فهرس المحتويات

الموضوع الصفحة

التشكرات والإهداء

فهرس المحتويات

قائمةالجداول

قائمةالأشكال

مقدمة عامة.....**(أ–ب)**

الفصل الأول: الخوصصة

تمهيد.....2

المبحث الأول: مفهوم الخوصصة ونشأتها.....(3–7)

المطلب الأول: مفهوم الخوصصة.....3

أولا: التعريف اللغوي للخوصصة.....3

ثانيا: التعريف الاصطلاحي للخوصصة 3

المطلب الثاني:نشأة الخوصصة.....5

أولا: في الفكر الاسلامي.....6

ثانيا: في الفكر الاقتصادي الليبرالي "المدرسة الكلاسيكية".....6

ثالثا: في القرن العشرين.....6

المبحث الثاني: دوافع الخوصصة وأهدافها.....(8–18)

المطلب الأول: دوافع الخوصصة.....8

أولا: الدوافع السياسية.....8

ثانيا: الدوافع المالية.....8

ثالثا: الدوافع الاقتصادية.....9

رابعا: الدوافع الاجتماعية.....10

المطلب الثاني: أهداف الخوصصة.....10

أولا: الأهداف الفنية.....12

ثانيا:الأهداف الاقتصادية.....13

ثالثا: الأهداف المالية.....15

رابعا: الأهداف السياسية.....18

المبحث الثالث:أساليب الخوصصة.....(19-24)

المطلب الأول: الطرق التي لا تنهي الملكية.....19

أولا: عقد الإدارة.....19

ثانيا: التأجير.....20

ثالثا: الامتياز.....20

المطلب الثاني: الطرق التي تنهي الملكية.....21

أولا: البيع المباشر.....21

ثانيا: بيع الأسهم في الأسواق المالية.....22

ثالثا: البيع للعاملين والادارة.....23

رابعا: نظام القسائم.....23

خلاصة الفصل.....25

الفصل الثاني: أسواق العمل:

تمهيد.....27

المبحث الأول: ماهية أسواق العمل.....(28-35)

المطلب الأول: العمل مفهومه وأهميته.....28

أولا: مفهوم العمل.....28

ثانيا: أهمية العمل.....29

المطلب الثاني: أسواق العمل: مفهومها والعوامل المؤثرة فيها.....30

أولا: تعريف سوق العمل.....30

ثانيا: العوامل المؤثرة في أسواق العمل..... 30

المطلبالثالث:الطلب على العمل وعرض العمل.....32

1- الطلب على العمل.....32

أولا: تعريف الطلب على العمل.....32

ثانيا: محددات الطلب على العمل.....32

2- عرض العمل.....34

أولا: تعريف عرض العمل.....34

ثانيا: محددات عرض العمل.....34

المبحثالثاني: سوق العمل في الفكر الاقتصادي.....(36-46)

المطلب الأول: المدرسة الكلاسيكية.....36

المطلب الثاني: المدرسة الماركسية.....38

المطلب الثالث: المدرسة النيوكلاسيكية..... 41

المطلب الرابع: المدرسة الكينزية..... 44

المبحث الثالث: مؤشرات سوق العمل.....(47-54)

المطلب الأول: البطالة.....47

أولا: تعريف البطالة.....47

ثانيا: أنواع البطالة.....47

المطلب الثاني: الأجور.....49

أولا: تعريف الأجر.....49

ثانيا: طرق تحديد الأجر.....49

المطلب الثالث: الإنتاجية.....50

أولا:مفهوم الانتاجية.....50

ثانيا:أنواع الانتاجية.....51

ثالثا: العوامل المؤثرة في انتاجية العمل.....52

خلاصة الفصل.....55

الفصل الثالث: الخوصصة وانعكاساتها على سوق العمل في الجزائر

تمهيد.....57

المبحث الأول: الإصلاحات الاقتصادية والخوصصة في الجزائر.....(58-64)

المطلب الأول: الإقتصاد الجزائري والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية قبل مرحلة الخوصصة....58

أولاً: تجربة المؤسسة العمومية بالجزائر بعد الإستقلال حتى نهاية السبعينات.....58

ثانياً:المؤسسة الاقتصادية العمومية خلال الثمانينات.....61

المطلب الثاني: الخوصصة في الجزائر.....62

المبحث الثاني: نظرة حول سوق العمل في الجزائر.....(65-75)

المطلب الأول: تحليل هيكل سوق العمل في الجزائر.....65

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات سوق العمل في الجزائر.....69

أولا: البطالة.....69

ثانيا: انتاجية العمل.....71

ثالثا: الأجور.....73

المبحث الثالث: أثر الخوصصة على سوق العمل في الجزائر.....(76-79)

المطلب الأول: أثر الخوصصة على البطالة.....76

المطلب الثاني: أثر الخوصصة على الأجور.....78

المطلب الثالث: الأثر على إنتاجية العمل.....78

خلاصة الفصل.....80

خاتمة عامة.....82

قائمة المراجع.....85

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1-3	تطور عدد العامين بالقطاع الحكومي	66
2-3	تطور الشغل حسب القطاع الرسمي و غير الرسمي (بالآلاف)	69
3-3	تطور حجم القوة العاملة ومستويات البطالة في الجزائر (1989-2008)	70
4-3	إنتاجية العمل في الجزائر(1980-2008)	72
5-3	بعض مؤشرات الأجور(شهريا) في الجزائر (1992-1996)	74

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1-1	أهداف الخوصصة	11
1-2	محددات مستوى التوظيف عند كينز	44
2-2	بعض العوامل الإقتصادية والإجتماعية التي تؤثر على إنتاجية العمل	53
1-3	هيكل سوق العمل في الجزائر	65
2-3	تطور حجم القوة العاملة وعدد لبطالين في الجزائر(1989-2008)	69
3-3	تطور معدل البطالة في الجزائر (1989-2008).	71
4-3	الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل (engaged) (دولار أمريكي ثابت لسنة 1990 على أساس تعادل القوة الشرائية)	73
5-3	الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل (engaged)(1990=100)	73
6-3	تطور الأجوروالمرتبات في الجزائر (دج)(سنة الأساس: 1995)	74
7-3	تطور الأجور الاسمية والحقيقية في قطاع الصناعة التحويلية (سنة الأساس: 1995)	75

المقدمـــــة

المقدمة العامة:

شهدت العقود الماضية موجة من الاصلاحات الاقتصادية مست الكثير من مكونات الإقتصاد. فلقد أدى إنهزام الكينزية وصعود الفكر الليبرالي (من الناحية الفكرية) ونجاح أحزاب ليبرالية في الوصول إلى السلطة (من الناحية العملية) في تطبيق الإصلاحات في الدول المتقدمة. أما في الدول النامية، فقد أدت أزمة الديون في الثمانينيات إلى تبني إصلاحات إقتصادية نحو إقتصاد السوق تحت إشراف المنظمات الإقتصادية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، كما أدى إنهيار المعسكر الإشتراكي أيضا إلى تبني إصلاحات إقتصادية نحو إقتصاد السوق تحت إشراف المنظمات الإقتصادية الدولية. ولقد كانت من بين السمات المشتركة لتلك الإصلاحات خوصصة المؤسسات العامة، بالرغم من أنه كانت أشد في الدول النامية والدول الإشتراكية السابقة بالنظر إلى حجم القطاع العام الذي كان سائدا في تلك الدول.

ومن الطبيعي أن تنطوي أية عملية تحول على جملة من الإنعكاسات على مختلف مكونات الإقتصاد ومنها سوق العمل خاصة من ناحية: البطالة، الأجور وإنتاجية العمل. فبالنظر إلى السياسات المتبعة فيما يخص سوق العمل في ظل التدخل الكبير للدولة في النشاط الإقتصادي وحجم القطاع العام الكبير، فإن خوصصة المؤسسات الإقتصادية في ظل الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية سوف تكون لها، من دون شك، إنعكاسات على مختلف مؤشرات سوق العمل خاصة من ناحية: البطالة، الأجور وإنتاجية العمل.

وتُعتبر الجزائر من الدول التي أحد الدول النامية والتي إتبعت النهج الإشتراكي منذ الإستقلال، وهو النهج الذي أدى إلى تدخل كبير للدولة في النشاط الإقتصادي وبالتالي إلى توسع حجم القطاع العام الإقتصادي. وهذا النهج أثر، من دون شك، على مختلف مؤشرات سوق العمل فيها خاصة من ناحية:البطالة، الأجور وإنتاجية العمل. إلا أن الإصلاحات الإقتصادية الموجة نحو السوق والتي باشرتها الجزائر في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات تحت إشراف النقدية والماليةالدوليةكان من أهم عناصرها خوصصة المؤسسات العامة.

إشكالية الدراسة:

بالنظر إلى حجم القطاع العام الكبير الذي كان سائدا في الجزائر واللجوء إلى خوصصة المؤسسات الإقتصادية ضمن الإصلاحات الإقتصادية، يُمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير خوصصة المؤسسات الإقتصادية في الجزائر على سوق العمل فيها من ناحية: البطالة، الأجور، وإنتاجية العمل؟

وعلى أساس هذه الإشكالية، هناك جملة من الأسئلة الفرعية تطرح نفسها والتي سنحاول الإجابة عليها من خلال هذه الدراسة:

1- ما معنى الخوصصة ومختلف الجوانب المتعلقة بها؟

2- ما مفهوم سوق العمل ومختلف الجوانب المتعلقة به؟

3- ماهو واقع كل من الخوصصة وسوق العمل في الجزائر؟

4- كيف تؤثر خوصصة المؤسسات الإقتصادية في الجزائر على مختلف مؤشرات سوق العمل فيها من ناحية: البطالة، الأجور، إنتاجية العمل.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: أن الخوصصة في الجزائر أدت إلى تغير في سياسات التوظيف وإلى عمليات ترشيد أدت خاصة إلى القضاء على البطالة المقنعة التي كانت سائدة في القطاع العام.

الفرضية الثانية: بالنظر إلى سياسة الأجور التي كانت سائدة في القطاع العام والتي كانت في الغالب تتحدد على أساس اعتبارات اجتماعية، فإن تحول تلك المؤسسات إلى الملكية الخاصة قد أدى إلى إتباع سياسة أجرية على أسس اقتصادية.

الفرضية الثالثة: أن خوصصة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر قد أدى تحسن إنتاجية العمل في تلك المؤسسات.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كون الخوصصة تعتبر من بين أهم بنود برامج الإصلاح الإقتصادي في مختلف دول العالم وخاصة النامية منها، ومن المعلوم أن أي إصلاح سوف تكون له إنعكاسات على مختلف المتغيرات الإقتصادية، ولعل سوق العمل من ناحية التشغيل والبطالة، الأجور، إنتاجية العمل. من بين أهم المواضيع التي ينبغي بحث الإنعكاسات عليها.

أهداف الدراسة:

- إلقاء نظرة حول الخوصصة وأسواق العمل ومختلف الجوانب المتعلقة بهما.
- التطرق إلى مختلف المراحل التي مرت بها عملية الخوصصة في الجزائر.
- إبراز مختلف القنوات التي تؤثر بها الخوصصة في الجزائر على مؤشرات سوق العمل من ناحية: البطالة، الأجور وإنتاجية العمل.

أقسام الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة ومن تمإختبار الفرضيات، تم تقسيم الدراسة إلى 3 فصول:

الفصل الأول: نتناول فيه الخوصصة ومختلف الجوانب المتعلقة بها.

الفصل الثاني: نتناول فيه سوق العمل ومختلف الجوانب المتعلقة به.

الفصل الثالث:نتناول فيه مختلف انعكاسات الخوصصة على سوق العمل في الجزائر من ناحية: البطالة، الأجور وإنتاجية العمل.

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي إعترضت هذه الدراسة نقص في المراجع حول بعض الإنعكاسات المحتملة لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

الفصل الأول
الخوصصة

☜ مباحث الفصل

- ⇦ تمهيد
- ⇦ المبحث الأول: مفهوم الخوصصة ونشأتها
- ⇦ المبحث الثاني: دوافع الخوصصة وأهدافها
- ⇦ المبحث الثالث: أساليب الخوصصة
- ⇦ خلاصة الفصل

تمهيد:

بما أن المؤسسات العمومية تشكل العمود الفقري لمعظم إقتصاديات الدول النامية، فمن المنطقي أن تتجه الأنظار لإصلاح المؤسسات العامة كجزء من برنامج إصلاح إقتصادي شامل، وقد إستخدمت الدول النامية أساليب مختلفة لإصلاح مؤسسات القطاع العام، ومن أهم تلك الأساليب وأكثرها إستخداما هو أسلوب الخوصصة. حيث أصبحت منهجا وأسلوبا اعتمدت عليه العديد من الدول النامية والمتقدمة للتخلص من الحجم الزائد للقطاع العام وتحقيق الكفاءة الإقتصاديةوالانتاجية.

وفي هذا الفصل سنتطرق لمفهوم الخوصصة ومبادئها، والأهداف المراد تحقيقها، وأساليبها المتبعة.

المبحث الأول:مفهومالخوصصة ونشأتها

المطلب الأول:مفهومالخوصصة

أولا :التعريف اللغوي للخوصصة:[1]

تشتق كلمة الخوصصة من الفعل الثلاثي "خصص" ومعنى خصه بالشيء أي جعل الشيء خاصا به، والخاصة ضد العامة، وكلمة"خص" تعني انفرد بالشيء، وخاص تعني فردي أو ذو ملكية فردية.ولتأكيد معنى الفعل الثلاثي"خصص" يكرر الحرفين الأولين (خ، ص) من المصدر الثلاثي للفعل وتصبح الكلمة هي"خصخص"، وتعني تعظيما وتأكيدا، "خصص" ومن أول الكلمات تشابها لكلمة "خصخص" الكلمات زلزل، وحصحص وليس أدل من كلمات الله تعالى:"إذا زلزلت الأرض زلزالها"[2]و"الآن حصحص الحق".[3]

ثانيا: الخوصصة اصطلاحا:[4]

لعل من المناسب في ضوء التحليل المتقدم أن نبحث عن ترجمة هذا الاصطلاح بالفرنسية بدلا من الخصخصة، كماهو شائع في التجربة المصرية، أو التخصيصة" كما درج لدى المؤسسات الاقتصادية العربية، أو" الخوصصة" أو "الأهلنة" كما هو متداول في التجربة السورية، أو"إعادة الهيكلة"كما هو مألوف في التجربة التونسية.ويعد اصطلاح الخوصصة رغم عدم دقته اللغوية، من أكثر المصطلحات شيوعا في الاستخدام لسهولته.

ولقد قدمت عدة تعاريف للخوصصة:

-**بالتعريف الاقتصادي:** هي سياسة نقل الملكية العامة أو إدارتهاإلى القطاع الخاص، وبالتالي تتحول المؤسسات العامة المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص المملوك للأفراد سواء كانوا وطنيين أو أجانب، وذلك لتقليص الإنفاق العام توفيرا لجهود الحكومة فيما هوأنفع للمجتمع وإيجاد مناخ تنافسي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، من شأنه ترك أثر ايجابي على كمية وجودة الإنتاج أو الخدمة المقدمة.

---

[1]- موسى سعداوي- أطروحة دكتوراة حول دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية – حالة الجزائر- جامعة الجزائر 2007 . صص 63 – 64 .

[2]- سورة الزلزلة الآية 1.

[3]- سورة يوسف الآية 51.

[4]- أرغيب سليمة وآخرون ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في المالية ، الخوصصة في الجزائر، جامعة فرحات عباس –سطيف- 2009-2010 ص ص 2-3 .

– فالخوصصة تعني التقليل من دور الحكومة وزيادة مساهمة القطاع الخاص في إدارة الاقتصاد وتوليد الدخل، وتتم عبر مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد الأكبر على آلية السوق ومبادرات القطاع الخاص والمنافسة لأجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية.
– من جهة أخرى الخوصصة عبارة عن حزمة من السياسات المتكاملة ترتكز على آلية السوق والمنافسة، مما يعني تهميشا لدور الدولة الريادي ولكن التهميش لا يعني الإقصاءلأن هذا الدور ضروري للحفاظ على الحرية الاقتصادية التي تزداد نضوجا بآليات الشفافية والوضوح.[1]

– **وعرفها البنك الدولي بأنها:** "عملية تقوم بها الحكومات من أجل تقليص دورها في تملك أو إدارة المؤسسات العامة، بهدف إشراك أو إيجاد دور أكبر للأفراد والمشروعات الخاصة في تنمية الاقتصاد القومي".
– **وعرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1983** بأنها:"كل تحويل لملكية المؤسسات العمومية لملاك جدد، بحيث تؤدي إلىمراقبة فعلية للنشاط، بعد ذلك الملاك الجدد يمكن أن يكونوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين، محليين أو أجانب" .
– **عرفهاالبنك الإيطالي:** على أنها:"عبارة عن مبادرات تهدف لخفض دور القطاع العام، سواء في صورة الملكية أو الإدارة".
– **وعرفها كوين كاي عام 1998** بأنها:" أداة تستطيع بواسطتها الحكومة توفير المال، وتقديم خدمات أفضل".
–**وقد عرفها دنيس روندينيل عام 1996** :" السياسات التي تشجع القطاع الخاص على المشاركة في الخدمة العامة وإنشاء البنية التحتية، والتخفيف من حالة الاحتكار للمشروعات المملوكة من قبل الحكومة"
– **وفي تعريف آخر:** الخوصصة هي السياسة أو الأداة التي يتم بمقتضاها نقل ملكية بعض المنشآت الاقتصادية والإنتاجية من نطاق الملكية العامة إلى الملكية الخاصة، وهي تتضمن إسناد عمليات الإنشاء والتمويل والتنمية والملكية الخاصة، وتشغيل وإدارة الإنتاج، ونقل وتوزيع السلع والخدمات إلى القطاع الخاص المحلي والأجنبي، بغرض تحسين وزيادة الإنتاج والأرباح.
– **وعرفها البعض:** بأنها عملية نقل الأصول أو الوظائف الحكومية من الدولة إلى القطاع الخاص.
– **وعرفها روبنس روكبيرو عام 1997** : بأنها الانتقال بالنشاط الاقتصادي من القطاع العام إلى القطاع الخاص، مع التشغيل في أشكال الملكية لهذا النشاط.

[1]–د. عجة الجيلالي: قانون المؤسسة العموميةالاقتصادية –اشتراكية التسيير على الخوصصة– دار الخلدونية للنشر ص 66

– أما سيلفيا دوراد وريك هولز : فقد قدما تعريفين للخوصصة: التعريف الأول ينادي به أصحاب المدرسة الاقتصادية التابعونلمدرسة الفكر الكلاسيكي الحديث وهو: تحويل مؤسسة أو استثمار عام أوأصول مؤسسة عامة من ملكية القطاع العام إلى ملكية القطاع الخاص. والتعريف الثاني ينادي به أصحاب مدرسة السياسة العامة وهو: تحويل مؤسسة مملوكة للقطاع العام، أوتدار على أساس بيروقراطي في منظمة ذات استقلال ذاتي، ثم قياس الأداء فيها من خلال معايير آليات السوق.

– وعرفها عوض شفيق عوض : إنالخوصصة هي عمل من أعمال السيادة، ومظهر من مظاهرها، تختص بإجرائها السلطة التشريعية وحدها. وهي عملية يراد منها نقل ملكية المشروعات العامة المملوكة للدولة كلها أوبعضها، إلى الملكية الخاصة، ممثلة في أشخاص اعتبارية، وذلك لتحقيق ضرورات اجتماعية وتنمية اقتصادية وسياسية.وتعيين المشروع محل الخوصصة وتحديد عناصره يرجع فيه القانون مباشرة، وتكون الخوصصة إما كاملة،أي خوصصة الأصول والإدارةأو جزئية،أي خوصصة الإدارة دون الأصول.[1]

المطلب الثاني: نشأة الخوصصة[2]

بدأ استخدام كلمة الخوصصة في المملكة المتحدة في بداية عقد الثمانينات، فقد كانت بريطانيا من أوائل الدول التي طبقت هذا المبدأ، ومنذ أن ظهرت الخوصصة كآلية للتحول من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة أثارت جدلا واسعا بين الاقتصاديين– وهذا الجدل مازال مستمرا حتى الآن–حول مدى أهميتها وجدواها الاقتصادية، وانقسم الاقتصاديون بين مؤيد ومعارض، فالمؤيدون يرون أنها أفضل وسيلة لرفع الكفاءة الاقتصادية وتعظيم الأرباح، وبالتالي رفع كفاءة الاقتصاد بشكل عام، وفي نفس الوقت تخفيف العبء عن الحكومات عن طريق التخلص من نفقات الحكومة على تلك المؤسسات، ومن ثم تخفيض عجز الموازنة العامة وتوجيه تلك الموارد لخدمة المجتمع ككل وكلمة الخوصصة صار لها اليوم أكثر من دلالة سياسية لارتباطها بعملية التحول الاقتصادي والاجتماعي في الدول التي كانت تتبع التخطيط المركزي، وكذلك ما تستهدفه الخوصصة من تسهيل اندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي، وإعادة هيكل إقتصادياتها لتتماشى مع نمط وآليات الاقتصاد الحر.

وأصبحت الخوصصة من البنود الأساسية التي يتبناها كل من البنك والصندوق الدوليينكإحدى المعالجات المالية للأوضاع المالية المتدهورة في الدول النامية وتزايد وتيرة الأخذ بالخوصصة في جميع الدول المتقدمة والنامية على حد السواء، وطبقت برامج واسعة في كل من بريطانيا واليابان والولاياتالمتحدة الأمريكية باعتبارها دولا صناعية، كما طبقت في أصغر الاقتصاديات حجما مثل نيوزلندة وشيلي، ووفقا لأحدث تقرير صدر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2000 م فقد زادت الحكومات في العالم أجمع من بيع أنصبتها في الشركات العامة إلى القطاع الخاص، وبلغت

[1]- مختلف تلك التعاريف من: موسى سعداوي، مرجع سبق ذكره، صص65-68..
[2]- د. فالح أبو عامرية: الخوصصة وتأثيرها الاقتصادية دار أسامة للنشر و التوزيع عمان-الأردن. طبعة 2010 ص 12.

قيمة حصيلة الخوصصة بما يفوق 10بالمئة ما تحقق قبل عشر سنوات، أي ما يعادل 145مليار دولارأمريكي، وبلغت قيمة أكبر عملية بيع تمت في ايطاليا حوالي 14مليار دولار بما تصل نسبتها حوالي 43.5 من نصيب الأسهم في أكبر شركة عامة للكهرباء.

ونظرا لحداثة مفهوم الخوصصة، فلا يوجد تعريف محدد لها في قواميس اللغة الانكليزية، وسرعان ما انتقل مفهوم الخوصصة إلى الدول المتقدمة والنامية التي طبقت أساليب وطرقا مختلفة للخوصصة، وطبقا لذلك فقد تعدد تعريف مفهوم الخوصصة ليشمل عدة أساليب ومستويات طبقت في الدول المتقدمة والنامية.

فهناك عدد من الكتاب يتحدثون عن الخوصصة المؤثرة، وهذه تشمل بالنسبة لهم جميع أساليب ووسائل الخوصصة التي تنهي ملكية الدولة كليا أو جزئيا للقطاع الخاص، حيث يحدث في هذه الأساليب تحول الملكية، وهناك عدد آخر من الكتاب يضيف لأساليب الخوصصة التي تؤثر في الملكية أساليب أخرى تؤدي إلى تحول في إدارة مؤسسات القطاع العام، حيث لا تستدعي بالضرورة تحولا في ملكية الدولة، أما المستوى الثالث لمفهوم الخوصصة فيتصف بالشمولية ويضيف للأساليب التي تؤثر في الملكية أوالإدارة أساليب أخرى تهدف في مجملها إلىإدخال أساليب إدارة القطاع الخاص لإدارة مؤسسات القطاع العام، وهذا التعريف يعني أن الخوصصة لا تستدعي بالضرورة أي تغيير في الملكية أو في الإدارة.

أولا: في الفكر الإسلامي:[1]

أما في الفكر الإسلامي:يذهب الكثيرون إلى القول أن ابن خلدون المفكرالإسلامي هو الذي فكر في تطبيق سياسة الخوصصة التي تهدف إلى التحول نحو نمط الإنتاج الخاص.وهي فكرة تدل على فهم ابن خلدون وإدراكه في وقت مبكر أهمية القطاع الخاص وسلامة أدائه وكفاءة أساليبه، وقد كان ذلك منذ أكثر من ستمائة عام، أي عام 1377م وفيه ينصح ابن خلدون بعدم تدخل السلطان، أي الدولة في النشاط التجاري الواسع، وتركهذا النشاط للتجار والمزارع ليفي السلطان أمواله من الجباية.

قال ابن خلدون:{واعلم أن السلطان لا ينمي ماله ولا يدر موجودهإلابالجباية.وإدرارهاإنما يكون بالعدل في أهل الأموال والنظر لهم، بذلك تنبسط آمالهم وتنشرح صدورهم للأخذ في تثميرها وتنميتها، فتعظم منها جباية السلطان}.

ثانيا: في الفكر الاقتصادي الليبرالي "المدرسة الكلاسيكية":[2]

اعتمدت هذه المدرسة على أفكار أبي الاقتصاد العالمي "آدم سميث"من حيث أفكاره ومبادئه في كتابه الشهير "ثروة الأمم"، والذي نشر عام 1776م، والذي يهتم باقتصاد السوق والمبادرات الفردية من أجل

[1]- موسى سعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 61.
[2]- نفس المرجع السابق، ص62 .

زيادة الثروة والتخصص، تقسيم العمل، تحقيق الكفاءة الإقتصادية على المستوى الكلي والجزئي. وهذه الأفكار تعتبر الجانب الهام في تحديد ما يسمى بأسلوب أو سياسة الخوصصة.

ثالثا: في القرن العشرين:[1]

إن الدارس للتاريخ الاقتصادي عبر العصور يلاحظ بأن عمليات التحول أو الانتقال إلى الملكية الخاصة تدخل في إطار عملية الخوصصة، وفي نواح مختلفة من العالم، من تحقيق الأهداف المرسومة والطموحات المعلنة في القطب الاشتراكي سابقا، ودول شرق أوروبا والدول النامية، وبصفة عامة كل الدول النامية وغيرها الكثير التي اتبعت نهج القطاع العام (الملكية العامة)، مما أدى إلى تفاقم عدة مشكلات :

- إرتفاع المديونية الخارجية، إذ هو بمثابة...[فخ] خطر وقع فيه كل من هذه الدول.
- المشكلة الاقتصادية بجميع جوانبها.
- اتجاه هذه الدول إلى عملية الإصلاحات.

كل هذه العوامل جعلت الأمم تتصاع للدول الغربية الغنية بالاستدانة منها، وذلك من أجل تحقيق الإصلاح الذي أرشدتهم إليه، من خلال برامجها ومنها برنامج الخوصصة.وبذلك أخذت الخوصصة في الانتشار بداية من كتابات عالم الإدارة "بيتر دراكر" في عام 1968م.الذي تحدث عن كيفية انتقال الملكية العامة إلى الملكية الخاصة في جمهورية الشيلي عام 1973م، وعما حققته وكيفية تطبيقها، ثم تحدث عن تطبيق بريطانيا للخوصصة وكيف طبقت على يد المرأة الحديدية، كما لقبت السيدة "مارجريت تاتشر" 1979م، والتي تعتبر جزءا مهما في سياستها الاقتصادية المطبقة في بريطانيا.

وبذلك بدأت تنتشر فكرة الخوصصة وفكرة تطبيقها، وتطورت من الدول النامية التي انتهجت الاشتراكية سابقا كأسلوب اقتصادي.

من خلال ما سبق نستخلص أن هناك أصلين أساسيين لنشوء فكرة الخوصصة:

-السياسة الاقتصادية في بداية القرن الواحد والعشرون، وفيه حماسة ثقافية متجددة من أجل المشروعاتالخاصة.

- أن هناك حقيقة ملحة ودائمة لا مجال لتجنبها للحد من الإنفاق العام.

وهاتان السياستان بالتقائهما أدتا إلى نشوء فكرة تحويل للقطاع العام إلى الخاص، أوما يسمىبالخوصصة.

[1]- نفس المرجع السابق ، نفس الصفحة.

المبحث الثاني: دوافع الخوصصة وأهدافها:

المطلب الأول: دوافع الخوصصة:

يمكن إرجاع دوافع الخوصصة إلى ثلاث مجموعات أساسية :دوافع سياسية، دوافع اقتصادية، دوافع مالية والتي نعرضها فيما يلي :

أولا: الدوافع السياسية:[1]

إن الخوصصة تعني التحول من الملكية العامة إلى الخاصة، أي أنها تعمل على توسيع نطاق الملكية الخاصة على حساب الملكية العامة، معنى ذلك أن الخوصصة تؤدي إلى سيادة الأفكارالليبرالية وحكم القوى المحافظة. فتوسيع نطاق الملكية الخاصة يعني سيادة النزعة الفردية التي تمثل في مجموعها ركائز النظام الرأسمالي، كذلك تخفي سياسات الخوصصة المطبقة في البلدان المتخلفة محاولة التأثير في التنظيمات السياسية في هذه البلدان التي فضلت بعضها الخيارات الاشتراكية في المراحل الأولى من التطور الاقتصادي والاجتماعي، كما تخفي سعي رأس المال الدولي إلى توسيع وتوحيد السوق الرأسمالية الدولية عن طريق تقليص الدور الاقتصادي للدولة في هذه البلدان حتى لا تضع قيود أمام حركته وتلعب الضغوطات الخارجية التي يمارسها صندوق النقد الدولي للإنشاء والتعمير ووكالة التنمية الدولية الأمريكية دورا أساسيا في فرض سياسات الخوصصة على الكثير من البلدان المتخلفة لصالح الرأس المال الدولي تتطلب في المرحلة الحالية إزالة كافة العقبات أمام تحركات الشركات الدولية النشاط وتحويل العالم كله إلى سوق واحدة ومن هنا وجب تخفيف دور الدولة في النشاط الاقتصادي خشية فرض عراقيل أمام نشاط هذه الشركات.

ثانيا: الدوافع المالية[2]

التدني المتواصل في الأداء المالي للمشروعات العامة وتدهور أوضاعها ومستوى خدماتها الناتج عنعجز ميزانيتها بسبب سياسة الدولة وضغوط المؤسسات الدولية.

ولعلاج الأزمة المالية للميزانية لا يمكن أن يكون في جانب الموارد الأساسية(الضرائب) فمعدلاتها مرتفعة، كما أن زيادتها قد تؤثر سلبا على هيكل الإنتاج والتوزيع، ومن هنا لا يبقى للدولة إلا جانب النفقات فتلجأ إلى ترشيدها في مرحلة أولى وتخفيضها في مرحلة ثانية وإعادة توزيعها بينها وبين القطاع الخاص في مرحلة ثالثة. إذن يمكن القول أن الخوصصة هي أداة تستعملها الدولة لتتجاوز أزماتها المالية بسبب تعذر اللجوء إلى الحلول الاقتصادية والمالية الأخرى وبسبب مخاطرها المحتملة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ويمكن للخوصصة أن تؤدي إلى تحسين الوضع المالي للدولة من خلال :

[1]- جعران سمية و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص5 .
[2]- نفس المرجع السابق ص 6.

– الحصول على إيرادات مالية ناتجة عن بيع أصول المشروعات العامة .
– إعفاء الدولة من تحمل الكثير من الأعباء المالية التي كانت تتحملها بسبب تشغيل ودعم المشروعات العامة.
– إمكانية عودة رؤوس الأموال الوطنية المستثمرة في الخارج من خلال شراء الأصول العامة المطروحة للبيع .
– إمكانية دعم سوق الأوراق المالية وتنشيطها.
– تسديد جزء من الديون باستخدام حصيلة بيع المشروعات .
– توفير موارد سائلة تجنبها اللجوء إلى الاقتراض أو الإصدارالنقدي.

ثالثا:الدوافع الاقتصادية:[1]

من بين أهم الدوافع الاقتصادية التي سيقت لتبرير سياسة الخوصصة ما يلي :

1–**تحسين كفاءة أداء المشروعات** : ترتكز سياسة الخوصصة على فرضية أساسية مفادها أن القطاع الخاص أكفأ من القطاع العام أو الدولة مما يسهم في توفير الموارد وتحسين المشروعات وبالتالي يزيد من معدلات النمو، فصاحب الملكية الخاصة يستخدم بقدر أكبر من الكفاءة الموارد التي كانت تبدد في إطار الملكية العامة. على هذا النحو تبدو الخوصصة سبيل لعلاج ضعف الكفاءة الاقتصادية المرتبطة بالملكية العامة للمشروعات .

2–**توسيع قاعدة الملكية:** من بين أسباب الخوصصة توسيع قاعدة الملكية بمعنى إتاحة نوع من تكافؤ الفرص أمام صغار المدخرين لتعظيم العائد على مدخراتهم سواء بصورة مباشرة عن طريق شراء أسهم من المشروعات العامة المطروحة للبيع أو بصورة غير مباشرة عن طريق المساهمة في صناديق الاستثمار الجماعي التي تتعامل في هذه الأسهم ويمكن للخوصصة أن تساهم في توسيع قاعدة الملكية من خلال السماح لمديري المشروعات العامة وللعاملين فيها شراء جانب من أسهم هذه المشروعات، كما يمنح للمديرين والعمال تسهيلات لشراء هذه الأسهم .

3–**ديمقراطية المستهلكين** : إن التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص يعني إلغاء الدعم الذي كانت تحصل عليه المشروعات من قبل، من ثم يبدأ القلق يساور الناس بشأن قدرة المشروعات (المؤسسات) المخوصصة على توفير خدماتها للأفراد بنفس الجودة والأمان التي تقدم لها من قبل بواسطة المشروعات العامة. أن أكثر ما يخشاه جمهور المستهلكين هو خوصصة المرافق الأساسية كالمياه والغاز، ذلك أن المديرين يطلبون أرباح عالية ويطلب المساهمون أرباح موزعة أكبر ويأخذ كلاهما أسبقية على الخدمة المقدمة التي تشهد مستوى متدني في جودتها وارتفاع أثمانها وزيادة عدد

[1]- نفس المرجع السابق ص 7.

المستهلكين الذين تنقطع عنهم هذهالخدمة، فحينما تتغلب الاعتبارات المالية على الاعتبارات الاجتماعية تزداد الضغوط على المستهلكين لحساب حملة الأسهم .

رابعا: الدوافع الاجتماعية:[1]

يرى البعض أن الخوصصة ربما تكون الوسيلة المناسبة لتحقيق مزيد من الحرية الشخصية، وإيجاد الحافزالشخصي على الإنتاج، والقضاء على السلبية، وتحقيق انضباط في السلوك في مجالات العمل.

كما تؤدي الخوصصة إلى القضاء على التلاعب الاجتماعي في صورة المحسوبية، وعدم المحاسبة على الإهمال كنوع من التكافل الاجتماعي. والقطاع الخاص أقدر على محاسبة العامل الذي يهمل أو يقصرفي عمله.وبالتاليأرباحا أعلى لكل من المشروع و العامل،وهذايحول العامل إلى شريك في مكاسب المشروع الذي يعمل فيه.

فالخوصصة يمكن أن تكون وسيلة الدولة إن أرادت القضاء على المشكلات الاجتماعية مثل التواكل، والمحسوبية، والتغاضي عن محاسبة المخطئين، والرشوة، وغيرها من مشكلات المجتمع.

المطلب الثاني: أهداف الخوصصة:

لكل سلوك هدف، ولكل تصرف غاية، ومن ثم فان الهدف الذي ينشده برنامج الخوصصة يمثل حجر الأساس لنجاح البرنامج نفسه. فالهدف هو المعيار أو الأساس على ضوئه تتحدد المنشآت التي يتضمنها لبرنامج. كما يمثل أساسا للمفاضلة بين الطرق و الأساليب البديلة للخوصصة، هذا يعني أن أي غموض في تحديد الهدف هو بمثابة شهادة مسبقة لفشل البرنامج .[2]

وتكشف تجارب العديد من الدول، عن وجود أربع مجموعات أساسية من الأهداف هي: أهداف الكفاءة و التنمية (أهداف فنية)، وأهداف مالية، وأهداف اقتصادية، وأهداف سياسية كما يبينه الشكل رقم 1-1.

[1]-موسى سعداوي، مرجع سبق ذكره ص 79 .
[2]- نفس المرجع السابق، ص 80.

الشكل 1-1: شكل يبين أهداف الخوصصة

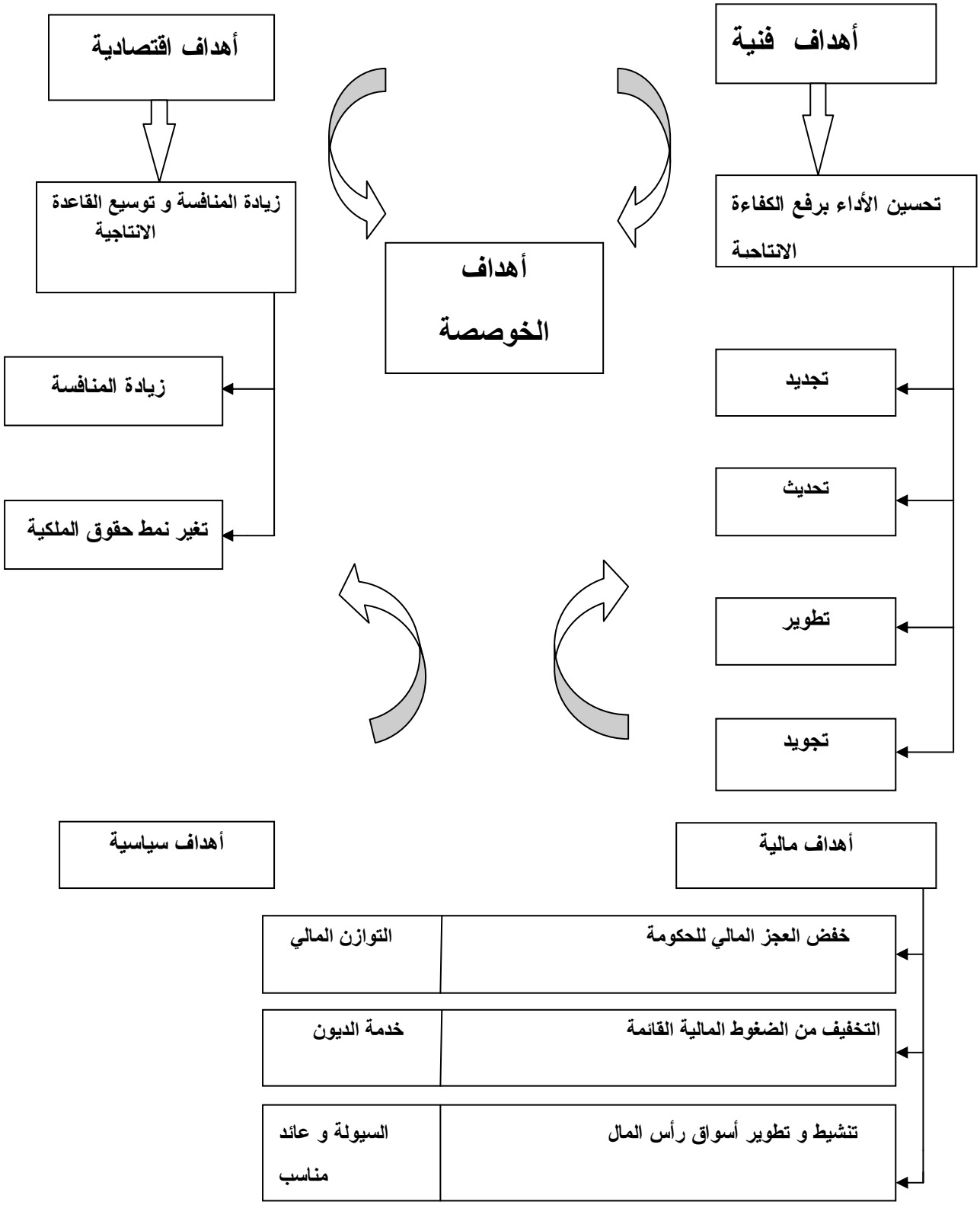

المصدر: موسى سعداوي، نفس المرجع السابق، ص 81.

الأهداف الفنية:

تهدف الخوصصة إلى إعادة هيكلة شركات القطاع العام من الناحية الفنية، وذلك بتوفير المعدات الإنتاجية والخبرات الفنية والمهارات الإدارية، والقوى البشرية المدربة للإنتاج، وتسويق السلع والخدمات التي تنتجها الشركة بكفاءة، وذلك في ظل سيادة منافسة حقيقية محليا ودوليا.

وهذا ما يسمى بتحسين الأداء لرفع الإنتاجية، أي كفاءة المنشأة، وذلك عن طريق الوصول إلى الحجم الأمثل لإنتاج. ويشير هذا الأخير إلى ذلك الحجم من الإنتاج الذي يميزه عن فكرة أقصى إنتاج ممكن. فهذه الحالة الأخيرة لا تعني بالضرورة تحقيق المنشأة لأقصى ربح ممكن. ويشترط لتحقيق أقصى ربح ممكن أن تستخدم المنشأة مواردها الإقتصادية أفضل إستخدام ممكن. غير أنه من الملاحظ أن التحديد السابق لمفهوم الكفاءة الاقتصادية يرتبط بإطار التحليل الاقتصادي الجزئي، نتيجة لإقتصار التعريف على دراسة السلوك الاقتصادي للوحدات الإنتاجية في المجتمع. وفي هذا الخصوص فانه يمكن التفرقة بين نوعين من الكفاءة :

أ-يتعلق النوع الأول بالكفاءة التكنولوجية:

وهي ما تعرف أيضا بالكفاءة الفنية. وتشير هذه الكفاءة إلى قدرة المنشأة على تحقيق أقصى إنتاج ممكن، أي المخرجات، وذلك بغض النظر عن العلاقات السعرية بين أسعار عناصر الإنتاج أو أسعار بيع الوحدات المنتجة.

ومن ثم الأهداف الفنية تصبح على النحو التالي:

1-تجديد خطوط الإنتاج المتقادمة، وإحلال محلها آلات جديدة قادرة على الإنتاجالمتواصل،من ثم تقليل الأعطال وفترات الصيانة إلى أقل حد ممكن.

2-تحديث نظم الإنتاج، وجعلها متوافقة مع مناخ عالم اليوم، عالم الكفاءة والمشاركة والفاعلية الكاملة.

3-تطوير خطوط الإنتاج، بإضافة وحدات مبتكرة عالية الإنتاجية، تستخدم التكنولوجيا المتقدمة في مجال الإنتاج.

4-تجويد(مصدرها الجودة) علاقات العمل ومناخ الأعمال، ليصبح صحيا فاعلا محققا الولاء والانتماء للقوى العاملة، محفزا لها، للقيام بالتطوير والإبداع والاختراع، ومن ثم الهياكل الفنية لتستخدم الوسائل الإنتاجية الحديثة، وتحقيق نموها السريع .

ب-أما النوع الثاني فيتعلق بالكفاءة التخصيصية:

وهي عبارة عن الحالة التي نصل فيها إلى أفضل تخصيص ممكن للموارد الإنتاجية، في ضوء التكاليف و الأسعار النسبية للموارد الاقتصادية. أما تحقيق أولها فيترتب عليه تخفيض تكلفة الإنتاج في المشروعات المعنية إلى حدها الأدنى، وأما الثاني فيترتب على تحقيقه انخفاض أسعار بيع منتجات هذه المشروعات حتى تصل إلى مستوى التكلفة الحدية للإنتاج.

وبمعنى آخر، الكفاءة التخصيصية تشير إلىإنتاج أفضل توليفة من السلع عن طريق استخدام أفضل توليفة من عناصرالإنتاج، أي توليفة من المدخلات بأقل تكلفة ممكنة. لهذا يقال أن الكفاءة التخصيصية تشير إلى العناصر التالية:

أ-الاستخدام الصحيح لتوليفة المدخلات .

ب-الاستخدام الصحيح لتوليفة المخرجات.

ج-الدور الهام الذي تقوم به الأسعار النسبية في تشجيع الكفاءة التخصيصية، وفي حالة التوصل إلىأقصى ناتج ممكن من الناحية الفنية، وأفضل تخصيص ممكن للموارد من الناحية التخصيصية، فإننا نصل إلى مرحلة الكفاءة الاقتصادية.

ثانيا: الأهداف الاقتصادية[1]

تتحدد الأهداف الاقتصادية للخوصصة فيما يلي:

أ-زيادة وتشجيع المنافسة:

إنأهمأهداف الخوصصة ومبررات اللجوء إليها، زيادة الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة التي يراد تخصيصها، وبالتاليتحسين كفاءة الأداء الاقتصادي للاقتصاد ككل. ويتحقق ذلك بتحسين استخدام الموارد وكفاءة تخصيصها.

وتستند عملية زيادة الكفاءة إلى نتيجتين متلازمتين للخوصصة وهما: زيادة المنافسة التي تعمل على حرية الدخول ولخروج للمؤسسة الخاصة من السوق. والانتقال من نشاط لآخر سعيا وراء تعظيم الربح، الأمر الذي يؤكد على ضرورة تخفيض التكاليف، وزيادة جودة السلع، بسبب وجود منافسين. وهذا ينعكس بدوره على تحسين الكفاءة الاقتصادية، وبالتالي انخفاض الأسعار التي يباع بها المنتج النهائي للمستهلك.

كما تقترن المنافسة بعوامل أخرى تعمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة ومنها:

- تضاؤل التدخل الإداري من قبل الدولة في قرارات المؤسسة، مما يترك المؤسسة تعمل في مجال اقتصادي فقط(أسس اقتصادية).

[1]- موسى سعداوي، نفس المرجع السابق ص ص83 -85.

– خضوع المؤسسة لضوابط عمل سوق المال في تدبيرها للتمويل وفي إيراداتهاأيضا، مع ربط الأجور بالزيادة في الإنتاجية، مما يعني أن المؤسسة الخاصة تعمل في ظل قيد الموازنة الجامدة، أما المؤسسة العامة فتعمل في ظل قيد الموازنة الهشة.

– وجود إطار تنظيمي توفره الدولة لحماية المنافسة، والتصدي لأي ممارسات تحد من المنافسة في السوق، مما يزيد من مصادر ضعف الكفاءة الاقتصادية، ويحد من أية تأثيرات سلبية على القرارات الاقتصادية.

كما يمكن القول أن تشجيع المنافسة نتيجة منطقية تتماشى والتحولات الدولية الكبرى، نحو فلسفة اقتصاد السوق الحديث، الذي باشرت به المؤسسات المالية الدولية في بداية الثمانينات، وهو توسيع قاعدة الملكية الخاصة، من أجل القضاء على ما يسمى لديها الصفة الاحتكارية التي تتميز بها نظم الاقتصاد المخططة مركزيا .

ومن هنا نرى بأن البرنامج الوطني للخوصصة يهدف إلى تشجيع قوى المنافسة في الأسواق المحلية، ومنع الاحتكارات التي تحد من فاعلية هذه القوى، وبالتالي إرغام وحدات القطاع العام على تحسين مستويات الجودة والإنتاجية، مع بذل أقصى الجهود لتخفيض نفقات الإنتاج، والاعتماد على الفنون الإنتاجية الراقية، لتحسين المواصفات المطلوبة والعاليةللإنتاج،على النحو الذي تريده و تتطلبه المواصفات القياسية العالمية كـــ ايزو _9000.

ومما نلاحظ بأن الدول التي اختارت فلسفة اقتصاد السوق الحديث، سنت التشريعات اللازمة للقضاء على الاحتكارات، والقدرة على إحياء روح المنافسة والمبادرات الفردية، وإلغاء الأشكال الاحتكارية التي نظمت طبيعة الأسواق في عهد التخطيط المركزي، مما يجعل البرنامج الوطني للخوصصة يتطلب :

–انضمام الاقتصاد الوطني في سياسات إقليمية لتنشيط المنافسة بين الدول المجاورة.

–تزويد أو تغذية النشاط الاقتصادي بقوة تنافسية جديدة.

كل هذه المبادرات الهدف منها رفع الكفاءة الاقتصادية، وبالتالي الكفاءة الإنتاجية بجميع جوانبها، حتى نصل إلى مؤسسة لها القدرة على المنافسة، والمحافظة على قوة الاقتصادالوطني،والقضاء على الاحتكار بجميع أنواعه الداخلي و الخارجي.

ب–نمط تغيير الملكية

من الناحية الاقتصادية نرى أن عملية تغيير الملكية هذه عاملا محفزا لعمليات الاستثمار وزيادتها، و تكوين للثروة وتنميتها، حيث أفرزت فئة مالكة شديدة الحرص وعلى نجاح المؤسسات، نتيجة تحقيق مصالحهم الفردية في زيادة الأرباح، وهذا للرقابة الصارمة منهم على المؤسسة، والعمل الذي تقوم به، وتوفير نظام الحوافز والإدارة، مما يدفع الطبقة العاملة إلى زيادة

تحقيق الأرباح، وبصورة مطلقة مما يزيد في القدرة على التوسع في الاستثمار في الأنشطة المختلفة، والمزيد من الثروة.

إذن، نمط تغيير الملكية يهدف من وراءه التشجيع والرقابة على نشاط المؤسسة، فيما يخص الطبقة العاملة، وتعظيم الأرباح، وتوسيع الاستثمارات، وتشجيع المنافسة على الاحتكار فيما يخص أصحاب رؤوس الأموال.

ثالثا: الأهداف المالية:وهي تتمثل في:[1]

أ-خفض العجز المالي للحكومة:

تعاني دول العالم الثالث، ومنذ القرن الماضي، من ويلات التخلف، والتبعية للدول المتقدمة، نتيجة ضعف قدرتها الاقتصادية من جميع الجوانب المالية، الفنية، وغيرها مما زاد في أتساع الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة، نتيجة الاستعمار الطويل الذي عرفته هذه المجتمعات،مما جعلها بعد التخلص من الاستعمار التفكير في وضع الخطط الاقتصادية و الاجتماعية، من أجل النهوض بالاقتصاد والمجتمع، وبالتالي النمو، والتنمية، والتطور المستمر. كل هذه العوامل عظمت من القطاع العام، وزادت في الإنفاق العام، و خاصة أن الدولة هي التي حملت على عاتقها مشكلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولم تتوقف حكومات الدول النامية عند هذا الحد بل قامت بـــ:

-عملية الدعم الكلي لجميع السلع الضرورية والواسعة الاستهلاك، وتقديمها لأفراد المجتمع بأسعار رمزية.

-زيادة الإنفاق على التكاليف الباهظة نتيجة الدعم، مما زاد في قلة القدرات المالية مما أدى إلى زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة من عام للآخر. كل هذا سببه ضعف القدرة الاقتصادية، والتلاعبات المختلفة للأفراد، كالغش الضريبي، التهرب الضريبي ....

كل هذه الأسباب جعلت الدول النامية تلجأ إلى عملية الاقتراضسواء من الداخل أو الخارج مما فتح بابا واسعا أمام الدول الغنية لتقديم القروض،من أجل مساعدة هذه الدول نقصد صندوق النقد الدولي و البنك العالمي.

وكذلك الحال بالنسبة لميزان المدفوعات مع العالم الخارجي، فهو في عجز دائم ومستمر من عام لآخر نتيجة ارتفاع الواردات عن الصادرات، مع ضعف الأداء الاقتصادي، وانخفاض عوائد الاستثمار العام. كل هذه العوامل وغيرها أدت إلى عجز أغلب الدول النامية عن سداد ديونها والعوائد المترتبة عنها، مما زاد في تفاقم العجز على مستوى الميزانية العامة.

[1]- نفس المرجع السابق صص 85-90 .

إذن عجز الموازنة العامة، واللجوء إلى تسويته بالقروض أو الإصدار النقدي، تسبب في مشكلات ضخمة أحدثت خللا كبيرا على مستوى الأسعار، وانخفاض العملة الوطنية، وظهور التضخم والبطالة وغيرها من المشكلات الأخرى المترتبة عن هذا الخلل الاقتصادي جعلها أمام مشكلة اقتصادية ضخمة، جعلت القطاع العام عاجزا أمامها .

إذن الخوصصة من خلال هذا العنصر سوف تؤدي إلى التخفيف من العجز المالي على مستوى الدولة، وبالتالي تخليص الدول النامية من المديونية الخارجية فهي تهدف إلى التخفيف و القضاء على المشكلات التالية:

1- المديونية الخارجية.

2- العجز المزمن والحاد في الموازنة لعامة.

3- العجز في ميزان المدفوعات مع العالم الخارجي.

4- إزالة النفقات التي كانت تتحملها الدولة.

ب- <u>التخفيف من الضغوط المالية القائمة</u>:

دراسة هذا العنصر تجعلنا نعود إلى ما سبق ذكره، وهو أن الخوصصة تعمل على وقفمصادر التمويل المعروفة والمعهودة للدولة، من أجل تمويل العجز وهي:

أ-التمويل المرتبط بالميزانية العامة.

ب-التمويل المرتبط بميزان المدفوعات.

ج- الاقتراض من المصارف الداخلية و الخارجية.

هذا يجنب الدولة خسائر ونفقاتكثيرة، مما يقلل من العجز المالي لها، بسبب خسائر القطاع العام.

وحتى يكون التخفيف من الضغط المالي على الدولة سليما و صحيحا لا بد أن تكون عملية التحول إلى الملكية الخاصة تهدف إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية في المؤسسة، وتحسين جودتها و نوعيتها، وتصبح قادرة علىمنافسة السلع الأجنبية. وبالتالي تحسين تزايد الصادرات، والتقليل من الواردات. فعملية التصدير تزيد من الموارد المالية الخارجية، وتخفيض الواردات يقلل من المدفوعات، وفي كل الحالات سوف يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات.

إذنفالتقليل من الضغوطات المالية والخارجية يبدأ من الداخل، أي من المؤسسة، وكيفية استخدامها للموارد وتحسين كفاءتها الاقتصادية، وبالتالي القدرة التنافسية.

ج-تنشيط و تطوير أسواق رأس المال:

إن دراسة هذا العنصر تفرض علينا توضيح احد المفاهيم الأساسية وهي: أسواق رأسالمال. فسوق رأس المال يحتوي على عنصرين أساسيين و هما: سوق النقد، وسوق المال. فالأولى

تتداول فيها النقود قصيرة الأجل، أما الثانية فتتداول فيها الأوعية طويلة ومتوسطة الأجل، مثل الأسهم و السندات.

وعليه نقول أن الأسواق المالية تعتبر مجموعة من العلاقات الأساسية التي تحكم العلاقة بين طالبي النقود وعارضيها في المجتمع،وهذا ما يؤكد كلما زاد الطلب على النقود،كلما نشطت السوق، وارتفع حجم وقيمة الأوراق المالية المتداولة في سوق رأس المال، وزاد الطلب على الاقتراض في سوق النقود من خلال البنوك.

وتجدر الإشارةإلىأن التطورات الحاصلة، والتي عرفها الاقتصاد العالمي في جميع النواحي، والانتقال إلى النظام الاقتصادي الجديد يعتمد على مبدأ:

- الحرية الاقتصادية.
- تشجيع المبادرات الفردية.
- تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة.
- حرية الصرف، وحرية التجارة الخارجية(تحرير عملية التجارة الخارجية).
-المنافسة الحرة.

كل هذه العوامل لابد لها من وجود نظام مالي وتنافسي فعال يمكن من دفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على نحو أقوى وأفضل.

والخوصصة تتطلب معها وقبل تنفيذها وجود سوق مالية ذات كفاءة تسمح بوجود آليات لتعبئة المدخرات وتوجيهها، وبما يضمن اتجاه الموارد المالية في ظلها، ومن خلال سوق تنافسية إلى وجهتها السليمة. كما أن التوسع و تطور السوق المالية في ظلها له ميزة كبيرة في اقتصاديات الدول النامية، حيث يلعب الدور الأساسي والمنوط به في عملية التوازن الاقتصادي لهذه البلدان، وتشجيع وتسهيل تدفقات رأس المال الأجنبي الداخل لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، وهذا ما يبرر العلاقة التي تربط ما بين الخوصصة وأسواق رأس المال، وهي علاقة مزدوجة، حيث أن هدف الخوصصة هو ازدهار و تنشيط أسواق رؤوس الأموال .

ومن خلال كل هذا يجدر بنا الإشارة إلى أن عملية تطوير وتنشيط الأسواق المالية باعتماد سياسة الخوصصة الهدف منها إذن :

-مساعدة الدول النامية في تنشيط اقتصادياتها.

-خلق نوع من التوازن الاقتصادي.

-زيادة المدخرات الوطنية والدفع بها نحو الاستثمار في الحصول على أسهم و سندات.

-جذب المدخرات والاستثمارات الأجنبية، من أجل الدفع نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية.

-اكتساب أسواق الدول النامية المالية المزيد من المرونة والخبرة، وتكون ذات كفاءة، والقدرة على المنافسة.

كل هذه العوامل الغاية منها الوصول إلى أسواق مالية تنافسية للأسواق العالمية المالية التي عرفت تطورات و تراكمات ضخمة وواسعة في جميع المجالات، مع احتياجها لأسواق الدول النامية و السيطرة، وهذا ما تحتاج إليه أسواقنا الوطنية، من أجل مواكبة هذا التطور والتقدم. وخير دليل على ذلك سيطرة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

رابعا: الأهداف السياسية:[1]

أخذت هذه الأهداف أبعادا وصورا وأشكالا مختلفة، ونذكر منها ما يلي:

1- التقليل من القطاع العام في مجالات الأنشطة الاقتصادية، وذلك عن طريق نقل ملكيتها إلى القطاع الخاص.

2- الحد من ممارسة فرص الفساد المالي والاقتصادي، واستغلال المال العام في الدول النامية من قبل المسؤولين الحكوميين والسياسيين وإدارة المؤسسات .

3- الحد من الضغوط السياسية والنقابية للعمال، كقضية التملك بالنسبة لفئة من العمال لأصول في المؤسسة القابلة للتحويل.

4- الحد من إمكانية تدخل الدول في الأنشطة الاقتصادية.

وخلاصة القول في تحليل الأهداف أن الاعتراض الجزئي بين الأهداف هو أمر محتمل، غير انه يمكن التغلب عليه من خلال وضع سلم أولويات لتلك الأهداف، على أن تكون الكفاءة الاقتصادية، وبالتالي الإنتاجية، هي معيار ترتيب تلك الأهداف على ذلك السلم.

[1] - نفس المرجع السابق صص90-91.

المبحث الثالث :أساليب الخوصصة[1]

للخوصصة طرق مختلفة ولكل منها مزاياها وعيوبها ويعتبر اختيار الطريقة المناسبة من أهم عناصر نجاح عملية الخوصصة ويتوقف هذا الاختيار بدوره على عدد من العناصر أهمها :

أهداف الخوصصة وحجم الشركات التي ستتم خوصصتها ومدى تطور الأسواق المالية وخصائص المشترين ويمكن تصنيف طرق الخوصصة إلى نوعين رئيسيين هما:

الطرق التي تنهي ملكية الدولة وتؤدي إلى تحويل الأصول إلى القطاع الخاص وتلك التي لا تنهي هذه الملكية وأهم طريقة التي لا تنهي ملكية الدولة هي خوصصة الإدارة أماأهم الطرق التي تنهي ملكية الدولة هي البيع المباشر، بيع الأسهم في الأسواق المالية، البيع للعاملين والإدارة وكذلك نظام القسائم (الكوبونات) أما طريقة التصفية والتي تعني تصفية شركة تابعة للقطاع العام وبيع أصولها بدلا عن بيعها كمشروع مستثمر فقط تنطبق عليها الإجراءات التي تخص البيع المباشر للمستثمرين.

المطلب الأول: الطرق التي لا تنهي الملكية

أولا: عقد الإدارة:

عقد الإدارة هو اتفاق تتعاقد منخلاله مؤسسة عمومية مع شركة خاصة لإدارة هذه المؤسسة في هذه الحالة تتحول فقط حقوق التشغيل إلى الشركة الخاصة وليس حقوق الملكية وتحصل الشركة الخاصة على رسوم مقابل خدماتها وبالإمكان ربط هذه الرسوم بأرباح الشركة أو بأدائها، كما تبقى المؤسسة العمومية مسؤولة عن اتفاقات التشغيل والاستثمار وتستخدم هذه الطريقة خاصة في حالات تريد فيها الدولة تنشيط شركات خاسرة وذلك بإدخال طرق إدارة القطاع الخاص من اجل رفع قيمة هذه الشركات وأسعارهاحيث تعرض للبيع، وقد بينت تجربة كثير من الدول نجاح عقود الإدارة في عدد من القطاعات.

ففي لبنان مثلا طبقت طريقة عقود الإدارة في ثلاثة مشروعات هي جمع النفايات وتشغيل وإدارة محرق النفايات ومصنع معالجة النفايات. وفي غينيا بيساو استخدمت هذه الطريقة في قطاع الكهرباء في عام 1986 عندما طلبت الدولة مساعدة فنية من فرنسا لتطوير هذا القطاع وأخيرا تعاقدت مع هيئة الكهرباء الفرنسية لإدارة هذا القطاع، وجددت التعاقد في عام 1991 وكانت النتيجة زيادة في الطاقة الإنتاجية وتحسن في أداء التشغيل والكفاءة المالية، والميزة الرئيسية لعقد الإدارة من وجهة نظر الدولة أنه يسمح لها بالاحتفاظ بملكية الشركة كما انه يمكنها من حل مشكلة القصور الإداري وذلك بالحصول على أحسن الخبرات الإدارية وفي الوقت نفسه التحكم في نطاق واستخدام هذه الخبرات من خلال عقد الإدارة، ولكن لعقود الإدارة عيوب تكمن خاصة في ازدواجية الإدارة الخاصة والملكية العامة فالتعاقد مع الدولة لا يتحمل المخاطر حيث تتحمل الدولة أي خسائر ناجمة عن عمليات الشركة والاتفاق الذي

[1]- جعران سمية و آخرون، مرجع سبق ذكره ،ص ص 11-20.

يضمن للإدارة رسوما ثابتة بغض النظر عن أداء الشركة الذي لا يعطي هذه الإدارة أي حوافز لدفع الكفاءة والحفاظ على قيمة الأصول ويمكن معالجة هذه العيوب من خلال ربط جزء من رسوم الإدارةبالأرباح أو الإنتاج أو المبيعات التي تحققها الشركة وحسب طبيعة هذه الشركة.

ثانيا: التأجير:

التأجير هو عقد يمنح من خلاله مالك الأصول (القطاع العام) لشركة خاصة حق استخدام هذه الأصول والاحتفاظ بالأرباح لفترة متفق عليها مقابل دفع إيجار وعلى العكس من طريقة عقد الإدارة تتحمل الشركة الخاصة المخاطر التجارية مما يحفزها على تخفيض النفقات والحفاظ على قيمة الأصول ولكن الدولة تبقى مسئولة عن الاستثمارات الثابتة وخدمة الديون وعادة ما تكون فترة التأجير بين 6 و 10 سنوات وقد استخدمت هذه الطريقة كثيرا في عدد من الدول الإفريقية والآسيوية في قطاعات مثل المياه والنقل البري والمناجم حيث واجهت هذه الدول صعوبات في جذب المستثمرين. ففي تايلاند طبقت عقود الإيجار في قطاع في سكك الحديد عام 1985 في عدد معين من خطوط نقل الركاب ومع عام 1990 كانت التجربة قد نجحت حيث جذبت الخطوط المؤجرة عددا كبيرا من الركاب وأصبحت هذه الخطوط تدر أرباحا كبيرة، وفي كوت دي فوار تدهور قطاع الكهرباء خلال الثمانينات وبحلول عام 1990 قامت الدولة بإصلاحات رئيسية في هذا القطاع حيث تعاقدت بإيجاره لشركتين فرنسيتين و مستثمرين محليين وخلال ثمانية عشر أشهر الأولى من فترة عقد الإيجار تحسنت إيرادات قطاع الكهرباء، كما تحسنت الصيانة بفضل إدخال تقنيات حديثة في التشغيل مما أدى إلى زيادة الطاقة الكهربائية ومن بين المزايا التي يقدمها التأجير للدولة نذكر توفير نفقات التشغيل بدون التخلي عن ملكية الشركة، وكذلك الحصول على دخل سنوي بدون التعرض لمخاطر السوق علاوة على وقف الدعم و التحويلات المالية الأخرى، كما يسمح التأجير بجذب مهارات تقنية وإدارية متطورة مما يساهم في استخدام أصول الشركة بدرجة أكبر من الكفاءة، ولكن المشكلة الرئيسية المرتبطة بالتأجير هي أنه طالما لا يحصل تحويل ملكية الأصول فليس لدى الشركة الخاصة المتعاقدة مع الدولة أي حوافز لدفع قيمة الأصول أكثر من الحد الذي يضمن لها عائد مناسب على استثماراتها خلال فترة التأجير.

ثالثا: الامتياز:

عندما تمنح الدولة امتيازاتها فإنها تحول حقوق التشغيل والتطوير إلى الجهة المستفيدة أي الشركة الخاصة وقد يتضمن عقد الامتياز كل مواصفات التأجير بالإضافةإلى النفقات الرأسمالية والاستثمارات التي تقع على عاتق صاحب الامتياز وترجع الأصولإلى القطاع العام عند نهاية فترة الامتياز التي عادة ما تتراوح بين 15 و30 سنة وذلك حسب الحياة الافتراضية للاستثمارات، فتتحدد إيرادات صاحب الامتياز بشكل يضمن له تغطية نفقات التشغيل وخدمة الديون والاستهلاك واستثماراته وقد استخدمتهذه الطريقة بنجاح في بعض الدول مثل الأرجنتين حيث طبقت في مجال سكك الحديد وعلى المستوى

الدولي مثلت عقود الامتياز في مشاريع البنية التحتية حوالي 80 بالمائة من أجمالي عقود الامتياز في الفترة ما بين 1988 و 1993.

وتكمن الميزة الرئيسية لهذه الطريقة في أن صاحب الامتياز يبقي المسؤول عن النفقات الرأسمالية و الاستثمارات مما يخفف من الأعباء المالية على الدولة ولكن ولنفس السبب تواجه كثير من الدول صعوبات في إيجاد مستثمرين نظرا للحجم الكبير للاستثمارات التي يتطلبها هذا النوع من العقود وثمة نوع خاص من الامتيازات وهو ما يعرف بامتياز "**بناء–تشغيل–تحويل** " ويستعمل لتطوير مشروعات جديدة في البنية التحتية من قبل القطاع الخاص والفكرة الأساسية في هذا الامتياز هي قيام شركة خاصة بتمويل وبناء وتشغيل مشروع جديد في البنية التحتية (الاتصالات،الكهرباء،المياه، الري، النقل) لفترة محدودة (فترة الامتياز) ترجع نهاية الأصولإلى ملكية الدولة، كما تقوم الدولة كذلك بتنظيم ومراقبة العملية وتوجد أشكال مختلفة لهذا الامتياز ومن ضمنها امتياز "بناء– تشغيل " امتياز "بناء – تحويل–تشغيل " ويتوقف اختيار الشكل المناسب على اعتبارات خاصة بكل مشروع مثل فترة الامتياز ونوعية المستثمرين (محليين، أجانب، مؤسسات مالية)ودرجة المخاطرة في المشروع .

بصفة عامة لضمان نجاح خصخصة الإدارة بمختلف أشكالها يجب على العقود أن تحدد بكل وضوح من حيث النطاق وطبيعة الخدمات التي سيقدمها المتعاقد مع الدولة، وكذلك صلاحيات الطرفين خلال فترة التعاقد وبالتالي يجب على الدولة أن تحرص على عدم التدخل في إدارة الشركة وتكتفي بمحاسبة المتعاقد وفقا لشروط العقد.

المطلب الثاني: الطرق التي تنهي الملكية:

أولا:البيع المباشر:

تعتبر طريقة البيع المباشر أكثر الطرق استخداما في عمليات الخوصصة على المستوى الدولي حيث مثلت80 بالمائة من كل المعاملات التي تمت بين 1988 و1993 وما يعادل 58 بالمائة من إجماليالإيرادات.كما مثلت هذهالطريقة 86 بالمائة من إجمالي المعاملاتفي 1994 وقد تأخذ طريقة البيع أشكالا مختلفة : فهناك البيع المباشر من خلال طلب عروض أومزاد علني أو مستثمر استراتيجي، مما يعني أن العنصر المشترك لمختلف أشكال البيع المباشر هو عدم وجود وسطاء بين الدولة و المشتري، تمكن طريقة طلب عروض الدولة من المقارنة بين مختلف العروض واختيار المشتري الذي يعرض أعلى سعر كما أنها تتميز بالشفافية حيث أن آليتها واضحة وتقديم العروض مفتوحة لكل المستثمرين الذين يرغبون في المنافسة على شراء الشركة والذين يستوفون الشروط المحددة من قبل الدولة ولكن الانتقاد الرئيسي الموجه إلى هذه الطريقة هو أنها بطيئة حيث قد تتطلب كل عملية فترة زمنية ليست بالقصيرة كما أنها تتطلب نفقات إدارية مرتفعة وقد استخدمت هذه الطريقة في عدد من دول أوروبا الشرقية لخوصصة المحلات والمطاعم، كما استخدمت في بعض الأقطار العربية مثل المغرب لخوصصة بعض الفنادق. تتميز طريقة المزاد العلني بدرجة كبيرة من الشفافية

وتمكن الدولة من تعظيم إيراداتها بالإضافة لكونها سريعة وغير معقدة و لكن عيبها الرئيسي هو عدم سماحها للدولة بفرض شروط محددة للبيع، وعندما يتطلب وضع الشركة إدخال تكنولوجيا متطورة لتحسين أدائها ورفع كفاءتها تختار الدولة مستثمرا استراتيجيا يتميز بخبرة عالية في هذه الصناعة وإمكانات واسعة و تتم عملية البيع من خلال التفاوض مما يسمح للدولة من وضع شروط محددة على المستثمر ولكن عملية البيع المباشر لمستثمر استراتيجي من خلال التفاوض ليست بسيطة وقد تواجه فيها الدول النامية خاصة عدد من الصعوبات منها:

-نظرا لحجم بعض الشركات المعروضة للخوصصة قد يكون المستثمرون المحليون غير قادرين على جمع رأس المال المطلوب وفي هذه الحالة يكون لدى الدولة خيارات إما بيع الشركة لمستثمرين أجانب قادرين على شرائها أو إذا كان الخيار الأول غير وارد بسبب وجود معارضة لمبدأ البيع للأجانب فانه يتم بيع الشركة بالإقساطعلى أساسأرباحها المستقبلية، وقد استعملت أشكال مختلفة لهذا الخيار في استونيا، المجر، بولندا .

- يمكن لعملية الخوصصة وتوزيع الملكية الناتجة عنها ان تبدو غير عادلة ذلك لأنها لا تتميز بأي نوع من الوفاء بوعودهم(المستثمرين) التي تنص عليها عقود البيع.

-قد تتعقد العملية بسبب صعوبة تقييم الشركة المعروضة للبيع وظهرت هذه المشكلة خاصة في دول أوربا الشرقية حيث المقاييس المحاسبية المستخدمة لم تعكس القيمة الحقيقية للشركات .

ثانيا: بيع الأسهم في الأسواق المالية

عادة ما تستخدم هذه الطريقة لبيع الشركات التي تتمتع بوضعية مالية جيدة وذات حجم كبير ومن خلال هذه الطريقة تعرض أسهم الشركة للبيع للجمهور عادة بسعر ثابت وقد تعرض هذه الأسهم لأول مرة في السوق كما تم في مصر وتونس والمغرب، ففي تجربة مصر طرحت لأول مرة أسهم حوالي 10 % من أصل 314 شركة عام 1992 وذلك بغية دراستها كتجربة وإمكانية التوسع فيها في حالة نجاحها وهو ما يحدث بالفعل عندما أثبتت هذه التجربة فعاليتها والإقبال على شراء هذه الشريحة الصغيرةمما أدى بالدولة إلى التوسع في طرح بقية الشركات بعد دراسة أوضاعها طوال الفترة الماضية، وقد شجع القانون المصري صغار المستثمرين على شراء الأسهم بهدف توسيع قاعدة الملكية لتشمل أكبر عدد ممكن من المواطنين فقد توخت الحكومة الحرص على عملية تحويل الملكية بحيث تهتم تدريجيا بالمخاطر وأمنت ضمانات كثيرة أهمها منع الاحتكارات كما وضعت ضمانات للعمالة الموجودة في هذه الشركات المخصخصة بحيث خصص 10% من أسهم كل شركة للعاملين بها و بالتالي تم تحويل العاملين إلى ملاك .

فبعد النجاح الذي حققته مصر في سوق الأوراق المالية سنة 1996(أسهم 15 شركة صناعية وغذائية)ونقلت ملكيتها بالكامل إلى المستثمرين العرب والأجانب والمصريين وكانت شروط تملك هذه الشركات زيادة نشاطها بالسوق واستمرار نوعية وصيغة النشاط وتخصيص حصة من الإنتاج للتصدير

إلىالأسواق الخارجية وعدم المساس بحقوق العاملين دون الرجوع إلى الدولة. وقد تم اختيار هذه الشركات على أساسأنها تعمل في أنشطة مماثلة للقطاع الخاص ولا يمس إنتاجها الأمن القومي والاستراتيجي وإنها من المتوقع أن توفر حوالي 15000 فرصة عمل جديدة وقد تبيع الدولة حصتها من أسهم الشركات المتداولة،كما هو الحال في برنامج الخوصصة الذي تطبقه الكويت منذ عام 1994، وتعتبر الكويت من ابرز الدول العربية في عملية خوصصة أسهم القطاع العام في بعض الشركات عن طريق أسواق الأوراق المالية وبيعت هذه الأسهم وفقا لظروف السوق وإقبال المستثمرين حيث تمثلت أهداف برنامج الخوصصة في توسيع قاعدة الملكية وبالتالي تنمية وتنشيط سوق الأوراق المالية وأتاحالبرنامج فرصا استثمارية محلية للمواطنين بلغت قيمتها 1.65 مليار دولار تمثلت في قيمة الأسهم الحكومية التي تم بيعها حتى أواخر 1996 منها حوالي 198 مليون دولار قيمة أسهم الدولة التي بيعت عن طريق سوق الأوراق مباشرة والباقي عن طريق عمليات المزاد والاكتتاب العام وتتميز هذه الطريقة بدرجة عالية من الشفافية حتى يتم الترويج لعملية البيع،كما يتم الكشف عن القوائم المالية للشركة تماشيا مع شروط البيع من خلال الأسواق المالية.

ثالثا: البيع للعاملين والإدارة

يعتبر البيع للعاملين والإدارة خوصصة داخلية حيث يحصل العاملون والإدارة على كل الشركة أو نسبة معينة منها وتتمتع هذه الطريقة بعدد من المزايا :

1-هناك دعم سياسي وشعبي حيث لا تحتاج الدولة إلى الدخول في مفاوضات مع المشترين لكي تحصل على ضمانات حول مستقبل العمالة وتترك هذه القضية للعاملين والإدارة.

2- تعتبر هذه الطريقة مناسبة لتحويل ملكية الشركات التي يصعب بيعها بأي من الطرق الأخرى.

3- تعتبر هذه الطريقة أداة فعالة لتوسيع قاعدة الملكية، وقد استعملت هذه الطريقة في عدد من دول أوربا الشرقية وحتى في بريطانيا.

رابعا: نظام القسائم(الكوبونات):

إن عملية الخوصصة من خلال نظام الكوبونات منبثقة على أساس تحويل سريع لنسبة كبيرة من أصول القطاع العام إلى مجموعة واسعة من المواطنين وتتطلب العملية تجميع الشركات التي ستتم خوصصتها بدلا عن خوصصة كل منها على حدا، وتأخذ هذه الكوبونات شكل شهادة يمكن لأصحابها تحويلها إلى أسهم في شركات القطاع العام من خلال المزاد العلني، وقد استعملت هذه الطريقة بنسبة كبيرة في دول أوربا الوسطى والشرقية منذ بداية التسعينات، وفي تشيكوسلوفاكيا مثلا نتج عن المرحلة الأولىللخوصصة من خلال نظام القسائم في عام 1992 بيع 1991 منشأة صغيرة، وعند نهاية المرحلة الثانية في أوائل 1995 تم خوصصة 80% من أصول المنشآت الكبيرة. وتبدأ آلية هذه الطريقة بنشر قائمة عن مجموعة الشركات المراد خوصصتها ومعلومات عن أدائها المالي بما في ذلك قيمتها الدفترية وعدد العمالة في كل شركة وديونها العامة ويحق لكل مواطن فوق السن القانونية

الحصول على القسائم التي تسمح له بالدخول في المزايدة على أسهم المشروعات التي تتحول إلى القطاع الخاص، وتقدم الدولة هذه القسائم إما مجانا أو غالبا بدفع رسوم رمزية لتغطية التكاليف الإدارية الخاصة بإدارة البرنامج، ويمكن للمواطن حامل القسيمة تحويلها إلى أسهم شركة مباشرة من خلال المزاد أواستثمارها في احد صناديق الاستثمار للخوصصة التي ظهرت بصورة مستقلة في عملية الخوصصة خاصة في دول أوربا الوسطى والشرقية ففي بعض الدول مثل روسيا والتشيك وسلوفاكيا يمكن لأصحاب الكوبونات استعمالها لشراء أسهم الشركات التي يتم خوصصتها، بينما دول أخرى مثل بولندا تستعمل القسائم لشراء شهادات تصدرها صناديق الاستثمار بدلا عن شراء الأسهم مباشرة.

إن الهدف الرئيسي لطريقة القسائم هو إنشاء قاعدة لاقتصاد السوق وذلك من خلال خوصصة شركات القطاع العمومي بأكبر سرعة ممكنة، كما أن هناك أهداف أخرى لهذه الطريقة من أهمها:

سياسي:إشراك أكبر عدد ممكن من المواطنين في عملية التحول إلىاقتصاد السوق.

اجتماعي: توزيع الأصول على اكبر عدد ممكن من المواطنين.

اقتصادي: تعزيز قوى السوق و مناخ المنافسة في الاقتصاد.

من أبرز مزايا هذه الطريقة أنها تعالج المشكلة الجوهرية التي تواجهها الدولة عند بيع شركات القطاع العام وهي نقص في رأس المال المحلي حتى توفر كوبونات للمواطنين لاستعمالها في شراء الشركات، ويتم كذلك بهذه الطريقة التغلب على مشكلة كيفية تقدير أصول المشروعات وهي من اكبر العوائق التي تواجه الخوصصة في الاقتصاديات مثل تلك التي تمر بمرحلة الانتقال من خلال نظام المزادات. كما أن هذه الطريقة تتميز بالعدالة حيث يحق لكل المواطنين الحصول على عدد محدود من المستثمرين، ولكن المشكلة الرئيسية مع نظام القسائم هي إنها لا تؤدي في حد ذاتها إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية حيث أن توزيع الملكية على عدد كبير من المستثمرين قد لا يوفر الظروف المناسبة لتحسين أداء الشركة خاصة عندما يوجد نقص في رأس المال لتطويرها، ونقص في المهارات لتسييرها في إطار اقتصاد السوق.

صفوة القول أن الخوصصة طبقت في عدد كبير من الدول النامية والمتقدمة وقد أظهرت التجارب الدولية تعدد طرقها ولكل طريقة مزاياها وعيوبها، ويتوقف اختيار انسب طريقة على مجموعة من العناصر أهمها: أهداف الخوصصة، حجم ومجال نشاط الشركة، وضعها المالي، مدى تطور الإطار القانوني للأسواق المالية، خصائص المشترين والمستثمرين وعادة ما تختار الدولة أكثر من طريقة للخوصصة نظرا للاختلاف في بعض العناصر مثل حجم الشركة ووضعها المالي، وبالتالي يصعب الحكم على هذه الطرق والمقارنة بينها، بمعنى آخر يمكن أن تكون طريقة ما أفضل الطرق في ظروف معينة، ولكن لا يمكن أن تكون أفضل طريقة في كل الظروف.

خلاصة الفصل:

رأينا من خلال ما تناولناه من خلال هذا الفصل كيف أن الخوصصة تعني عملية تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، إدارة أو إيجارا أو مشاركة أو بيعا في ما يتبع الدولة أو تهيمن عليه في قطاعات النشاط الإقتصادي المختلفة.

كما تناولنا عدد من الدوافع التي تدفع بالدول الى انتهاج عملية الخوصصة، ثم تناولنا عدد من الاهداف التي تسعى الدول من خلال تلك العملية الى تحقيقها والتي منها: دوافع سياسية، دوافع مالية، دوافع إقتصادية، وأخرى إجتماعية.

كما تناولنا ايضا عدد من الاساليب التي تتبعها الدول لخوصصة مؤسساتها العامة وهي متعددة ونذكر منها، الطرق التي تنهي الملكية وتتمثل في: البيع المباشر، بيع الأسهم في الأسواق المالية، البيع للعاملين والإدارة، نظام القسائم. أما بالنسبة للطرق التي لا تنهي الملكية فتتمثل في: عقد الإدارة، التأجير، الإمتياز.

الفصلالثاني
أسواق العمل

☜ مباحث الفصل

- ⇦ تمهيد
- ⇦ المبحث الأول: ماهية أسواق العمل
- ⇦ المبحث الثاني: سوق العمل في الفكر الإقتصادي
- ⇦ المبحث الثالث: مؤشرات أسواق العمل
- ⇦ خلاصة الفصل

تمهيد:

يُعتبر سوق العمل أحد أهم الأسواق التي يتكون منها الاقتصاد. وتكمن أهمية دراسة سوق العمل في كونه الحيز التي تتحدد فيه مختلف مؤشرات أسواق العمل: التشغيل والبطالة، الأجور...الخ. وسوف نحاول في هذا الفصل التطرق إلى موضوع سوق العمل وتفسيره في بعض مدارس الفكر الإقتصادي ثم نتناول ثلاثة مؤشرات لسوق العمل: البطالة، الأجور وإنتاجية العمل. لكن قبل ذلك سوف نتطرق إلى مفهوم العمل، خصائصه وأهميته.

المبحث الأول: ماهية أسواق العمل:

المطلب الأول: العمل مفهومه وأهميته

أولا: تعريف العملوخصائصه:

العمل يعبر عن ذلك النشاط الواعي والهادف المبذول في عملية الإنتاج أي في إستعمال أدوات الإنتاج من أجل تحويل مادة العمل فلا يمكن إذا أن نتصور عملا خارج عملية الإنتاج المادية أو المعنوية وفي نفس الوقت فالعمل قد يكون عضليا أو فكريا ويرى الإقتصاديونالإشتراكيونأن العمل هو صورة عنصر أساسي وهو قوة العمل التي تكمن في الذات أو حجم الإنسان الحي بحيث تظهر عند إنفاقها في صورة عمل.[1]

كما يُعرف أيضا بأنه الجهد البدني والعقلي الذي يبذله الإنسان في مجال سعيه الدنيوي من أجل الارتزاق والاكتساب أي هو كل جهد عقلي وبدني يبذله الإنسان في مجال النشاط الاقتصادي في سبيل إنتاج الخدمات والسلع الاقتصادية لغرض الكسب والعيش.[2]

كما يمكن تعريفه من خلال الأدوار المختلفة التي يلعبها العمل في الحياة الاقتصادية سواء في مجال الإنتاجأو كمصدر للدخل أو كونه موردا بشريا إلى جانب مساهمته في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية.[3]

–ويُعرف العمل بأنه النشاط الإنساني الشاق الملزم الذي يقدم من قبل الفرد خلال فترة زمنية معينة ويعد المصدر الأساسي لإنتاجية المجتمع وتطويره واعتبره الاقتصادي آدم سميث ودافيد هيوم هو أساس ثروة الأمم وخلق كل ما هو ضروري لحياة الأمة ورفاهيتها، وعليه يمكن أن نبين من هذا التعريف خصائص العمل:

1–العمل نشاط إنساني أي هو امتداد لشخص الإنسان ولا يمكن فصله عنه.

2–العمل نشاط شاق، أي أنه مرهق يوظف الإنسان من خلاله كل طاقاته العضلية والذهنية بغية تحقيق الإنتاج.

3– العمل ملزم، والمقصود هنا ليس الالتزام القانوني، وإنما المفهوم الاقتصادي إذ أن العمل هو نتيجة التزام الإنسان بعمل ما لغرض إشباع حاجاته والحصول على دخل سواء كان أجيرا أو حرفيا.

---

[1]- ناصر دادي عدون ، إقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة،الطبعة الثانية، ص 122 .

[2]- نفس المرجع السابق، ص 123.

[3]- ضياء مجيد الموسوي، سوق العمل و النقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الأردن الطبعة2007، ص 14.

4- العمل هو مصدر إنتاجية المجتمع، وقد ميز رواد الفكر الاقتصادي في هذا المجال بين العمل المنتج والعمل الغير منتج، حيث أكد الاقتصاديون (الفيزوفراط) بأن الزراعة تعد هي مصدر العمل الوحيد المنتج لأنها تخلق قيمة تفوق القيمة المستهلكة، في حين أكد الاقتصاديون الكلاسيك ومنهم آدم سميث ليس الزراعة فقط وإنما الصناعة هي المصدر العمل المنتج أيضا.[1]

ثانيا: أهمية العمل[2]

يعتبر العمل هو الشرط الأساسي للضرورات البشرية وتطورها في المستقبل، وقد استطاع الإنسان بواسطة العمل وبقابليته الخارقة على المحاكاة والتقليد من السيطرة رويدا رويدا على الطبيعة وسد حاجاته من المأكل و الملبس و السكن، ولولا ميله إلى العمل و التجمع والتنظيم لما تمكن من التأثير على محيطه وإخضاعه إلى حد كبير لإرادته، وقد كان العمل منذ القدم مصدر غنى الإنسان و ثروته.

ولا يعتبرالعمل هو أساس نشوء المجتمع البشري فقط بل هو الأساس أيضا في تطور هذا المجتمع من خلال الميل إلى التجمع والحياة الاجتماعية القائمة على علاقات التبادل بين الأفراد وبمعنى آخر إن تطور القوى المنتجة يدفع إلى حدوث سلسلة من التغيرات في طبيعة العمل وأشكاله وتنظيمه والعلاقات التي تنشأ من جراء ذلك بين الأفراد ووسائل الإنتاج وتوزيع الثروات وتبادلها.

وبهذه الطريقة تمكن الإنسان في العصور التاريخية الأولى من إشباع رغباته المحدودة وحل مشكلته الاقتصادية التي ترتبط بعمل الإنسان ومستوى مهاراته وزيادة إنتاجيته للتأثير بشكل ايجابي على محيطه ومحاولة التحكم به لصالحه حيث أنه تمكن من تحقيق توازن نسبي بين المواد الطبيعية المتاحة و بين عدد السكان المتزايدين بواسطة عملية العمل وزيادة إنتاجيته. مما أدى إلى زيادة معدل عمره الذي يعتبر انجازا كبيرا في تاريخ التفاعل بين الإنسان والطبيعة، إضافةإلى ذلك فان زيادة إنتاجية العمل ونمو الإنتاج أدى بالضرورة إلى ارتفاع مستوى القوى المنتجة وزيادة كفاءة الإنسان في العمل والتي رافقت بالدرجة الأولى تبلور ظاهرة تقسيم العمل وارتفاع مستواها إلى درجات كبيرة.

وأخذ العمل مكانة هامة في اهتمامات الديانات والشرائع السماوية خاصة الشريعة الإسلامية التي أولت اهتماما كبيرا بالعمل من خلال تفاصيل واسعة لمفهومه وأحكامه في الإسلام وما يتفرع عنها من موضوعات، كونه وسيلة لاستمرار الحياة. وإذا كان العمل فريضة على كل مسلم فإنإتقانه ركيزة أساسية كما يؤكد الحديث الشريف:{إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه}رواه أبو علي وابن عساكر عن عائشة. وبالتالي فان المنهج الإسلامي يمزج التوجيهات الاقتصادية بالعقيدة الإسلامية فيغرس في الفرد الإيمان بأنه وهو يمارس العمل الاقتصادي إنما يتقرب إلى الله، وعليه لا يقتصر الأثر على الثمرة الاقتصادية وإنما يضاف له الثواب في الآخرة.[3]

---

[1]- أ.د مجمد طاقة ، أ مشارك د حسين عجلان حسن : اقتصاديات العمل ،اثراء للنشر و التوزيع طبعة 2008 ص 19.

[2]-أ.د مجمد طاقة ، نفس المرجع السابق، ص ص 20-27.

[3]ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب .البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد(حالة الجزائر) ، ديوان المطبوعات الجامعية 2010. ص ص 13-14.

المطلب الثاني: أسواق العمل: مفهومها والعوامل المؤثرة فيها

أولا: تعريف سوق العمل

التعريف الأول:

سوق العمل هو السوق المسؤول عن توزيع العمل على الوظائف والمهن والتنسيق بين قرارات التوظيف المتاحة ومن خلال السوق يمكن التنبؤ بحجم الطلب المتوقع على الأيدي العاملة من قبل أصحاب الأعمال والمنشآت وكذلك يمكن تقدير العرض المتاح من العمالة حسب المهن والاختصاصات المختلفة .إذن السوق هو المكان الذي تتخذ فيه قرارات العمل المطلوبة والمرغوبة من قبل الأفراد...[1]

التعريف الثاني:

يعرف بأنه المكان الذي يجتمع فيه كل من المشترين والبائعين لخدمات العمل، والبائع في هذه الحالة هو العامل الذي يرغب في تأجير خدماته، والمشتري هو صاحب المنشأة و صاحب العمل الذي يرغب في الحصول على خدمات العمل، وبهذا فإن مكونات سوق العمل هي البائع والمشتري، وبعد حصول التطور في وسائل الإتصال المختلفة أصبح سوق العمل هو الإطار الذي يتم فيه عملية التبادل الإقتصادي، سواء كان هذا الإطار مكان أو أجهزة إلكترونية كالإنترنت أو الهاتف أو الفاكس.[2]

ثانيا: العوامل المؤثرة في أسواق العمل[3]

يتأثر سوق العمل بكل ما يحيط به من عوامل تصب أساسا في العرض والطلب على اليد العاملة ولعل أهم هذه العوامل هي:

أ: عوامل جغرافية:

تتعلق بالمكان الذي تتواجد فيه والقوى العاملة، وهذا قصد رسم الحدود الإقليمية لسوق العمل مثل: سكن العامل، موقع المؤسسات العارضة للعمل، مسألة التكفل بالإيواء و الخدمات الاجتماعية لتوفير أفضل الشروط لحياة العامل وأسرته...الخ.

ب: العامل الديمغرافي:

يتأثر سوق العمل بشكل كبير بالنمو الديمغرافي لكونه يحدد كمية وحجم اليد العاملة العارضة لقوة عملها في السوق. وتشكل بذلك مخزونا حقيقيا من القوة العاملة التي تحتاجها المؤسسات. يتعلق الأمر

[1]- د. محمد طاقة، وحسين عجلان حسن، اقتصاديات العمل، نفس المرجع السابق ص 31.
[2]- مدحت القريشي، إقتصاديات العمل، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2007 ص 21.
[3]- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب ،مرجع سبق ذكره، ص ص 60-62.

هنا بالفئة النشيطة، أي التي وصلت الى سن العمل والقادرة عليه.ويقاس النمو الديمغرافي بمعدله الذي يتأثر بدوره بالمؤشرات التالية: معدل الوفيات والولادات، معدل الخصوبة، معدل تطور الزواج والطلاق، وضعية الهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية.

ج:[النشاط][1] الاقتصادي:

يعرف[النشاط] الاقتصادي مرحلة رخاء تنتعش فيها الحركة الاقتصادية،ويرتفع مستوى الناتج والنمو الاقتصادي ومنه تزداد العمالة والتوظيف في مختلف القطاعات الاقتصادية إلا أن هذه المرحلة قد تتصادم بأزمات اقتصادية تؤدي إلى اختلالات في التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية وبالتالي فانه من الطبيعي أن يعجز الجهاز الاقتصادي على استيعاب كل الأيدي العاملة الحالية والجديدة التي تدخل إلى سوق العمل باستثناء الحالات الخاصة التي تتوقف على درجة التأهيل العلمي والمهني.

د: النظام الاجتماعي و الثقافي

يتأثر سوق العمل بالعلاقة السائدة بين أفراد المجتمع، من حيث السلوكيات والعادات والتقاليد والذهنيات السائدة، التأثير على مدة العمل مثل تقليص ساعات العمل اليومية، تمديد العطلة السنوية، تقليص سن التقاعد... الخ، مما قد يجبر المؤسسة على زيادة عدد عمالها للمحافظة على استقرار نشاطها والبقاء على نفس المستوى الذي كانت عليه من قبل، الشيء الذي سيرفع الطلب على القوى العاملة المتاحة في السوق، أما في حالة وجود بطالة مقنعة فقد تكون مقبولة من الناحية السياسية والإجتماعية مثل: القطاع الزراعي الذي يقبل بها بغرض الحد من ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة.

ه:النظام التكنولوجي

تساهم التكنولوجيا في رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة وبتكاليف أقل بشرط أن يتم التحكم فيها من خلال يد عاملة محلية متخصصة. لكن هذا قد ينعكس سلبا على اليد العاملة حيث تحل الآلة محل العامل، مما يؤدي إلى تراكم حجم العرض من القوى العاملة في سوق العمل وبموجبها يتغير هيكل الطلب على اليد العاملة إذ أن استخدام الآلات يتطلب قوى عاملة ذات كفاءة ومهارة عالية مثل المهندسين، التقنيين، عمال الصيانة...الخ.

و:النظام التربوي والتكويني

يؤثر النظام التربوي والتكويني على العرض في القوة العاملة في سوق العمل من الناحية الكمية والكيفية، ويتشكل من مجموعة هيئات ومؤسسات تسند إليها مهام التكوين العام في شكل: مدارس التعليم، الثانويات والمعاهد، مراكز التكوين والجامعات، ويسمح هذا النظام بتكوين وتأهيل الأفراد في

[1]إستعمل المؤلف تعبير النظام الاقتصادي، لكن إرتأينا أن المصطلح الأنسب هو النشاط الاقتصادي.

مختلف التخصصات لكي يلبوا رغبة المؤسسات العارضة لمناصب العمل، التي تفرض شروطا تتعلق أساسا بالكفاءة والتأهيل لضمان فعالية أداء عوامل الإنتاج مثل: الخبرة المهنية وبالتالي تحسين مردوديتها.

المطلب الثالث: الطلب على العمل وعرض العمل

1- الطلب على العمل

أولا: تعريف الطلب على العمل [1]

هوعبارة عن كمية الجهود البشرية المطلوبة من قبل أصحاب العمل مقابل أجر معين، ويعبر عنه بالطلب على العاملين الذين تتوفر لديهم الأهلية لتقديم الجهد المطلوب من قبل الوحدات الإنتاجية التي تتحدد مكوناتها وفقا لنوع النشاط الذي يعمل فيه والأسلوب التقني والفني المتبع والتي تتأثر بدورها بالإجراءات التنظيمية والمستويات الإنتاجية السائدة وعليه يمكن القول بأن الطلب الفعلي على العمل يتحدد وفقا لأهداف الإنتاج المقررة في الخطة إذا كانت الدولة تتبع أسلوب الإنتاج المخطط وبناءا على الطلب المستقبلي على السلعة والخدمات.

والطلب على العمل هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات التي ينتجها العامل، وأن صاحب العمل يستأجر العمال لغرض استخدامهم في انتاج السلع والخدمات ولا يطلب العمل بحد ذاته.

ان للطلب على العمل خاصيتين: الأولى أن منحنى طلب العمال ينحدر الى الأسفل، والثانية هي درجة استجابة الطلب للتغيرات الحاصلة في الأجور، ومعلوم ان عدد العمال المطلوبين ينخفض كلما زاد الاجر، ففي بعض الحالات يكون هذا الانخفاض أكثر منه في حالات أخرى، لهذا فانلدرجة الاستجابة أهمية خاصة على أن منحنى طلب السوق ككل لهما سمات مختلفة ولهذا يتعين تحديد الفترة الزمنية التي يعكسها منحنى الطلب أي المدى القصير أو المدى الطويل.

وينطلق قانون الطلب على العمل على ان العلاقة بين كمية العمل المطلوبة ومعدل الأجر الحقيقي علاقة عكسية أي كلما ازداد مستوى الأجر الحقيقي مع افتراض ثبات العوامل الأخرى ذات العلاقة كلما انخفضت الكمية المطلوبة من العمل والعكس صحيح

والطلب على العمل(من قبل أصحاب العمل) يعتمد على الأجر الحقيقي من جهة وعلى الانتاجية الحدية للعامل من جهة أخرى.

[1].د. محمد طاقة مرجع سبق ذكره ص 47.

ثانيا:محددات الطلب على العمل [1]

بما أن الطلب على العمل يمثل جانب تحديد الاحتياجات الفعلية من الأيدي العاملة في الحاضر و المستقبل والذي غالبا ما يقدر على ضوء الأوضاع الاقتصادية الراهنة والتطورات المتوقعة لذلك يتأثر هو أيضا بزيادة ونقصان حجم السكان، فالنمو المستمر للسكان يزيد من الطلب على السلعة والخدمات لإشباع الحاجات التي تزداد بزيادة السكان، كما أن لدرجة التطور و التخلف الأثر المباشر على العمل. فالطلب على العمل يكون محدودا في المجتمعات المتخلفة وله قابلية للنمو والتوسع في البلدان السائرة في طريق النمو ويتفاوت هذا التأثير في المجتمعات المتطورة باختلاف درجة الاستثمار والتشغيل في كل منها، كما تؤثر معدلات النمو الاقتصادي في تحديد الطلب على الأيدي العاملة وإيجاد فرص عمل جديدة. في ضوء ذلك يمكن أن نوجز محددات الطلب على العمل بما يلي:

-معدل النمو الإقتصادي:

إن النمو الاقتصادي يعني الزيادة المتحققة في الناتج القومي الاجمالي أي الزيادة الحاصلة في كمية السلع والخدمات المنتجة في البلد فكلما ارتفع معدل النمو الاقتصادي كلما ازداد الطلب على العمل والعكس صحيح.

إن زيادة الطلب على العمل في هذه الحالة تعمل على تحريك منحنى الطلب على اليمين وتزداد نتيجة لذلك الكمية المطلوبة من العمل ومن المفيد هنا ان نفرق بين الناتج القومي الاسمي والناتج القومي الحقيقي وأن هذا الأخير يستبعد تأثير التغيرات الحاصلة في الأسعار ولذلك فإن أية زيادة تحصل في الناتج القومي الحقيقي تعني حصول زيادة في كميات السلع والخدمات.

- الاستثمار:

يزداد الطلب على العمل كلما ازداد حجم الاستثمارات في البلد حيث أن زيادة الاستثمار تؤدي الى زيادة الانتاج، أي زيادة في معدل النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة في الطلب على الأيدي العاملة.

-التطور التكنولوجي:

ان التطور التكنولوجي يمكن أن يؤثر سلبا أو إيجابا على الطلب على الأيدي العاملة وذلك حسب نوع التطور المتحقق، فإن كان التطور التكنولوجي يؤدي إلى استخدام تكنولوجيا كثيفة رأس المال في العملية الإنتاجية فهذا يؤدي إلى إحلال عنصر رأس المال محل عنصر العمل في العملية الإنتاجية وبالتالي ينخفض الطلب على العمل، والعكس صحيح عندما يكون التطور التكنولوجي من النوع كثيف العمل فانه يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل، إن كل أسلوب إنتاجي يعبر عن مستوى تكنولوجي معين.

- التقاعد:

[1]- مدحت القريشي، إقتصاديات العمل، مرجع سبق ذكره ص ص 47 – 52 .

إن توجه أعداد من العاملين نحو التقاعد يعني ان جزءا من القوى العاملة يقوم بترك العمل حينما يصل إلى سن متقدمة معينة، الأمر الذي يؤدي الى زيادة الطلب على الأيدي العاملة وذلك بقدر عدد المتقاعدين، وبطبيعة الحال يتأثر حجم الطلب السنوي على الأيدي العاملة بعدد المتقاعدين في الفترة المعنية، وذلك من أجل الإحلال محل العمال المتقاعدين. وأن عدد المتقاعدين في الفترة المعنية (وبالتالي الزيادة في الطلب على العمل) يعتمد على القوانين والأنظمة التي تحكم سن التقاعد.

-الوفيات:

كلما ازدادت الوفيات بين العاملين كلما ازداد الطلب على الأيدي العاملة وتحرك منحنى الطلب على العمل الى اليمين مما يؤدي الى زيادة في الكمية المطلوبة من العمل، وتنقسم الى وفيات من جراء الحوادث في العمل أو وفيات لأسباب أخرى.

- القوانين والأنظمة:

هناك بعض القوانين التي تلزم أصحاب العمل بتوظيف عدد معين من القوى العاملة من فئات معينة مثل أشخاص من أعراق معينة أو من مناطق جغرافية أو اقليمية معينة أو من المعوقين والمواطنين الأجانب، لذلك فان الطلب على العمل من هذه الفئات قد يزداد على وفق القوانين والأنظمة الصادرة .

2- عرض العمل

أولا: تعريف عرض العمل

يقصد به عدد الأيدي العاملة المتمثلة بالجهد المعروض فعلا أو المستعد للعمل خلال فترة زمنية معينة وهو يمثل ذلك الجزء من المجموع الكلي للسكان الذين تقع أعمارهم بين (15-65 سنة) ويسمى بالسكان الفعال أو القوة البشرية بعد استبعاد العاجزين عن العمل بسبب العاهات أو الإصابات التي تعوق القيام به،وكذلك الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة أو تزيد عن 65 سنة ولا يقومون بأي نشاط اقتصادي ويسمى هذا القسم بالسكان الغير فعال .[1]

ثانيا:محددات عرض العمل[2]

يتحدد عرض العمل بمجموعة من المحددات منها متغيرات اقتصادية وأخرى اجتماعية نستطيع أن نوجزها فيما يلي:

أ:حجم السكان: يؤثر حجم السكان على عرض العمل حيث كلما زاد معدل نمو السكان كلما زاد عدد الأشخاص القادرين على العمل والعكس صحيح.

ب: ساعات العمل حيث يزداد عرض العمل بزيادة عدد الساعات المخصصة للعمل.

[1]- نفس المرجع السابق ،ص 48 .
[2]- د. محمد طاقة مرجع سبق ذكره 49.

ج:نسبة السكان في سن العمل:المشتغلون والباحثون عن العمل إلى مجموع السكان ويتأثر هذا المعدل بالسن والعادات والتقاليد، فكلما زادت هذه النسبة ازداد عرض العمل والعكس صحيح.

د:حرية اختيار العمل:ظروف وطبيعة العمل، كفاءة العمل والعوامل المؤثرة فيه، التعليم والإعداد المهني، تقسيم العمل، ظروف المعيشة.

ه: التركيب النوعي للسكان من حيث الجنس والعمر: إن مساهمة السكان في قوة العمل الفعلية من حيث الجنس والعمر تتخذ اتجاهات مختلفة تتفق والظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة، ففي البلدان السائرة في طريق النمو يبدأ سن العمل مبكرا، كما أن مساهمة المرأة في قوة العمل تكون منخفضة إضافة إلى زيادة نسبة الوفيات بسبب الجهل والمرض والحروب في مثل هذه البلدان على عكس ما يحصل في الدول المتقدمة، فعلى الرغم من انخفاض معدلات [نمو]عدد السكان فإن هناك زيادة ملحوظة في حجم القوى العاملة وهكذا فإن زيادة عدد السكان ...[تعتمد] على جملة من الأمور، وفي طليعتها تحسين الظروف الاقتصادية والمعاشية والصحية وزيادة الولادات الحية وقلة الوفيات.

و:معدل المشاركة الاقتصادية:

من المعلوم أن قوة العمل في أي بلد تعتمد على ما يعرف بالفئة النشطة اقتصاديا ومعلوم بأنه كلما توسعت وكبرت الفئة النشطة اقتصاديا كلما ازداد معدل المشاركة أي مشاركة فئات المجتمع العاملة في إجمالي السكان وانخفض معدل الاعالة.

إن ارتفاع معدل المشاركة الاقتصادية يؤدي إلى زيادة عرض العمل والعكس صحيح وبالتالي تحرك منحنى عرض العمل إلى اليمين وزيادة الكمية المعروضة من العمل.[1]

ي:نظام التعليم ومخرجاته:

كلما ترتفع نسبة التسجيل في المدارس والجامعات وكلما طالت مدة الدراسة،كلماانخفضت كمية العرض من العمل خلال فترة التعليم، ويتحرك تبعا لذلك منحنى عرض العمل الى اليسار، وتزداد كمية العمل المعروضة بعد انتهاء فترة التعليم ويتحرك منحنى العرض الى اليمين، وكلما ارتفعت نسبة التسرب من التعليم زادت كمية العمل المعروضة وتحرك منحنى العرض الى اليمين، كما تزداد كمية العمل المعروضة مع ازدياد مخرجات التعليم.[2]

[1]-نايلي وحيد وآخرون، الخصائص الهيكلية لسوق العمل في الجزائر، مذكرة ليسانس، جامعة فرحات عباس، سطيف 2008-2009، ص 120.

[2]- نفس المرجع السابق، ص 121.

المبحثالثاني: سوق العمل في الفكر الاقتصادي

المطلبالأول: المدرسة الكلاسيكية

تُعتبر المدرسةالكلاسيكيةاحدأهمالمدارسالاقتصاديةالتيعرفهاالتاريخالاقتصادي.ويعتبرادم سميث (1723–1790) المؤسسالحقيقيللمدرسةالكلاسيكيةفيالمجالالاقتصادي،...ولقدألفسميثكتاببعنوان " ثروةالأمم "وهوكتابعلقعنهادمندبركبأنه ' ربمايعدمنحيثنتائجهالنهائيةأعظممؤلف خطهقلمإنسان '. ولقداعتبرسميثأنالمصدر الوحيدللثروةهو الإنتاجالذييتجممنالعملو الموارد، وهوبهذايخالفالمبدأالجوهريالذيقامتعلىأساسهسياسةالمركانتيلين (المدرسةالتجارية).[1]

البطالة عند الكلاسيك:

لقدكانإسهاممالمدرسةالكلاسيكيةواضحومتكاملفيتحليلمشكلةالبطالةفيالنظامالرأسمالي،وسببذلكيعودإلىأناقتصاديو المدرسةالكلاسيكيةكانو ايعطونالبعدالسياسيأهميةكبيرةفي تحليلهم،وهذاالبعددفعهمإلىالاهتمامبالتنظيماتو العلاقاتالاجتماعيةو إعطائهامكانةمركزيةفي تحليلهم.ولهذا،فإنمسائلتوزيعالدخلو الصراعالاجتماعيحولهذاالتوزيعودور الحكومةو المصالح الطبقيةالمتعارضة ..كانتكلهاضمنالعواملالداخلةالتيأدمجتفيصلبالتحليل.ولعلهذاالاهتمام بالبعدينالاجتماعيو الاقتصادي،هو الذيربمايفسرلماذاحتلتالبطالةمكانةمهمةفيتحليل الاقتصاديينالكلاسيك،علىاعتبارأنالبطالةهيأكثر المشكلاتإثارةللاضطراباتالاجتماعية و السياسية [2].

وحسبالكلاسيكفانتوازنالتوظفالكاملهو الوضعالعاديو المألوفو الطبيعي،وانأيتوازنيكوندونمستوىالتوظفالكاملل جميعالموارد الاقتصاديةو البشريةهوتوازنغيرمستقرومعنىذلك

[1] ريغي هشام، مرجع سبق ذكره، ص 98.

[2] ص ص101-100. نفس المرجع السابق،

أنهمافترضوا التساويالدائمبينالادخاروالاستثماروا ستحالةحدوثالبطالةعلىنطاقواسع ومنهنا فإنالكتابالكلاسيكيؤمنونبأنالحالةالسائدةفيالمجتمعالاقتصاديهيحالةالتوظفالكامل للموارد،وانأيبطالةقدتنشأهيبطالةعارضةمؤقتةسرعانماتزولبخفضمستوىأجورالطبقات العاملة.[1]

الأجور عند الكلاسيك:

تتمثل نظرية الأجور عند الكلاسيك في فكرة رصيد الأجور، أن هذه الفكرة تعني أن هناك رصيدا من رأس المال الذي تدفع منه الاجر. ويتكون هذا الرصيد من الادخارات، والتي تعتمد على الإيرادات السابقة والمبيعات.وعليه فان المخصص يكون ثابتا في الأمد القصير ولكنه يمكنه أن يزداد من سنة إلى اخرى. ومعنى ذلك أن الطلب على العمل ثابت ولايزيد إلا إذا زاد رصيد رأس المال المخصص للإنتاج. ويؤكد ريكاردو صاحب نظرية التوزيع بان الأجور لا يمكن أن ترتفع إلا على حساب الفائدة، ولا ترتفع الفائدة إلا على حساب الأجور، و لهذا فان ريكاردو يوجه ضربة إلى فكرة انسجام المصالح بفضل اليد الخفيةالتي جاء بها سميث، أو بفضل النظام الذي شدد عليه الفيزيوقراط. بل إن ريكاردو وضح تعارض مصلحة مالك الأرض مع كل من مصلحة الصناعي ومصلحة العامل.[2]

كما اعتبر سميث أن المستوى الطبيعي للأجر في المدى الطويل هو حد الكفاف. ويؤكد سميث على فكرة مخصص الأجور والتي تتكون من الادخارات المعتمدة على الإيرادات السابقة والمبيعات. ويكون المخصص ثابثا في الأمد القصير ولكنه يزداد من سنة إلى اخرى. ويخرج سميث بفكرة أن الأجور ترتبط بالظروف العامة للنمو الاقتصادي. فالاقتصاد الذي ينمو يكون مصحوبا بارتفاع معدلات الأجور وفي وقت الركود تبقى الأجور ثابتة. وبسب العلاقة بين مستوى الأجور وحجم السكان تميل الأجور إلى الاستقرار عند مستوى الكفاف. ولهذا فقد أكد سميث على أهمية تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي.[3]

أما بالنسبة إلى ريكاردو فان الأجور تتحدد بمستوى الكفاف، وان علاقتها مع الأرباح علاقة عكسية، حيث عند ارتفاع أجور العمال، نتيجة لارتفاع أسعارالمواد الغذائية، تنخفض الأرباح في الصناعة بسبب ارتفاع الأجور، وكذلك بسب ارتفاع أسعار الخامات الصناعية التي يأتي معظمها من القطاع الزراعي.[4]

يعتقد الكلاسيك بأن العمل هو سلعة كباقي السلع، وان ثمن العمل هو الاجر، ويتحدد طبقا لنظريتهم في القيمة على أساس عدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج تلك السلعة. وعدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج سلعة العمل هي الساعات اللازمة لإنتاج كمية المواد الغذائية الضرورية لحفظ حياة العامل وتمكينه من الاستمرار في العمل وهو ما يعرف بمستوى الكفاف. ولا يمكن أن يرتفع الاجر أو ينخفض لمدة طويلة

[1] نفس المرجع السابق، ص 101.
[2] مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن 2008، ص ص 127 -128.
[3] نفس المرجع السابق، ص ص 145-146.
[4] نفس المرجع السابق، ص 149.

عن هذا المستوى لأنه لو ارتفع الاجر يزداد حجم السكان ومن ثم حجم العمالة، وينخفض تبعا لذلك الاجر. ولو انخفض الاجر عن حد الكفاف يتقلص حجم السكان وبالتالي حجم العمالة ويرتفع الاجر. وعليه فان الاجر محكوم بقانون طبيعي ولذلك سمي بالقانون الحديدي للأجور.[1]

إنتاجية العمل عند الكلاسيك:

اهتمت المدرسة الكلاسيكية في نظرية الانتاج بالإضافة إلى قانون تناقص الغلة، بظاهرة تقسيم العمل وأثرها في زيادة حجم الانتاج وتحسين نوعيته وكذلك زيادة انتاجية العمل. إن فكرة تقسيم العمل تكاد تحمل اسم ادم سميث، رغم وجود أصول عند بعض المفكرين الذين سبقوه مثل آراء ابن خلدون وذلك بسبب اهتمامه الكبير بشرحها وإبداء اهميتها. وقد ارجع سميث سبب زيادة الانتاج والانتاجية الى ما يترتب على تقسيم العمل من زيادة إتقان العامل للعمل، وتعزيز قدرته على الابتكار وعلى استخدام الآلات والمكائن.[2]

آمنالكلاسيكبأهميةالعملالإنسانيودورهالخلاقفيصنعالثروة.

وقدكانتأولعبارةوردتفيصدركتابآدمسميث«بحثفيطبيعةوأسبابثروةالأمم»1776هي«أنالعملالسنويلشعبمنالشعوب يمثلالرصيدالذي

يمكنهذاالشعبمنالحصولعلىالسلعالضروريةوالكماليةالتييستهلكهاسنويا،والتيتأتيكنتيجةمباشرةمنهذاالعملأونتيجةمبادلةمنتجاتهذاالعمل بمنتجاتغيرهمنالشعوب».فالعملإذنهوأبوالثروةومصدرها الرئيسيبصفةعامة.والحق،

أنتقريرهذهالفكرةكانيمثلفيرأيالكثيرينخطوةمهمةفيتطورالفكرالاقتصادي.فلمتعدالثروة،باعتبارهاظاهرةاجتماعية،تتمثلفيكميةالذهبوالفضةكمااعتقدأنصارالمدرسةالميركانتيليةولمتعدممثلةفقطفيالعملالزراعيكمازعمالفزيوقراطبلفيالعملالإنساني

المنتجبصفةعامة.وقدخصصآدمسميثجزءاكبيرامنتحليلهلبياناالعواملالتيتتحكمفيتحديدإنتاجيةالعملالإنسانيباعتبارأنالإنتاجيةهيالتيتحددفيالنهايةكميةالناتجلأيأمة.وقدأفاضآدمسميثفيشرحوتحليلالعواملالتيتحددمستوىإنتاجيةالعملوبلورهافيالنهايةفيالتخصصوتقسيمالعملوأنإمكاناتالتخصصوتقسيمالعملتتوقفبدورهاعلىمدىاتساعجمالسوقوحجمرؤوسالأموالالمستثمرة.[3]

المطلب الثاني: المدرسة الماركسية

يصر بعض الاقتصاديين على دراسة نظريات وأفكار كارل ماركس (1818-1883) ضمن نطاق المدرسة الكلاسيكية وذلك لتشابه هذه النظريات والأفكار مع النظام الفكري الكلاسيكي، وهو ما ذهب إليه جورج سول بقوله " أن النظرية الاقتصادية التي صاغها ماركس في كتابه " رأس المال" تكاد

[1] مدحت القريشي، الفكر الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص127.
[2] نفس المرجع السابق، ص121.
[3] رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مطابع الرسالة، الكويت، ص ص 176-177.

كلها أن تكون كلاسيكية النزعة، وإن أدهش ذلك الكشف أتباع سميث وريكاردو، فضلا عن الاشتراكيين نفسهم، فهو لم يستخدم فرضا لم يرسم الكتاب الكلاسيكيون خطوطه الرئيسية، وهو يماثلهم في طريقة التعليل لأنها قائمة على الاستنباط من عدد قليل من الفروض الرئيسية نسبيافإذاكانتنظريتهخاطئة،وتكادتكونكذلكحقيقة،أو إذاكانتطريقتهقمينةأنتؤديإلىنتائجلايمكناحتمالها،فانالأم رذاتهفيالحالينينطبقعلىكتابالمدرسةالكلاسيكية.والواقعانهكانمنالاقتصاديينالكلاسيكيينو الفارقالوحيدبينهوبين همأنمنطقهأصبحسلاحاللهجومعلىالرأسماليةبدلامنالدفاععنهاغير أنأسبابعديدةجعلتالأغلبيةمنالاقتصاديينيميلونإلىدراسةكارلماركسكمدرسةمستقلةقائمةبذاتهاو هذابسببأنالنتائجالتيتوصلإليهاالفكر الماركسيكانتمناقضة للنتائجالتيتوصلإليهاالفكر الكلاسيكيمنحيثمصير النظامالرأسماليو بالإضافةإلىذلكفانتحليلكارلماركساتسمبالعمقفيدراسةالمتغيراتالتيتتأثروتؤثرفيالحياةالاقتصادية.[1]

وصف كارل ماركس نظريته في الاشتراكية أنها نظرية علمية لكي يبين بأنها تقوم على تحليل علمي بخلاف الاشتراكية الخيالية. وتستند الاشتراكية الماركسية على نظرية القيمة في العمل ونظرية استغلال العمال من قبل الرأسماليين. ورغم احتقار ماركس ورفيقه إنجلز للرأسمالية لكنهما قدرا عاليا الزيادة الكبيرة في الإنتاج والإنتاجية التي جاءت بها الرأسمالية، لكن الرأسمالية تواجه صراعا طبقيا وتناقضات تؤدي بالنهاية إلى القضاء عليها واستبدالها بالاشتراكية .[2]

<u>البطالة عند ماركس:</u>

حسبماركس،فإنمعدلالربحيلعبدوراهامافيعمليةتراكمرأسالمال،حيثانهكلماكانهذاالمعدلمرتفعبصورةكافيةمنو جهةنظرالرأسماليين،فإنعملياتالتراكمو التوسعفيالإنتاجتستمر،والعكسصحيحومنهنا،فإنسعيالرأسماليينحوالربح فينظامتحكمهالمنافسة،يكونمضطرإلىالتوسيعمنمجالإنتاجهو هذابتحويلجزءمنفائضالقيمة(أومنالربح)إلىرأس مال وهنا،لامناص أمامهإلاالىاللجوءإلىعمليةتراكمرأسالمال،إلاأنذلكالتوسعفيالإنتاجبهدفزيادةالأرباحلايتطلبفقطتراكمافيرأسالمالا لثابتالمتمثلفيالآلاتو المبانيو المعداتو المواد الخام،ولكنأيضا،يتطلبزيادةفيعددالعمال.وتؤديزيادةطلبالرأسماليينعلى العمال،فيالأجلالقصير،إلىارتفاعمستوىالأجور،وهو الأمر الذييؤديإلىانخفاضفيأرباحه.وهنايكونالرأسمال يقدوقعفيورطةتتطلبحلا ...

فمناجلإيقافمفعولاتجاهالأجورنحو التزايدمعزيادةالتراكمالرأسمالي،أشارماركسإلىأنهناكوسائلمعينةيتمااللجوء إليهامنطرفالرأسماليونلتحقيقذلك.وهذهالإجراءات هي :

1- تكثيفالعملعنطريقإطالةيومالعمل.

2- استخداماالآلاتالتيتحلمحلالعملالإنساني.

[1]- ريغي هشام، مرجع سبق ذكره، ص 107.
[2]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 163.

وتؤدي الوسيلة الثانية إلى زيادة البطالة، مكونة ما اسماه ماركس بالجيش الاحتياطي للعمال the reservearmy ،مشيرا في ذلك إلى أن البطالة، هي جزء لا يتجزأ من أسلوب الإنتاج الرأسمالي، وهي أيضا شرط لوجوده. ذلك أن هناك مصلحة مزدوجة يحققها الرأسمالي من وجود هذا الجيش الاحتياطي. فهو من ناحية يمده بما يحتاج إليه دوما من أيد عاملة بصرف النظر عن معدلات نمو السكان، ومن ناحية أخرى لان البطالة التي يمثلها هذا الجيش هي وسيلة ضغط شديدة في يد الرأسمالي ليجبر بها العمال على قبول أجور اقل.

إلا أن الرأسمالي بفعلته تلك، سوف يقع في ورطة أخرى حيث... يرى ماركس بأن عامل المزاحمة سوف يدفع الرأسماليين إلى تبني كل فكرة تؤدي إلى التخفيف من كلفة الإنتاج وهذا لإيمانهم ببيع كمية اكبر ممكنة من السلع للتعويض عن خسارتهم من جهة فائض القيمة وهم بذلك سيزيدون من رأس المال الثابت (متمثلا في الآلات) على حساب رأس المال المتغير، إلا انه، و... بفعل التطور العلمي والتقني سيحدث هناك تحسن في فعالية الإنتاج فيسعى صاحب المصنع إلى تخفيض عدد العمال تحت ضغط المنافسة فيتم استبدال العمال بالآلات فعوض إنفاق صاحب المصنع قيمة 400 على الوسائل المادية وقيمة 200 على العمال يصبح الإنفاق مثلا 500 على الوسائل المادية و100 فقط على العمال. وعكس ما يتصوره البعض لا يعود عليه ذلك بارتفاع الربح بل بالانخفاض وسبب ذلك هو أن فائض القيمة مرتبط بالعمل الحي وبانخفاض حجم العمل الحي ينخفض فائض القيمة. وهكذا يصل ماركس إلى قانون اتجاه معدل الربح نحو التدهور، مشيرا إلى أن هذا الاتجاه ينجم عن تراكم رأس المال وما يسببه ذلك من ارتفاع في التركيب العضوي لرأس المال. ذلك انه إذا كان معدل الربح – حسب ماركس له – هو عبارة عن ناتج قسمة فائض القيمة على إجمالي رأس المال (الثابت + المتغير)، فإن افتراض ثبات معدل فائض القيمة عند ماركس قد أدى به بالضرورة لان يستنتج أن معدل الربح يتجه للتناقص كلما أمعن الرأسمالي في زيادة تراكم رأس المال".[1]

<u>الأجور عند ماركس:</u>

يقرر ماركس أن الأجور في النظام الرأسمالي تتحدد عنده المستوى اللازم لحصول العمال على ضروريات الحياة، وإن اتجاهها خلال التطور يكون نحو الانخفاض إلا أن الوقائع الاقتصادية،ولاسيما في القرن العشرين، لم تؤيد نظرة ماركس في هذه الناحية نظرا للارتفاع الذي حدث في الأجور الحقيقية في العصر الحديث والذي جعل الأجر الحقيقي أعلى من المستوى اللازم لحصول العامل على ضروريات الحياة. ويفسر الاقتصاديون هذا الارتفاع في مستوى الأجور الحقيقية بارتفاع إنتاجية العمال نتيجة لاستخدام الآلات والمعدات المتطورة فالأجر في النظرية الحديثة يتحدد على أساس إنتاجية العمل، وهذه الإنتاجية قد ارتفعت في العصر الحديث على اثر استخدام الآلات والمكائن

[1]- ريغي هشام، مرجع سبق ذكره، ص ص 110-111.

المتطورة والناجمة عن تراكم رؤوس الأموال المستخدمة في الإنتاج.وهكذا فانه في الوقت الذي يقرر ماركس أن تراكم رؤوس الأموال يؤدي إلى زيادة استغلال العمال واتجاه أجورهم نحو الانخفاضيوصلنا التحليل الحديث إلى استنتاج بان تراكم رؤوس الأموال على شكل آلات ومعدات يزيد من إنتاجية العمل ومن ثم يزيدمن مستوى الأجور.[1]

إنتاجية العمل عند ماركس :

كما أشرنا سابقاً عند تطرقنا الى تفسير البطالة عند ماركس، فإنه منأجلإيقافمفعولاتجاهالأجورنحوالتزايدمعزيادةالتراكمالرأسمالي،أشارماركسإلىأنهناكوسائلمعينةيتماللجوء إليهامنطرفالرأسماليونلتحقيقذلك.وهذهالإجراءات هي:

1- تكثيفالعملعنطريقإطالةيومالعمل.

2- استخداماالآلاتالتيتحلمحلالعملالإنساني.

وإذا نظرنا إلى هذين الإجرائين من زاوية التأثير على إنتاجية العمل، فيُمكن استنتاج ما يلي:

- يؤدي تكثيف العمل عن طريق إطالة يوم العمل الى زيادة انتاجية العمل (باعتبار أن انتاجية العمل تساوي حاصل قسمة الانتاج الكلي على عدد العمال)، فبقاء عدد العمال ثابتا مع زيادة الانتاج الكلي نتيجة إطالة يوم العمل سوف يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل.
- كما أن استخدام الآلات التي تحل محل الانسان سوف تؤدي إلى زيادة انتاجية العمل بالنظر الى انخفاض عدد العمال أو ساعات العمل وزيادة الانتاج الكلي.

المطلب الثالث: المدرسة النيوكلاسيكية:

وتُعرفأحياناتحتمصطلحالمدرسةالحديةMarginal School

ويطلقعليهاأيضابالمدرسةالتقليديةالجديدةورغمتبلورهذاالفكرفيالسبعيناتمنالقرنالتاسععشر،إلاانه،فيالواقع،بدأ فيالوجودوالتطورقبلذلكالتاريخ،حيثتمرؤيةبعضبذورذلكالفكرعندبعضالتجاريين

ويرجعالفضلفيتبلورهذاالفكرالاقتصاديإلىجهودالجيلالأولمنالكتابالحديينواهمهؤلاءنجد :ويليام استانلي،جفونسW.S.Jevon،ماري ليونفالراس M.L.Walrasوكارل منجرC.Menger.[2]

ومن الملامح العامة للفكر الحدي ما يأتي :

1- الاعتماد على المفهوم الحدي.

2- التركيز على الوحدة [المنتج، المستهلك، السوق]الاقتصادية.

[1]- مدحت القريشي، تطور الفكر الإقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص ص173- 174.

[2] ريغي هشام، مرجع سبق ذكره، ص112.

3- الارتكاز على نظام اقتصادي يتميز بالمنافسة الكاملة.
4- أصبح الاقتصاد شيئا غير موضوعي ويخضع للأحكام الذاتية.
5- الطلب هو المحدد الرئيسي للسعر وليس تكاليف الإنتاج.
6- آلية السوق تحقق دائما التوازن في الاقتصاد.
7- افترضت السلوك الرشيد للفرد واعتمدت الحرية الاقتصادية.
8- جعلت الاقتصاد علما قابلا للقياس.[1]

البطالة عند النيوكلاسيك:

نتيجة لإيمان النيوكلاسيك بقانون ساي للأسواق، فهم أنكروا إمكانية تعرض النظام إلى أزمات إفراط الإنتاج العام، وبالتالي نفوا احتمالات وجود بطالة على نطاق واسع، وأكد ذلك بشكل واضح الفرد مارشال كما اتفق النيوكلاسيك على افتراض حالة المنافسة التامة وتوافر مرونة أسواق العمل وعدم وجود جمود في الأجور وهذا لعلاج ما عسى أن يحدث من بطالة جزئية في بعض القطاعات، وعليه فالبطالة التي تسود في أي فترة عند النيوكلاسيك، هي إما بطالة اختيارية أو بطالة هيكلية وهو ما أكدهأ.س.بيجو، في كتابه "نظرية البطالة" الذي صدر في 1993 ولهذا فالنيوكلاسيكباستثناء الفترات التي تحدث فيها كوارث طبيعية أو حروب أو اضطرابات نقدية شديدة، كانوا يعتقدون أن هناك ميل في النظام يدفعه نحو تحقيق التوظف الكامل.[2]

الأجور عند النيوكلاسيك:

عالج ألفرد مارشال الأجور بشكل مختف تماماً عمّا جاء به الكلاسيكيون والماركسيون،[3] ونقاط الخلاف بينه وبين النظريات السابقة في تحديد الأجور تتمثل فيما يلي:[4]

1. رفض (مارشال) قبول النظرية الكلاسيكية المعروفة بنظرية "أجر الكفاف" تحت ذريعة عدم وجود المبرر المنطقي لقبولها.
2. رفض المزاعم الكلاسيكية القائلة بأن النمو السكاني يحول دون تحسن مستوى الأجور الحقيقية.
3. رفض (مارشال) المزاعم الماركسية بأن التراكم الرأسمالي لا بد أن ينتج عنه آثار سلبية على العمال، وما ينتج عنه تكوين جيش احتياطي من العمال العاطلين عن العمل.
4. اعتقد (مارشال) أن المكاسب المتأتية من انخفاض نفقات الإنتاج نتيجة استخدام الآلات والمعدات الأخرى سوف توزع على جميع عناصر الإنتاج بما فيها العمل.

[1] مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي،مرجع سبق ذكره، ص ص 201-202.
[2] ريغي هشام، مرجع سبق ذكره، ص113.
[3] د.محمد عمر أبو يدة و د.عبد الحميد محمد شعبان: تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، 2008، ص 406.
[4] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

إن أخذ جميع هذه الخلافات بعين الإعتبار يجعلنا أمام نظرية جديدة في تحديد مستوى الأجور وهي نظرية تخرج إلى حيز الوجود على يد ألفرد مارشال.[1] وتقوم هذه النظرية على الأسس التالية:[2]

1. قرر (مارشال) أن "الأجر العادي" هو ذلك الأجر الذي يكفي لتمكين العامل في ظل الظروف العادية للتوظيف، من أن يعول أسرة عادية حسب مستوى المعيشة العادي. وهذا التعريف يطلق عليه نظرية المستوى المعيشي Standard of Living Theory في تحديد الأجور.
2. الأجور تميل إلى التعادل مع الناتج الصافي للعامل، ولكنه يضيف أن الأجور ليست محكومة تماماً بالناتج الحدي حيث تميل في الفترات القصيرة إلى اتباع أسعار السلع المنتجة، وعُدّ ذلك تقديراً صائباً من قبل (مارشال).
3. قوى الطلب وقوى العرض على العمل تفرض تأثيرها المتناسق على مستوى الأجور.
4. يقرر (مارشال) أن الاتجاه الدائم هو أن كل عنصر من عناصر الإنتاج بما فيها عنصر العمل يحصل على عائد يكفيه لتعويض جهوده وتضحياته في المدى الطويل، وهو ما يعادل الأجر العادي بالنسبة للعامل.

إنتاجية العمل عند النيوكلاسيك:

طبقاً إلى مارشال، فإن الوفورات الداخلية هي الانخفاض الحاصل في التكاليف الانتاجية التي تنشأ عن نمو المنشأة الإنتاجية والناجمة عن التخصص والانتاج الكبير واستخدام المكائن.[3]ويؤدي الحجم الكبير واستخدام المكائن إلى زيادة انتاجية العمل. فإستخدام الآلات ربما يؤدي الى التقليص من استخدام اليد العاملة وإلى زيادة الإنتاج الكلي مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل. كما أن الحجم الكبير سوف يؤدي بالضرورة إلى زيادة إنتاجية العمل في ظل ثبات عدد العمل أو ارتفاع عددهم بنسبة أقل من زيادة الإنتاج الكلي.

المطلب الرابع: المدرسة الكينزية

تعتبر المدرسة الكينزية منبين أهم و أكثر المدارس الاقتصادية تأثيرا على الصعيدين الفكري و العملي، و هي مدرسة تنسب إلى جون ماينرد كينز (1883-1946) و الذي اصدر كتابها الشهير "النظرية العامة في التوظف و سعر الفائدة و النقود" سنة 1936، و هو كتاب احدث بهما يشبه الثورة في عالم الاقتصاد السياسي و لقد أصبح عالما للاقتصاد، معكينز، علما للتسيير الاقتصادي، بمعنى اقتصادا سياسيا بمعنى الكلمة لا يكتفي فقط بتحليل الأوضاع و إنما أيضا بالسعي لإيجاد و اقتراح الحلول

[1] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
[2] نفس المرجع السابق، صص406-407.
[3] مدحت القريشي، تطور الفكر الإقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 212.

للمشاكلالاقتصادية،فأصبحالعلماالاقتصادي،معكينز،أداةتسييرحكوميةوأصبحالاقتصاديون مستشارينللحكوماتثموزراءوالىغيرذلكمنالمناصبالسياسية.[1]

وقد تضمنت هذه النظرية عدة خصائص عامة ومبادئ أساسية نذكرها في النقاط التالية:

1- التأكيد على الاقتصاد الكلي والمتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الدخل والاستهلاك والادخار والإنتاج والتشغيل.

2- الاهتمام بالطلب الفعال: حيث يؤكد الاقتصاديون الكينزيون على أهمية الطلب الفعال كمحدد للدخل القومي والإنتاج والتشغيل. ففي بعض الأحيان يكون الإنفاق الكلي غير كاف لشراء كل الإنتاج.

3- عدم استقرار الاقتصاد: طبقا إلى كينز فان الاقتصاد يميل إلى تكرار التوسع والانتعاش والانفجار لأن مستوى الاستثمار المخطط متقلب والمتغيرات في خطط الاستثمار تسبب تغيرات في الدخل القومي والإنتاج بمقدار اكبر من التغير الحاصل في الاستثمار (فكرة المضاعف). ويتحدد الإنفاق الاستثماري من خلال الفائدة والكفاءة الحدية للاستثمار(او المعدل المتوقع للعائد).

4- عدم مرونة الأجور والأسعار:فبسبب عقود العمل وقوانين الحد الأدنى للأجر فإن الأجور والأسعار تكون غير مرنة أو لزجة.

5- سياسات نقدية ومالية نشطة:دعت أفكار كينز إلى ضرورة تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسات المالية والنقدية الملائمة لتحفيز التشغيل الكامل واستقرار الأسعار وتحقيق النمو الاقتصادي. وفي الستينيات والسبعينيات كان المستهلكون يفضلون تخفيض الضرائب وذلك لتحفيز الطلب والنمو.أما في الثمانينيات فأصبح مبرر تخفيض الضرائب هو لتحفيز العرض.[2]

البطالة عند كينز:

يُمكننا الانطلاق في تفسير البطالة عند كينز من خلال الشكل رقم 2-1

الشكل رقم 2-1: محددات مستوى التوظيف عند كينز

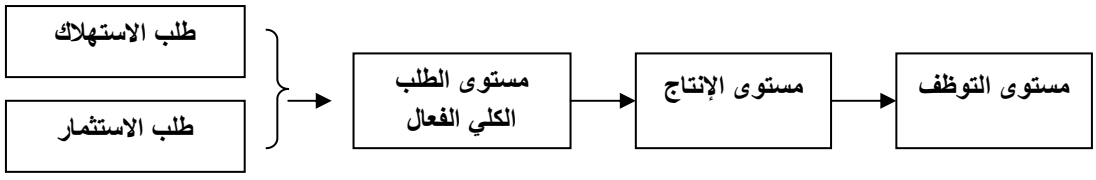

ريغي هشام مرجع سبق ذكره ص 119.

[1] ريغي هشام، مرجع سبق ذكره، ص 118.
[2] مدحت القريشي، تطور الفكر الإقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 246-247.

حيثيتبينمنالشكلأنمستوىالتوظفحسبكينزيعتمدعلىمستوىالإنتاج،وهذاالأخيريعتمدعلىمستوىالطلبالكليالفعال،والطلبالكليالفعالهوبدورهمحكومبعنصرين:الاستهلاكوالاستثمار.ولقدانتهىكينزفينظريتهإلىأنهكلماتزايدالدخلالقومي،ازدادالميلللادخاروبالتاليينقصالميللللاستهلاك،وتنخفضفينفسالوقتالكفايةالحديةلرأسالمالالأيمعدلالربحالمتوقع، ومنهناتلوحبوادرعدمالتوازنبينالادخاروالاستثماروماتميظهرالكسادوالبطالةوانخفاضمعدلاتالنموالاقتصاديومناجلالخروجمنهذهالأزمة،والتيتعبرفيالتحليلالنهائي،عنوجودفجوةبينقوىالطلبالكليالفعالوقوىالعرضالكلي،ذهبكينزإلىضرورةالتدخلفيالتأثيرفيحجمالطلبالكلي،ويرىأنالدولةهيالجهازالوحيدالذيبمستطاعهإحداثمثلذلكالتأثير،ولهذا،فإنجوهرنظريتهتعتمدعلىالتدخلالحكوميوهذابعدانتهاءعصرالمنافسةالكاملةوسياسةدعه يعمل...دعهيمروحسبكينز،فإنالحكومة،عندماتكونهناكبوادرأزمةكسادوماتنذربهمنبطالةواسعة،يتعينعليهاأنتطبقمجموعةمنالسياساتالماليةوالنقديةمناجلالحيلولةدونوقوعالكساد،وبهذافهودعاإلىخفضالضرائبوزيادةالنفقاتالعامةوتشغيلالعمالفيالأشغالالعامةحتىولوأدىذلكإلىحدوثعجزفيالموازنةالعامةللدولة،كمادعاأيضاإلىتخفيضسعرالفائدةمنطرفالبنكالمركزيوهذامناجلزيادةالطلبعلىالقروضوالاستثمارات.وبهذافإنمستوىالطلبالكلي يرتفع.إلاانهفيحالةوجودمخاطرتضخميةبعدوصولالاقتصادالقوميإلىالتوظفالكامل،فإنهدعاإلىتبنيسياساتانكماشية :

خفضالإنفاقالعاموزيادةالضرائبوزيادةسعرالفائدةوهذاالتخفيضحجمالطلبالكليويتوازنمعالعرضالكليعندمستوىالتوظفالكامل[1].

كينز لم يسلم بهذه القناعات ولم يسلم بصحة المعالجة الكلاسيكية للبطالة عن[طريق] تخفيض الأجور، فالأجور كما يراها دخل الطبقة العريضة من المجتمع وانخفاض الأجور يعني نقص الطلب على السلع والخدمات، ومن ثم يعني تسريح المزيد من العمال لعدم الحاجة إليهم، بسبب الكساد لا الى توظيفالعاطلين، كما أن المرونة المفترضة في سوق العمل والناتج وسوق رأس المال لم تعد قائمة بسبب دور النقابات العمالية والاحتكارات، ولأن الادخار أصلا ليس مرننا إزاء سعر الفائدة.[2]

<u>الأجور عند كينز:</u>

أوضح كينز "ان الاجور في يومنا هذا لا تتحدد مباشرة بين العامل ورب العمل وانما هناك جهات اخرى اخذت تتدخل في هذا المجال وخاصة في ما يتعلق بتحديد الحد الادنى لمستوى الاجر، مثل تدخل الدولة وما تضعه من قوانين وتشريعات للعمل، اضافة الى تدخل نقابات العمال التي اصبحت تمثل القوة التي لا يستهان بها،..."[3]

[1] ريغي هشام، مرجع سبق ذكره، ص ص119-120.
[2]- عبد الجبارحمد عبيد السبهانيي، مرجع سبق ذكره، ص133.
[3]د.محمود حسين الوادي وأحمد عارف العساف : الإقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع- الأردن- والطباعة، الطبعة الأولى، 2009، ص 85.

إنتاجية العمل عند كينز:

إهتم كينز بالفترة قصيرة المدى بشكل رئيسي، وفي الفترة القصيرة يُمكن إهمال التغير التكنولوجي[1]. إلا أن كينز، فيما يخص تطبيق الاختراعات، أوضح بأن الدولة، من أجل زيادة الطلب الاستثماري، وبالتالي زيادة الطلب الكلي الفعال، هو قيام الدولة بالقضاء على احتكار المخترعات الجديدة، حتى يسهل على المنظمين القيام بتطبيق هذه المخترعات وإنشاء استثمارات جديدة[2]، وهو الأمر الذي من شأنه الرفع من إنتاجية العمل نتيجة تطبيق هذه الاختراعات.

من ناحية أخرى، فإن زيادة الانتاج الكلي وحجم التشغيل...الخ نتيجة زيادة الطلب الكلي الفعال، فهذا يؤدي إلى زيادة انتاجية العمل في حالة ما إذا كانت نسبة زيادة الإنتاج الكلي أكبر من زيادة عدد العمال و/أو عدد ساعات العمل.

[1] عبد الجبارحمد عبيد السبهانيي، مرجع سبق ذكره، ص 249.
[2] نفس المرجع السابق، ص 252.

المبحثالثالث: مؤشرات أسواق العمل

المطلب الأول: البطالة

أولا: تعريف البطالة[1]

لا شك فيأن أول سؤال منطقي يواجهنا هو: من هو العاطل ؟

إن من أهم صفات العاطل أنه لا يعمل، ومع ذلك فهناك عدد كبير من الأفراد لا يعملون لأنهم ببساطة لا يقدرون على العمل، مثل الأطفال والمرضى والعجزة وكبار السن والذين أحيلوا إلى التقاعد ويحصلون الآن على المعاشات. فهؤلاء لا يصح إعتبارهم عاطلين، لأن العاطلين يجب أن يكونوا قادرين على العمل. كذلك تجدر الإشارة إلى أنه من المحتمل أن يكون هناك عدد من الأفراد القادرين على العمل. كذلك تجدر الإشارة إلى أنه من المحتمل أن يكون هناك عدد من الأفراد القادرين على العمل والذين لا يعملون فعلا، ومع ذلك لا يجوز إعتبارهم عاطلين لأنهم لا يبحثون عن عمل، مثل الطلبة الذين يدرسون في الثانويات والجامعات والمعاهد العليا،ممن بلغوا سن العمل(عادة 16 سنة). فهؤلاء رغم توافر قدرتهم على العمل لا يبحثون عن العمل. لأنهم يفضلون تنمية قدراتهم ومهاراتهم بالدراسة، لذلك لا يصح إدخالهم في دائرة العاطلين.

ومن ناحية أخرى، ربما يوجد عدد من الأفراد الذين يعملون فعلا ويحصلون على الأجر، غير أنهم مع ذلك يبحثون عن عمل أفضل. وهؤلاء رغم أنهم سجلوا أنفسهم في مكاتب العمل كعاطلين، لا يجوز إعتبارهم عاطلين.

وعليه نستنتج أنه ليس كل من يبحث عن عمل يعد عاطلا. كذلك يوجد هناك بعض الأفراد الذين لا يعملون لحظة إجراء التعداد، أو وقت إعداد إحصاء البطالة، ولكنهم لا يصنفون ضمن دائرة البطالة، لأن لهم وظيفة أو عملا تغيبوا عنه بصفة مؤقتة، بسبب المرض أو الإجازة، أو لأي أسباب شخصية أخرى.

وعموما هناك شرطان أساسيان ويجتمعان معا، لتعريف العاطل. بحسب الإحصائيات الرسمية وهما:

1- أن يكون قادرا على العمل.

2- أن يبحث عن فرصة عمل.

ثانيا: أنواع البطالة

هناك العديد من أنواع البطالة، ويُمكن أن نذكر منها:[2]

1_ البطالة القسرية:

[1]- ريغي هشام، العولمة والبطالة ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم بواقي، 2008-2009، ص ص 85-86.

[2]- د.محمد حسين الوادي ، د. أحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر،طبعة 2009 ص ص 189-192 .

يمكن أن تعرف البطالة القسرية، بأنها وجود قوة عمل قادرة وراغبة في العمل وبالأجر السائد دون أن تجد لها عملا، ويعتبر هذا النوع من أخطر أنواع البطالة و لمعالجة هذا النوع لا بد من تدخل الدولة من خلال التدابير والسياسات المناسبة والفعالة، و يمثل هذا النوع من البطالة مؤشر على وجود اختلال في الاقتصاد القومي لا بد من معالجته.

2_ البطالة الاحتكاكية

يمكن أن يعرف هذا النوع من البطالة، بأنها توقف جزء من قوة العمل بسبب التطورات في الانتقال أو البحث عن وظائف جديدة، وقد تظهر بشكل مؤقت بسبب التطورات في ظروف العمل وفي التكنولوجيا، أو بسبب الانتقال من وظيفة إلىأخرىأفضلوأكثرأجراأو الانتقال من منطقة إلىأخرى.

3_ البطالة الهيكلية:

قد ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتغييرات الهيكلية التي قد تحدث في الاقتصاد القومي، كتحول الاقتصاد، من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي ذلك التحول الذي قد يقود لظهور هذا النوع من البطالة إذأن تحول بعض القوى العاملة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي، فإن ذلك التحول يتطلب من تلك القوى الحصول على مستوى معين من التدريب والتأهيل يمكنها أن تجد لها فرص عمل في القطاع الصناعي الذي يتطلب العمل فيه مهارات تختلف عن المهارات التي يتطلبها العمل في القطاع الزراعي. كما بمكن أن يحدث هذا النوع من البطالة عند الانتقال من أساليبإنتاجية معينة إلىأساليبإنتاجيةأكثر تطورا، ذلك الانتقال الذي لابد أن يرافقه ظهور هذا النوع من البطالة.وإذا كانت البطالة الاحتكاكية تمثل ظاهرة مؤقتة، فان البطالة الهيكلية تمثل ظاهرة قد تحتاج إلى وقت أطول.

4_ البطالة الدورية:

إنالأزمات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد القومي سواء كانت بشكل أزمة ركود أو تضخم اقتصادي لا بد وان تقود إلىظهور هذا النوع من البطالة، وهذا يعني أن هذا النوع يتأثر بحركة الاقتصاد القومي والتغيرات التي تحدث فيه، ففي حالة الرواج والازدهار الاقتصادي قد يختفي هذا النوع من البطالة حيث يقترب الاقتصاد من حالة الاستخدام الشامل، بينما في ظل حركة الركود والتدهور الاقتصادي قد يعاني الاقتصاد من ظهور هذا النوع من البطالة.

5ـ البطالة الموسمية:

يتصف نشاط بعض الأنشطة الاقتصادية بالموسمية كالزراعة وبعض الصناعات كصناعة أجهزة التبريد و التدفئة، فقد يزدهر نشاط هذه الأنشطة في بعض المواسم ويتأثر في مواسم أخرى وتبعا لذلك يتأثر الطلب على القوى العاملة في تلك الأنشطة وهذا يعني أنه قد تواجه القوى العاملة في هذه الأنشطة ذات النشاط الموسمي زيادة في الطلب عليها في موسم بينما يقل الطلب في موسم آخر ويمكن معالجة هذا النوع من البطالة من خلال اتجاه العاملين في تلك الأنشطةإلى تعلم بعض المهن و

الوظائف الأخرىإضافةإلى وظيفتهم الأساسية،لكي تمكنهم من الحصول على فرص عمل بعد انتهاء الموسم الإنتاجي للسلعة التي يعملون فيها أساسا.

6_ البطالة المقنعة:

يعرف هذا النوع من البطالة، بأنها التحاق عدد من القوى العاملة بوظائف معينة ويتقاضون عليها أجورا، على الرغم أن مساهمتهم في العملية الإنتاجية تقترب من الصفر، و هذا ما يظهر واضحا من خلال قيام بعض المؤسسات و الدوائر الحكومية بتشغيل عدد من العاملين أكثر من حاجتها الفعلية، حيث أن سحب تلك القوى العاملة الفائضة قد لا يؤثر إطلاقا على حجم الإنتاج المخطط له، وقد تلجأ حكومات بعض الدول وبخاصة ذات الكثافة السكانية العالية إلى اعتماد هذا الأسلوب من التشغيل كوسيلة لمعالجة ظاهرة البطالة، من اجل تجاوز بعض المشاكل السياسية والاجتماعية التي قد ترافق تلك الظاهرة، لكنها قد تتواجه بظهور نوع آخر من البطالة وهي البطالة المقنعة.

المطلب الثاني: الأجور

أولا: تعريف الأجر[1]

أ:المفهوم اللغوي:هو الثواب و المكافأة، وكلمة الأجر تدل على معنيين متقاربين:معنى ديني يفيد الجزاء على العمل الصالح أو الثواب والمكافأة، على نحو ما جاء في القرآن الكريم{ إنا لا نضيع أجر المصلحين} (الأعراف–170). ومعنى إقتصادي يعني الجزاء على العمل فهو بهذا المعنى قيمة قوة العمل البشري ماديا كان أو غير مادي.

ب:المفهوم الاقتصادي:

هو المبلغ الذي يدفع للعامل مقابل قيامه بعمل ما أو عند تنفيذ هذا العمل لحساب شخص آخر.ويتوسع بعضهم في مفهوم الأجر حتى يشمل جزءا من دخل صاحب المشروع الذي يقوم بإدارته بنفسه وذلك لقاء قيامه بالعمل تنظيما أو إدارة.

ثانيا: طرق تحديد الأجر:[2]

أما أهم الطرق المتبعة في تحديد الأجور هي:

أ: طريقة الأجر حسب الزمن

يتم تقدير الأجر بموجب هذه الطريقة على أساس وحدات زمنية كالساعة أو اليوم أو الأسبوع أو الشهر التي يقضيها العامل في عمله، دون النظر إلى مستوىالإنتاج كما أو نوعا.ويعتبر هذا الأسلوب سهل التطبيق ويضمن للعامل دخلا ثابتا، إلا أن هذه الطريقة لم تأخذ بنظر الاعتبار الحوافز والتي تؤدي إلى هبوط الأداء. وبذلك لا يوجد حافز للعامل لبذل جهود اكبر من أجل تطوير الإنتاج وتنميته.

[1]-http/www.echamel.com، تاريخ التحميل: 2012/02/15.
[2]-د محمد طاقة مرجع سبق ذكره ص ص 123-124.

ب: الأجر على أساس الإنتاج

يدفع الأجر حسب هذه الطريقة على أساس إنتاج العامل أو معدل إنتاج مجموع العمال، وهذه الطريقة تؤدي إلى زيادة الإنتاج والاستفادة من كفاءة العاملين،وخاصة إذا كان منح الأجور ضمن خطة إنتاجية مرسومة، وتم انتقاد هذه الطريقة كونها تؤدي إلىإرهاق واستغلال العاملين واستنزاف طاقتهم .

ج: الأجر النسبي:

يتم منح الأجر وفقا لهذه الطريقة على أساس نسبة معينة من الناتج أو الأرباح،ويتناسب الأجر مع هاذين العاملين وفقا لمعايير توضع لهذا الغرض حسب المهارة أو مدة الخدمة ... ومن سلبيات هذه الطريقة أنها قد تعرض العامل للخسارة وربط مصيره بأصحاب العمل ولاسيما في حالة تعرض المعمل للخسارة في حين لا يتمتع العامل الا بنسبة ضئيلة عند الحصول على الأرباح .

المطلب الثالث: الإنتاجية

أولا: مفهومالإنتاجية:[1]

يمكننا دراسة تعاريفالإنتاجية وتجميعها في ثلاثة مجموعات كما يلي:

أـــ الإنتاجية كنسبة بين المدخلات والمخرجات:

يقول الاقتصادي الفرنسي AftalionAlbertأن الإنتاجية هي النسبة بين الإنتاجالإجمالي المحقق في وقت محدد وعوامل الإنتاج المستخدمة ويقولSalomon Fabricantأنالإنتاجية هي إنتاج رجل / ساعة مع الأخذ في الاعتبار عنصر الجودة .

ب **الإنتاجية كدرجة من درجات الكفاءة** :Bell يقول أنالإنتاجية هي مقياس لدرجة الكفاءة التي على أساسها تتحول المواد إلى سلع.

ويقول Fabricant salomonأنالإنتاجية هي مقياس لكفاءة تحويل الموارد إلى السلع والخدمات التي يحتاجها الإنسان.

جـ الإنتاجية ككفاءة استخدام الموارد:تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بباريس الإنتاجية بأنها مدى استخدام الموارد طبقا لمقاييس معينة. كما يعرف Bentleyالإنتاجية بأنها تحسن مستمر في كفاءة التنظيم الناتج عن الاستخدام الكفء للموارد والعمالة والآلات المتاحة.

ويمكن تعريف الإنتاجية بأنها إمكانيةإنتاج قدر من السلع أو الخدمات بذات الجودة أو أفضل بوحدات أقل من عوامل الإنتاج في فترة زمنية محدودة.

[1]-. محمد طاقة و د. حسين عجلان حسن، مرجع سبق ذكره ص 166.

ثانيا: أنواع الإنتاجية[1]

أ- الإنتاجية الكلية:

تمثل الإنتاجية الكلية العلاقة بين حجم الإنتاج والموارد الإنتاجية التي استخدمت في الحصول عليه بمعنى آخر نسبة المخرجات إلى المدخلات، فليست الإنتاجية حسب مضمون هذا التعريف سوى النسبة الحسابية بين كمية المخرجات من السلع والخدمات التي أنتجت خلال فترة زمنية معينة وكمية المدخلات التي استخدمت في تحقيق هذا القدر من الإنتاج. وفي هده الصيغة يوضع في البسط جميع المخرجات التي تنتجها الشركة كما يوضع في المقام جميع المدخلات التي تستخدمها. وتستخدم في الصيغة الكميات أو القيمة بالنسبة للمدخلات والمخرجات على السواء، ويتطلب الأمر تحديد وحدة قياس عامة يمكن استخدامها لقياس الأنواع المختلفة من المدخلات والمخرجات.

الانتاجية الكلية= الانتاج÷ عناصر الانتاج= الانتاج÷(رأس المال+ الآلات والمعدات والخامات+ العمل+ التنظيم)

ب- **الإنتاجية الجزئية:**

تدور معظم الأبحاث والدراسات حول إنتاجية عناصر الإنتاج البشرية وعناصر الإنتاج المادية كل على حدة، وبمعنى آخر تقوم الأبحاث على أساس دراسة الإنتاجية الجزئية كإنتاجية العمل، إنتاجية رأس المال، إنتاجية الخامات، إنتاجية الآلات حيث أن العوامل التي تؤثر على كل منها مختلفة. ويلاحظ أن الاقتصار على دراسة عنصر واحد في قياس الإنتاجية قد يعطي فكرة غير صحيحة على الإنتاجية الكلية، ويرجع ذلك إلى أن نسبة ارتفاع إنتاجية رأس المال مثلا لا تكون مماثلة بالضرورة لنسبة ارتفاع إنتاجية عنصر العمل، وتأخذ الكفاءة الإنتاجية الجزئية شكلا عينيا أو نقديا أي باستخدام الكميات أو القيم وعليه تكون:

- ❖ إنتاجية العمل= المخرجات÷ العمل.
- ❖ إنتاجية المواد= المخرجات ÷ المواد.
- ❖ إنتاجية الآلات= المخرجات÷ الآلات.
- ❖ إنتاجية رأس المال= المخرجات÷ الاستثمارات.

ج- الإنتاجية الحدية:

[1]-. نفس المرجع السابق، ص 168.

تمثل الإنتاجية الحدية العلاقة بين مقدار التغير في المخرجات ومقدار التغير في المدخلات أي تغير المخرجات مع تغير المدخلات بمقدار وحدة واحدة، لاحتسابها يتطلب الأمر بناء نماذج اقتصادية متكاملة للتوصل إلى معرفة مدى تأثير إضافة وحدة من العمل أو أي عنصر آخر على الإنتاج.

ومما سبق يُمكن أن نستنتج أن انتاجية العمل تعني انتاجية كل عامل أو انتاجية كل ساعة عمل...الخ، كما أن الانتاجية الحدية للعمل يُقصد بها إنتاجية وحدة العمل الأخيرة (عامل، ساعة عمل...الخ)

ثالثا: العوامل المؤثرة في إنتاجية العمل :[1]

يمكننا تحديد ثلاث مجاميع من العوامل الرئيسية التي تؤثر في إنتاجية العمل بحيث تنطوي تحت لوائها كل العوامل الأخرى التي تأثر بشكل مباشر أو غير مباشر على زيادة إنتاجية العمل وهي:

أ:العوامل الاجتماعية والاقتصادية:

فمن العوامل المباشرة التي تؤثر بشكل مباشر على زيادة إنتاجية العمل هي:

1- التأهيل.

2- الوعي.

3- نظام التعاون داخل العملية الإنتاجية.

4- نظام الحوافز المادية والمعنوية.

أما العوامل الغير مباشرة فهي تتمثل بالعوامل التابعة للبناء الفوقي في المجتمععلما أن جميع هذه العوامل ذات علاقات وتأثير متبادل مع بعضها البعض والشكل التالي يوضح لنا بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤديإلى زيادة إنتاجية العمل .

[1]- د. محمد طاقة مرجع سبق ذكره ص ص 169-174.

الشكل رقم 2-2: شكل يبين بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على إنتاجية العمل

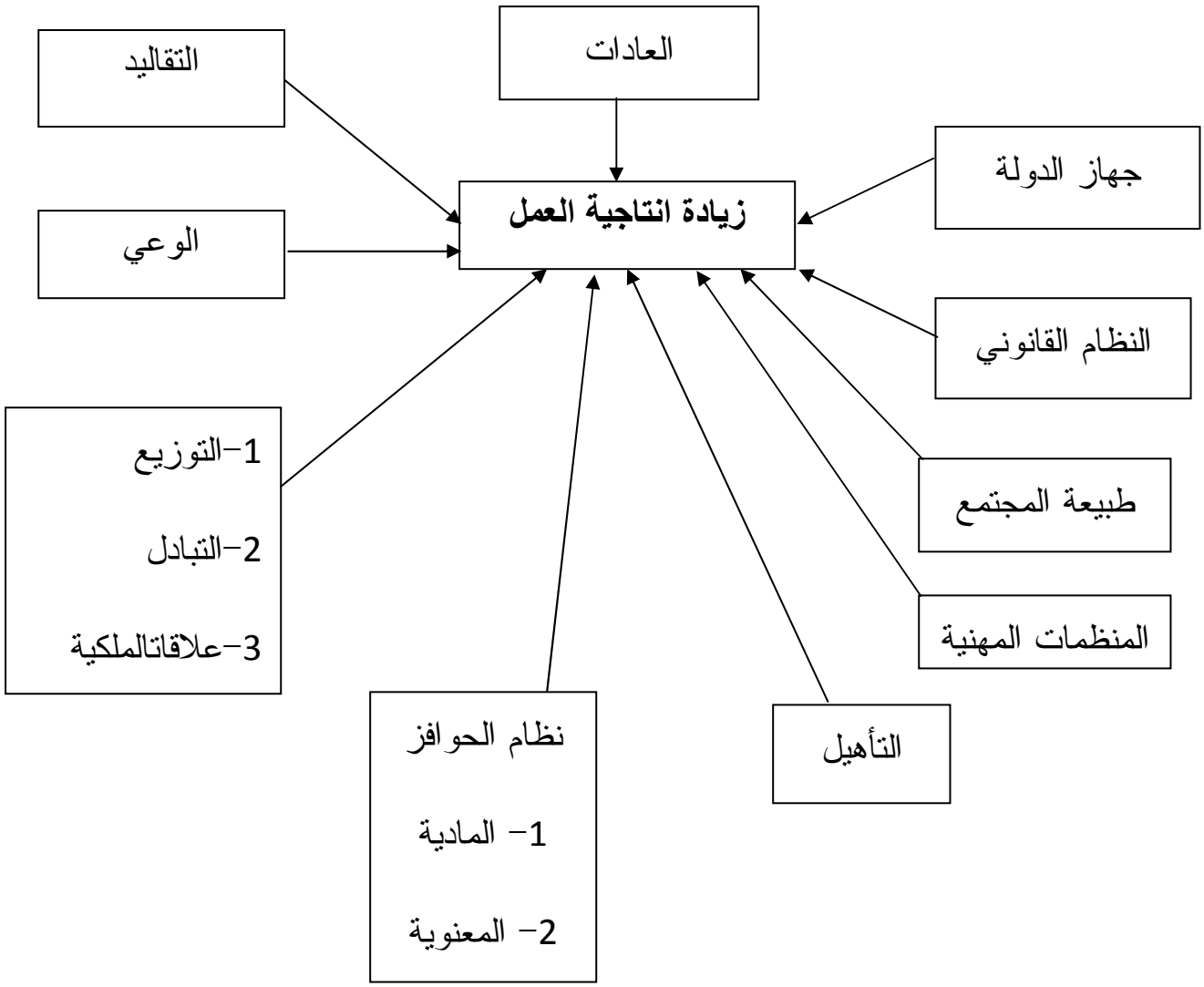

ب: العوامل العلمية –التقنية

إن من شروط الثروة العلمية التقنية ومن شروط عملية التعجيل في التصنيع هو ارتفاع الطلب على الكوادر المؤهلة من العمالة بشكل غير اعتيادي.

كما أن تشغيل التقنية والمكائن المتطورة وتحقيق نسبة عالية من الإنتاجية،لا يمكن أن يتم إلا بواسطة تشغيل كوادر مؤهلة بشكل يتطابق مع نسبة تطور تلك التقنيات والآلات.

ومن اجل الوصول إلى ذلك يتطلب التنسيق بين مختلف القطاعات الاقتصادية ذات العلاقة وخاصة التعليم و التعليم العالي والصناعة من أجل وضع البرامج الخاصة لخلق الكوادر اللازمة والضرورية لعملية التنمية وتوفير الكوادر اللازمة والتي تنسجم مع تطور التقنيات والمكائن والمعدات المستخدمة في عملية التصنيع والتنمية حتى يحصل التطابق بينهما من أجل الوصول إلى أعلى إنتاجية ممكنة.

ج: العوامل الطبيعية:

إن العوامل الطبيعية من العوامل المهمة التي تأثر على رفع إنتاجية العمل. وهي عوامل دائمة للإنتاج ولحياة الإنسان وأن الإنسان لا يستطيع أن يخلق الأشياء دون الطبيعة.

وتحت العوامل الطبيعية يمكن تصنيف مايلي: المناخ (الحرارة، درجة الرطوبة، الأمطار، الهواء) العلاقات الطبيعية (المياه، مكمنات الأرض، عالم النبات) وكذلك العوامل الجغرافية.

وأن جميع هذه العوامل ودرجة توفرها وملائمتها مع طبيعة الإنسان كلها سوف تؤثربشكل سلبي أو ايجابي على مجمل العملية الإنتاجية سواء في القطاع الزراعي أو الصناعي أو بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وسوف تأثر أيضا على الإنتاجية والناتج وبالأخص إنتاجية العمل، لأن جميع هذه العوامل تؤثر و بشكل مباشر أو غير مباشر على الإنسان الذي يلعب الدور الحاسم في العملية الإنتاجية...ومن الأمثلة على ذلك درجة الحرارة والرطوبة، التي لها أثر مباشر على إنتاجية العمل.

خلاصة الفصل:

رأينا من خلال دراستنا لهذا الفصل مفهومالعمل ومدى أهميته، كما تطرقنا الى مفاهيم سوق العمل والعوامل المؤثرة فيه.ومن خلال دراستنا رأينا كيف اختلفت مختلف المدارس الاقتصادية في تفسير مؤشرات أسواق العمل، والدعائم النظرية التي قدمتها. كما تطرقنا لمؤشرات أسواق العمل من ناحية: البطالة، الأجور وإنتاجية العمل

الفصلالثالث

الخوصصة وانعكاساتها على سوق العمل في الجزائر

☜ مباحث الفصل

- ⇦ تمهيد
- ⇦ المبحث الأول: الإصلاحات الإقتصادية والخوصصة في الجزائر
- ⇦ المبحث الثاني: نظرة حول سوق العمل في الجزائر
- ⇦ المبحث الثالث: أثر الخوصصة على سوق العمل في الجزائر
- ⇦ خلاصة الفصل

تمهيد:

لقد استدعت المشاكل التي تخبط فيها الاقتصاد الوطني في الثمانينيات إلى اللجوء الى جملة من الاصلاحات الاقتصادية ذات التوجه الليبرالي نحو اقتصاد السوق، ولقد خضعت المؤسسة الاقتصادية العمومية في الجزائر الى جملة من الاصلاحات كان أهمها الخوصصة. وقد انعكست هذه العملية على مختلف مؤشرات سوق العمل خاصة إذا علمنا [ضخامة القطاع العام في الجزائر.

وسوف نحاول في هذا الفصل التطرق الى موضوع الخوصصة في الجزائر وتحليل لمؤشرات سوق العمل فيها من ناحية: البطالة، الأجور وإنتاجية العمل، كما سوف نتطرق إلى تحليل لهيكل سوق العمل في الجزائر، ثم نتطرق إلى انعكاسات عملية الخوصصة على مؤشرات سوق العمل في الجزائر من ناحية:البطالة، الأجور وإنتاجية العمل.

المبحث الأول:الإصلاحات الاقتصادية والخوصصة في الجزائر

المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري والمؤسسة الاقتصادية الجزائريةقبل مرحلة الخوصصة

أولا: تجربة المؤسسة العمومية بالجزائر بعد الاستقلال حتى نهاية السبعينات[1]

بعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها في وضعية أقل ما يقالعنها أنها أزمة متعددة الأوجه، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي وغيرها، وكان على المسؤولينآنذاك البحث وبسرعة عن الطريقة أو الطرق التي تسمح بالخروج تدريجيا من هذه الأزمة أو الأزمات المعقدة، ثم الدخول فيما بعد في تنمية اقتصادية شاملة.وكما نعلم فإن المؤسسات الاقتصادية كما في جميع البلدان، تتحمل العبء الأكبر في عملية التنمية. ولتوفير الجو والظروف الملائمة للمؤسسات الاقتصادية فقد عملت الجزائر في تلك الفترة على القيام بعدة إصلاحات وتغييرات على عدة مستويات سياسية، اقتصاديةوغيرها، انطلاقا من المنهج الاقتصادي والاجتماعي المتبنى آنذاك.

أ: إستراتيجية النظام الاقتصادي بالجزائر بعد الاستقلال

عرفت مرحلة ما بعد الاستقلال الوطني وحتى نهاية السبعينات تحولات عديدة وعميقة في مختلف جوانب الحياة، وهذه التحولات لم تنطلق من فراغ، بل كانت مبنية على مبادئ ومخلفات تاريخيةوإيديولوجية، أصبح إظهارها وتعميقها في الواقع ضرورة حسب ظروف تلك المرحلة. والجزائر من بين الدول التي اتخذت الاشتراكية آنذاك، منهجا أيديولوجيامن أجل بناء نفسها ، خاصة بعدما أصابها من جراء الحرب المدمرة لعدة سنوات، وما لحقها من متاعب ومآسي من المستعمر لعقود من الزمن، وهذا الاختيار يثبت نفسه في العديد من النصوص الأساسية للدولة ابتداء من مؤتمر الصومال1956 الذي تحدد وثائقه بعض الإشاراتإلى التسيير الذاتي للمؤسسات خاصة، رغم أن هذا المؤتمر لم يأت بعد لهذابل لتقييم وتنظيم الثورة.

1- مصادر الاتجاه الأيديولوجي بالجزائر بعد الاستقلال

يتأكد الاتجاه نحو الاشتراكية بعد مؤتمر الصومام، في مختلف المواثيق الوطنية، ابتداء من ميثاق طرابلس للحكومة المؤقتة (جوان 1962)، وميثاق الجزائر(1964)، وبعده الميثاق الوطني لسنة 1976

ومما جاء في ميثاق طرابلس في هذا الموضوع:الثورة الديمقراطية الشعبية بناء واع للمجتمع في إطار مبادئ اشتراكية وسلطة في يد الشعب.

وحتى تكون تنمية الجزائر سريعة، ومنسجمة وموجهة نحو تلبية حاجات الجميع، وفي إطار التعاون، يجب أن تكون متصورة بالضرورة ضمن أفق اشتراكي.

[1]- ناصر دادي عدون ، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، ص ص، 154 – 166.

وقد جاء ميثاق الجزائر عن مؤتمر حزب جبهة التحرير لـــ 21 أفريل 1964، موافقا في مجموعه لميثاق طرابلس، مع الأخذ بعين الاعتبار المستجدات الخاصة بمرحلة الاستقلال، وتم فيه الإعلان على أن الثورة الجزائرية اشتراكية، ويجب أن تكون كذلك ومن بين الأولويات المحددة في هذا المؤتمر:

1- التوحيد بين مختلف القطاعات الاقتصادية للبلد الفلاحية والصناعية، والتنمية تتصور كتضافروارتباط بين مختلف القطاعات أكثر فأكثر بشكل يستفيدمنها جميعها.

2- تحسينإمكانياتالإنتاج، في جميع المجالات بهدف تلبية الحاجات الضرورية للمجتمع.

3- إيجاد سوق لتصريف المنتجات،والبحث عن وسيلة للتمويل تخفف من الارتباط بالخارج.

2: مميزات الاتجاه الأيديولوجي بالجزائر بعد الاستقلال:

ونذكر منها:

- هو نظام اشتراكي مبتكر، حيث يسمح بوجود قطاع خاص جدهام ولكونه يرفض الصراع بين طبقات المجتمع.
- وهو يتميز بواقعيته، فهو ممارسة قبل أن يكون نظرية.
- وهو في الأخير مطابق للقيم الإسلامية، خاصة لدى المسيرين للبلاد وهذا ما نجده في الدستور المصادق عليه رسميا سنة 1976.

ب: وسائل تحقيق النظام الاقتصادي الاشتراكي في الجزائر:

من أجل تحقيق الاشتراكية والوصول إلى الأهداف المرجوة منها طبقا لتطلعات القادة والمجتمع في الجزائر آنذاك، فقد رأى هؤلاء عدة وسائل تضطلع بذلك.

- بالاستغلال الاقتصادي: استرجاع الثروات الوطنية وملكية وسائل الإنتاج من طرف المجتمع، توازن التبادلات الخارجية، التحكم في التكنولوجيا، ترقية وتوسيع السوق الوطنية.
- التطور الاجتماعي والاشتراكي.
- الخطة الوطنية للتنمية كوسيلة تسمح بتحقيق الانسجام بين مختلف القطاعات الاقتصادية، وبإنشاء قطاع وطني عمومي بواسطة إعادة تنشيط المؤسسات الموروثة، حوالي 450 مؤسسة، بعدالاستقلال.
- استرجاع قطاع وسائل التمويل ومؤسسات التأمين، والتجارة الخارجية، باعتبارها من وسائل التوجيه في يد الدولة.

ج: أهم إجراءات انطلاق هذا النظام:

لقد تميزت مرحلة نهاية الستينات وبداية السبعينات بعدة تحولات اقتصادية أقل ما يقال عنها أنها عملية إعداد الشروط الأساسية للانطلاقة التنموية ومن أهم العمليات التي تمت آنذاك نذكر منها:

- ❖ تأميم المؤسسات المنجمية (8 ماي 1966)، والجهاز المصرفي وتعديلاته سنة 1969 واسترجاع مشروع مركب الحجار بعنابة في نفس السنة.

- ❖ القيام بسلسلة التأميمات الخاصة بشبكة توزيع المحروقات بين 1968 حتى 1970.
- ❖ بالإضافةإلى تأميم 45 مؤسسة في مختلف الصناعات الميكانيكية، والالكترونية والبناء... الخ.
- ❖ وقد سمحت هذه الإجراءات للدولة أن يتضاعف دخل البترول بعد 1965، و×3 حتى 1971 و×7 بعد 1973 عند تحديد السعر الجديد، إذ بلغت الدخول سنة 1974: 18.5 مليار دولار من البترول.
- ❖ بذل جهود جبارة في ميدان التكوين، حيث بلغت مصاريف التربية الوطنية حوالي 10% من الناتج الخام، أو ربع ميزانية الدولة بالإضافةإلى 13 معهد تكنولوجي وعدة وزارات تقوم بالتكوين داخليا.
- ❖ وبتوفر أهم العناصر للانطلاقة في التنمية، كان المخطط الرباعي الأول 1970- 1973 من أجل الانطلاق في إنشاء جزء كبير من المؤسسات التي تعتبر القاعدة الأساسية للاقتصاد الوطني.

د- المؤسسة العمومية في مرحلة التسيير الاشتراكي:

بعدالإعدادلمختلف العناصر والمعالم الأساسية، تحول هيكل المؤسسة الاقتصادية الوطنية، وكذلك قانونها لتصبح المؤسسة مسيرة تسييرا اشتراكيا، حسب قانون التسيير الاشتراكي، وتتميز بمميزات في ما يخص الإنتاج والهيكل التنظيمي أو مختلف أقسامها.

1- النظامالإداري بالمؤسسة العمومية الموجهة: تميزت تلك المرحلة من حياة المؤسسة العمومية الجزائرية بطرق وهيئات تسيير معينة، فابتداء من التخطيط بالمؤسسة إلى تسيير الموارد البشرية.

أ- نظام التخطيط:

تعتبر نظم التخطيط نظما عقلانية للأهداف، لإنشاء خطط منسجمة ومترابطة فيما بينها، والخطة تعتبر العنصر الأساسي لعملية تحديد الأهداف النهائية، والتي يستوجب تحقيقها تحديد الأهداف المرحلية، تقييم الوسائل، وكذلك وضع نظام تقديري.

ب-نظام التسيير الاشتراكي:

- **مفهوم التسيير الاشتراكي في المؤسسات:** يلعب العامل في المؤسسة دورا هاما في هذا النوع منالتسيير خاصة في جوانب اجتماعية، ويتابع الأعمال المتوسطة، وطويلة المدى بمساهمته بآراء أو ملاحظات من خلال هيئات التسيير المختلفة.
- **أهداف التسيير الاشتراكي للمؤسسات:**

- هذا النوع من تنظيم المؤسسة العمومية يعني جعلها إطار تعبئة العمال، ومن هؤلاء مصدر الهام وقوة تنفيذ للقرارات، وجعلهم يعملون باستمرار لإرضاء كل المجتمع.

- بإعتبار المؤسسة أو الوحدة هي ملك للعمال، وتنمية حسهم السياسي وقدراتهم من أجل مساهمة فعلية ومسؤولية في تسيير المؤسسة. ومن هنا فالتسيير الاشتراكي للمؤسسات يهدف إلىإنشاء مدرسة تكوين سياسية، اقتصادية واجتماعية.
- ولامركزية وديمقراطية التسيير، في المؤسسة يقضى على سوء التفاهم والمشاكل التي كانت تسود مع الإدارةالمركزية،وإنشاء تفاهم مستمر بين العمال وهذه الإدارة بوضع تنظيم جديد، يسير بقوانين الديمقراطية الاشتراكية وبالاستفادة المادية للعمال.

ثانيا: المؤسسة الاقتصادية العمومية خلال الثمانينات:[1]

عندما نربط الإصلاحات بفكرة التحرير الاقتصادي فإن بداية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر يمكن إرجاعها إلى بداية الثمانينات، بعدما بدأت برامج إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية والغاية هي إعطاء نجاعة وفعالية أكبر للقطاع الاقتصادي من خلال تقليص حجم الشركات الوطنية وإضافة سياسات أخرى. وسنتطرق إلى أبرز هذه الإصلاحات التي تبنتها الجزائر.

إعادة هيكلة واستقلالية المؤسسة العمومية الاقتصادية: إن سياسة إعادة الهيكلة التي عرفتها المؤسسات الاقتصادية العامة منذ 1981م لم تحقق النتائج المرجوة آنذاك مما فسح المجال لظهور إصلاح مكمل وهو ما يعرف بـــــاستقلالية المؤسسة التي تعد حلقة من حلقة الإصلاح.

1- إعادة الهيكلة الصناعية : يمكن تعريفها على أنها تجزئة الوحدات الضخمة إلى وحدات صغيرة حسب الوظائف للتحكم أكثر في الإدارة والتسيير والبحث عن المردود الأفضل وفي واقع الأمر فإن إعادة الهيكلة الصناعية ليست مفهوما مجردا ولكن استراتيجية ومن أجل الرفع من الفعالية والكفاءة للمؤسسات الاقتصادية ومن أهدافها نجد:

- تخليص الدولة من الثقل المالي المتسبب في الخسائر الدائمة للقطاع العام خاصة مع ندرة الموارد وارتفاع التكاليف.
- إعادة التوازن للقطاعات القادرة على انطلاق إعادة التنمية لتخفيض البطالة المتزايدة والمقلقة.
- تكثيف النسيج الصناعي.

ومن أساليب عملية إعادة الهيكلة أهمها :

- تجميع المؤسسات العامة في صورة شركات قابضة.
- تفرعالمؤسسات العامة.

[1] http://www2.3oloum.org/t273-topic(تمالتحميليوم 2012/2/15).

2- استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية: إن سياسة إعادة الهيكلة الصناعية التي عرفتها المؤسسة الاقتصادية العامة ومنذ بداية الثمانينات لم تخرجها من الأزمة التي تتخبط فيها، ولهذا شرع إبتداء من النصف الثاني لعقد الثمانينات في إيجاد هيكل جديد للمؤسسات القادرة على التأقلم مع المحيط الجديد ومن أهداف استقلالية المؤسسات (التي بدأ تطبيقها منذ سنة 1988) يتمثل الهدف الأساسي في البحث عن فعالية أحسن للجهاز الاقتصادي ومن الأهداف النوعية نجد:

- إعادة الاعتبار للمؤسسة الوطنية لتجديد شخصيتها وأهدافها.
- منح المؤسسة حق إدارة الأعمال بنفسها عبر تنظيم العلاقات الاقتصادية واختيار المتعاملين.
- إعادة الاعتبار لروح المبادرة والابتكار وخلق نظام تحفيز يتماشى وأهداف المؤسسة.

المطلب الثاني:الخوصصة في الجزائر:[1]

كان مقدرا للمرحلة الأولى للخوصصة في الجزائر أن توضع موضع التنفيذ عام 1995 من خلال المرسوم الرئاسي 95/22 المتعلق ببعض المؤسسات الاقتصادية العمومية،وأن تركز على قطاع السياحة و التجارة،وكانت الحكومة قد خصصت 122مليار دينار في الموازنة الجديدة لعام 1995 من اجل النهوض بالمشروعات العامة والخوصصة الجزئية المرخص بها أي بيع أسهمالمؤسسات العامة غير الإستراتيجية للقطاع الخاص الجزائري والأجنبي. أما البداية الفعلية لتنفيذ الخوصصة في الجزائر فكانت في أفريل 1996 وذلك بمساندة البنك الدولي حيث استهدفت في مرحلة أولى خوصصة 200 مؤسسة من المؤسسات العامة المحلية الصغيرة والتي ينشط معظمها في قطاع الخدمات، ولكن عملية حل وخوصصة الشركات لم تتسارع خطاها إلا في نهاية 1996 بعد إنشاء الشركات الخمسة الجهوية القابضة وبحلول أفريل 1998 كان قد تم خوصصة أو حل أكثر من 800 شركة محلية،واعتمد مجلس الخوصصة نهاية 1997 التركيز على المؤسسات العمومية الكبرى حيث سطر برنامج لخوصصة 250مؤسسة على امتداد فترة 1998-1999.

غير أنه أثناء تطبيق هذه الإجراءات فإن العديد من العوائق قد ظهرت على الخصوص منذ سنة 1994 ومن بين العوائق وبصفة أساسية تلك التي تتعلق بالجانب المالي،فمن أجل هذه الوضعية فإن الجزائر قد التزمت بإعداد برنامج التغيير الهيكلي ومتابعة تكييف إطارها القانوني التأسيسي المعد من أجل تحضير شروط المرور لاقتصاد السوق،ومن بين الإجراءات المتخذة في هذا الصددعملية التأهيل لإجراء الخوصصة بالتسيير والذي لا يزال جاريا.

وفي أواخر 2000 حصلت وزارة المساهمة وتنسيق الإصلاحات الإقتصادية على الصلاحيات اللازمة لتكوين وزارة الخصخصة لكل ما يملكه من معنى لتبدأ بتنفيد الإصلاحات الإقتصادية،والتي أعلنت قبل 7 أشهر من سنة 2001 حيث يقول حميد تمار وزير التنسيق والإصلاحات الإقتصادية الذي عين في

[1]-رغيب سليمة وآخرون، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير –الخوصصة في الجزائر، ص ص 36-38.

منصبه سنة 2000:"إن الوصول إلى هذه المرحلة دليل على جدية الدولة إزاء الخوصصة ... ويقول أيضا :"سنختار في كل مرة بضع شركات ونطلب من الدولة عرض الشركات المختارة للبيع وما أن تصدر الموافقة من الدولة حتى تبدأ مهمتي بتنفيد عمليات البيع".

●أسباب لجوء الجزائر للخوصصة:

لقد جاء تبني الجزائر لسياسة الخوصصة كمحصلة لجملة أسباب داخلية وخارجية كان لها أثرها الواضح على المسار التاريخي للعملية،هذه الأسباب يمكن إجمالهافيمايلي:

- **فشل الإصلاحات المتعاقبة للمؤسسة الإقتصادية:**

بحيث أن النتيجة الملازمة تمثلت في غياب المردودية الإقتصادية والمالية وكذا التراكمات المعتبرة للعجز الذي لم تفلح معه المبالغ الضخمة التي تم ضخها في إطارعمليات التطهير وإعادة الهيكلة.

- **إنخفاض أسعار النفط وتفاقم المديونية:**

عرفت فترة الثمانينات انخفاضا كبيرا لأسعار النفط تزامن مع تفاقم أزمة المديونية واختلال الميزان التجاري مما جعلالجزائر تلجأ إلى المؤسسات الدولية وما صاحب ذلك من دفع باتجاه الخوصصة.

- **الصعوبات الإقتصادية:**

إن معظم السياسات الإقتصادية الجزائرية تركزت على تسيير أزمة المديونية الخارجية وهذا الوضع أدى إلى الفقدان التدريجي في التحكم في الحياة الاقتصادية، ومن ثمة التأثير في القرارات الاقتصادية المتعددة وكل هذا خلق العديد من المشاكل التي واجهت الاستراتيجيات التأهيلية للاقتصاد الوطني التي ترتكز على سيادة وحرية القرار.

- **ضغوط المؤسسات الدولية :**

ونعني بها على وجه الخصوص ضغوط وتوجيهات كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في ظل إصلاحاتها وبرامج التعديل الهيكلي الأساسي للإصلاح في البلدان المحررة لاقتصادياتهاالخاضعة لمراقبة هاتين الهيئتين الدوليتين.

- **مركزية القرارات في ظل المؤسسات العمومية:**

لقد كان للجهاز المركزي للتخطيط دورا على سير المؤسسات العمومية وبالتالي تدهور اوضاعها الاقتصادية والمالية، لأن هذا الجهاز هو المسؤول مباشرة على اتخاد القرارات وحتى البسيطة منها بالإضافةإلى النصوص القانونية التي تصدرها الوزارات الوصية التي تقمع كل منافسة حقيقة بين المؤسسات العمومية وهذا ما يدعوا الى ضرورة التوجه نحو القطاع الخاص .

- **العولمة الاقتصادية:**

هذه العولمة لا خيار لنا فيها سوى الارتقاء بإمكانياتنا لنتمكن من الاستفادة بدلا من ان نكون من ضحاياها، وهذا ما يستدعي قبل كل شيء تغيير مفاهيمنا الاقتصادية والتعامل مع ماتحمله من تطورات وتغيرات بما يتناسب معها من اساليب وادوات .

●اهداف الخوصصة في الجزائر

إن اللجوء إلى الخوصصة في الجزائر لم يكن او لم ينشأ من العدم وانما كان مقصودا لإزالةالإختلالات التي تعاني منها المؤسسات العمومية والخروج من الأزمة وتحقيق التنمية، لذا فان الجزائر قد وضعت مجموعة من الأهداف تسعى جاهدة لتحقيقها ومن اهمها:

* **رفع الكفاءة الانتاجية للمؤسسات:** لأن عملية الخوصصة تساهم في زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات وبالتالي زيادة كفاءتها الانتاجية، لأن الوسط الجديد الذي تعمل فيه المؤسسة الخاصة يفرض عليها تحسين لكفاءتها الانتاجية والمالية.

* **تخفيض التكاليف:** ويتم ذلك من خلال رفع الكفاءة الانتاجية وبالتالي يتيح لها فرصة تحقيق نتائج ايجابية وبالتالي ترتفع أسعار أسهمها .

* **تطوير الاسواق المالية:**إن السوق المالي ضروري لجلب المستثمرين لأنه من خلاله يسهل تداول الأسهم والسندات، ويحقق نوع من التكافؤ في الفرص بين كبار وصغار المدخرين وهو القناة الأساسية لتوجيه المدخرات الوطنية والأجنبية وتجميع والموارد المالية على أوسع نطاق وطرحها للمتعاملين.

المبحث الثاني: نظرة حول سوق العمل في الجزائر:

المطلب الأول: تحليل لهيكل سوق العمل في الجزائر:[1]

يُمكن الانطلاق في تحليل سوق العمل الجزائري من خلال الشكل رقم 3-1.

الشكل رقم 3-1: هيكل سوق العمل في الجزائر

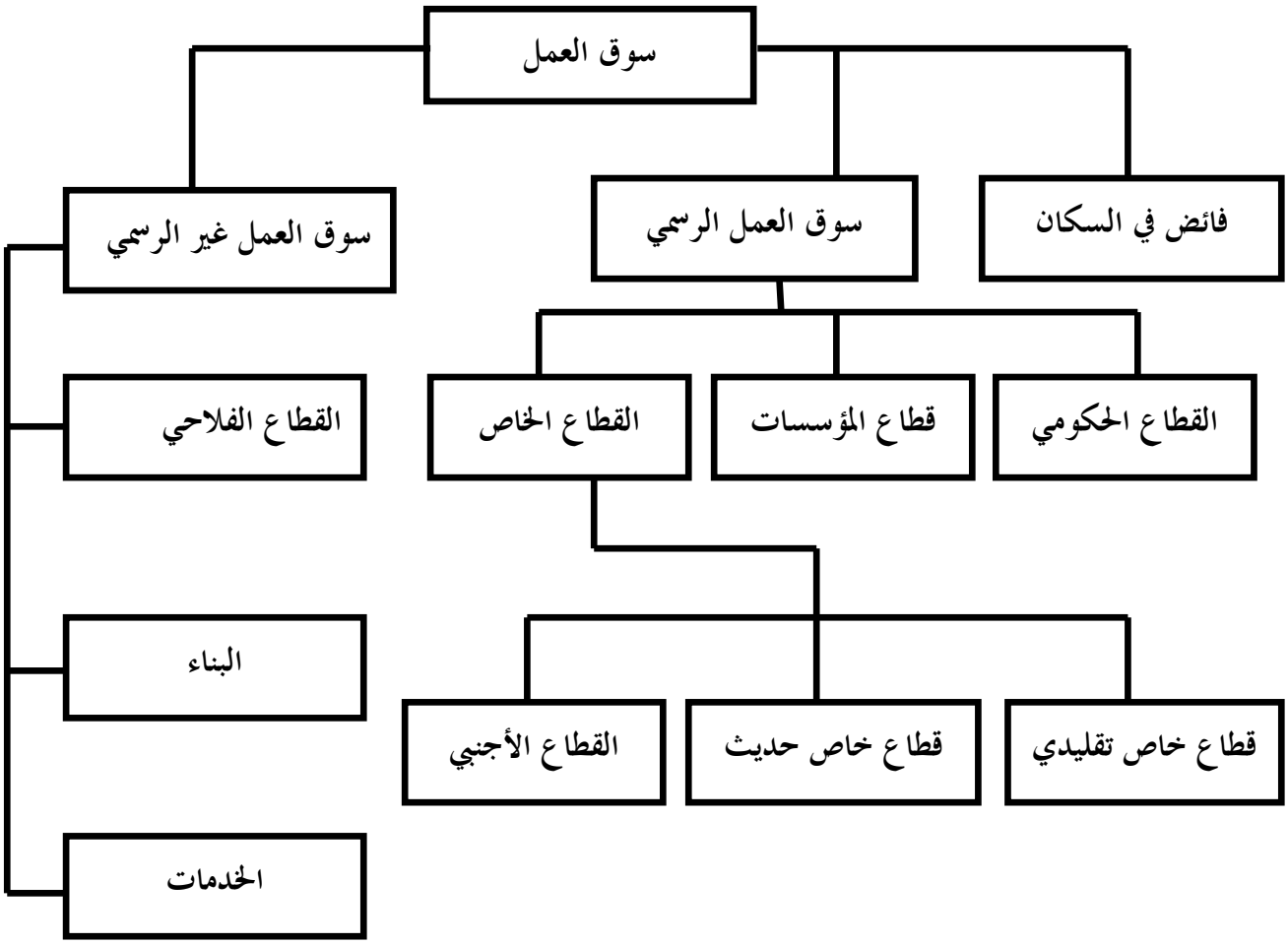

أولا: سوق العمل الرسمي:

وهو سوق مستقر ضمن وظائف الحكومة ويخضع إلى مجموعة من القوانين الملزم لأطراف التعاقد ومن بينها:

أ:القطاع الحكومي:

وهم الدين يعملون في القطاع الحكومي والشركات الكبيرة العامة في ضوء أوضاع لائحية أو تعاقدية توفر قدرا كبيرا من الاستقرار في العمل وثبات الدخل. كما تفتح فرص زيادة التأهيل ومن ثم الترقية وتتميز هذه المجموعة بتمتعها بنظام التأمين الاجتماعي والعمل النقابي وبالتالي نجد معلومات إحصائية

[1]- د. مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره ص ص 197- 202.

عن المتعطلين من سبق لهم العمل في هذا الإطار وهي أدق الإحصائيات في بلدان العالم الثالث وعلى إثرها يمكن قياس نسبة مشاركة فئة معينة من الأطفال والمرأة في قوة العمل إلا أن وفرة العاملين والخاصة بالإدارة الحكومية والقلة النسبية لساعات العمل الفعلية مع تدهور الأجر الحقيقي للعاملين بسبب التضخم تلجأ أعداد كبيرة منه إلى عمل أخر لبعض الوقت وبالتالي غياب الإحصاء الرسمي لهذا العمل الموازي لهذه الفئة وبالتالي نجد أن وزارات القوى العاملة أو العمل تحفظ هذه الفئة.

يمثل هذا القطاع أهم أسواق العمل في الجزائر من حيث إتاحة فرص العمل والعمل على إنشائها وقد كرست التشريعات مند1990مبادئ ومرونة التشغيل وذلك للحفاظ عليه وتتعلق هذه القوانين فيما يلي:

-الوقاية وحل نزاعات العمل الجماعية وممارسة حق الإضراب.

-المراقبة والتحكم من طرف السلطات العمومية.

-حقوق وواجبات العامل والحماية الاجتماعية.

-النقابات والدفاع عن العمل.

- الحفاظ على التشغيل وحماية المؤجرين للمؤسسات المهيكلة.

- آليات التقاعد المسبق.

- التأمين عن البطالة.

كل هذه القوانين وغيرها ساهمت ولو بشكل جزئي بأن تبقى الحكومة وفية لامتصاص جزء من البطالة وعلى رغم ما تبذله الجزائر من خلال زيادة العاملين في القطاع الحكومي، لكن ذلك زاد من انتشار البطالة المقنعة التي مست الجزائر في عهد كانت تطبق فيه نظام التخطيط المركزي والسياسة الاجتماعية المتميزة ولم يقابله في ذلك خلق مناصب عمل منتجة، ويتمتع العمال التابعين للقطاع الحكومي باستقرار الوظائف وبالحد الأدنى للأجور طبقا للقانون الأساسي للعامل وإن كانت أجور هذا القطاع تتسم بالانخفاض بالمقارنة مع أسواق العمل الفرعية الأخرى، ويلاحظ أنجدول الأجور لم يتغير كثيرا في ظل الإصلاحات الاقتصادية المفروضة على الجزائر والجدول التالي يبين تطور عدد العاملين بالقطاع الحكومي.

الجدول رقم3-1: جدول يبين تطور عدد العاملين بالقطاع الحكومي

السنوات / النسبة	1967	1978	1987	1990	1991	1992	1995	1997	1998
النسبة%	33.8	54.2	64.5	54.0	50.8	55.0	56.3	50.6	50.6

نلاحظ أن الفترة الممتدة ما بين 1967 و1987 عرفت تطورا ملحوظا، وانخفضت ما بين 1990 و1991، ثم تعود إلى الإرتفاع من 1992 إلى 1995 حيث تصل إلى 56.3 %، وفي سنتي 1997 و1998 تعرف استقرارا.

ب: قطاع المؤسسات العمومية:

لعبت المؤسسات الاقتصادية العمومية دورا كبيرا في استيعاب اليد العاملة بجانب القطاع الحكومي قبل الثمانينات، ولكن الهيكلة وإعادة هيكلة هذا القطاع عدة مرات، جعل المؤسسات العمومية تستغني تدريجيا عن التوظيف وخاصة عند تطبيق مبدأ تنفيذ برنامج الخوصصة بالاتفاق مع المؤسسات المالية العالمية حيث تم تصفية وبيع الكثير من هذه المؤسسات مما ترتب عن ذلك انخفاض عدد العاملين بشركات القطاع العام وبفعل سن التقاعد المسبق والتقاعد في سن إنهاء الخدمة مع عدم السماح بتعيين عمال جدد، تغير دور القطاع العام من قطاع لاستيعاب اليد العاملة إلى أهم مصدر من مصادر إفراز البطالة في الجزائر وما أسري من امتيازات في قطاع الإدارة، أسري على القطاع العمومي إلا أنه يختلف عن سابقه من حيث مستوى الأجور، حيث تتسم أجور المؤسسات العمومية بالارتفاع النسبي بالمقارنة بقطاع الإدارة، نتيجة استحداث بعض الحوافز سواء أكانت الحوافز جماعية أو فردية وفق الاتفاقيات الثنائية بين العامل وأرباب العمل.

ج-القطاع الخاص:

أي هي فئة العاملين لحسابهم الخاص وكذلك من عمل معهم من أفراد العائلة و نجد ذلك في الأرياف في مجال الزراعة أو في المدن في مجال الحرفة وهذه الفئة من العاملين تعتبر من الكتلة الرئيسية من مجمل العمالة في المجتمع وكلما زاد نصيب أي قطاع من القوى العاملة زاد الوزن النسبي لهذه الطائفة من العاملين، واقتصرت الدراسات الجادة المتعلقة بأوضاع هذه الفئة على البحث الميداني ومن ثم تبقى قضية البطالة الحقيقية عبر التفسيرات الرسمية في هذا المجال مفتقرة لأي أساس نظري ومحتاجة لكثير من الدراسات.

يشارك القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية للجزائر وفقا للسياسة الاقتصادية الدولية، فقد انحصر دوره عند تطبيق سياسة الاقتصاد الموجه في بعض الأعمال البسيطة ولم يساهم في التنمية الاقتصادية للجزائر بشكل فعال واستمر هذا الوضع إلى غاية تطبيق سياسة التفتح الاقتصادي، بدأ ظهوره كشريك في التنمية واستيعاب القوة العاملة وخاصة بعد تطبيق خوصصة المؤسسات العمومية، وما يميز هذا القطاع عدم الاستقرار الوظيفي وذلك للتهرب من الضمانات المترتبة عن الوظيفة وخاصة لدى المؤسسات المصغرة، ويتميز القطاع الخاص بثلاث أنواع من أسواق العمل:

-سوق القطاع الخاص التقليدي:

وتمثله المشروعات المنشأة وفق قانون الاستثمار لسنة1993 ويستخدم تكنولوجيا بسيطة، وبه متوسط عدد العمال 4أشخاص وبه رأس مال منخفض.

-سوق القطاع الخاص الحديث:

يستخدم هذا القطاع تكنولوجيا كثيفة رأس المال ومتوسط عدد العمال به 15-20عامل ويتمتع بإعفاءات ضريبية وجمركية وتسري عليه التشريعات الخاصة بقانون العمل.

-القطاع الأجنبي:

يستخدم هذا القطاع تكنولوجيا كثيفة رأس المال وهو يشمل فروع الشركات الدولية المتعاقدة مع الجزائر ويستوعب يد عاملة متميزة وذات خبرة طويلة ومؤهلات كبيرة غالبا من خريجي الجامعات الوطنية أو الخارجية، وينشط القطاع في ميدان المحروقات وبدرجة اقل في قطاع البناء والأشغال العمومية، ويخص العاملون في هذا القطاع بالأجور العالية ومستويات عالية من التدريب والتكوين.

ثانيا- سوق العمل الغير الرسمي:

إنه يمثل السوق الرئيسي الثاني للعمل، وهو سوق تتزايد فيه حركية العمل بحيث لايضبطه أي تشريع أوتنظيم قانوني ويحدده مستوى البطالة في سوق العمل الرسمي فإذا كانت درجة الاستيعاب في السوق المنظمة قليلة فإنه من الضروري أن تكون درجة حركية السوق غير الرسمية كثيرة وأن نمو العمل فيالقطاع غير الرسمي يتحدد حسب الدورة الاقتصادية حيث أنه ينمو ويتسع عندما تتجه الدورة الاقتصادية نحو الهبوط في حين أنه ينكمش أو يميل إلى التباطؤ عندما تبدأ الدورة في الصعود.

ويتميز بالافتقار إلى الحماية الاجتماعية نظرا للقيود القانونية التي تحكم نظام التأمينات الاجتماعية بالإضافة إلى مرونة هدا السوق والولوج فيه بسهولة وبعدما أدى إلى اتساعه بشكل واضح على مستوى العالم خلال الثمانينات و التسعينات من القرن العشرين بفعل مجموعة من العوامل وخاصة لدى الدول التي طبقت سياسة الإصلاح الاقتصادي سواء نتيجة لهذه السياسات أونتيجة للأزمات الاقتصادية وقد مس هذا العمل الغير رسمي حتى الدول الصناعية وأدى إلى ظهور العمل غير الرسمي من خلال سياسة الدولة المُنتهَجة سواء بالاهتمام بالسياسات الاستثمارية وتحرير التجارة، وتشجيع الصادرات للمؤسسات الكبيرة على حساب المؤسسات الصغيرة وهو ما يؤدي إلى تقليص كثافة العمل لديها ومنها زيادة حدة البطالة كذلك تطبيق النظام الجبائي بعبء ضريبي كبير يجعل التهرب منه عن طريق السوق الموازية ومنها العمل الغير رسمي ويتسم هذا السوق بصغر حجم الوحدات مقاسا بعدد المشتغلين فيه وبقيمة رأس المال المستثمر، وبالتالي فإن الطلب على العمل في القطاع غير الرسمي هو الذي أدى إلى إنشاء فرص للعمل بجانب عدد كبير من الداخلين الجدد لسوق العمل سنويا وكثيرا ما يكون منقوصا بحيث تميزه دخول منخفضة وفرص عمل ذات نوعية متدنية وشروط وظروف عمل سيئة والقيمة المضافة التي تولدها ضعيفة وخاصة لدى المرأة.

والجدول رقم 3-2 يبينتطور الشغل حسب القطاع الرسمي والغير الرسمي في الجزائر.

جدول رقم: 3-2: تطور الشغل حسب القطاع الرسمي و غير الرسمي (بالآلاف)

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997
العمل غير الرسمي	769	829	931	984	1131
العمل الرسمي	4273	4325	4505	4641	4684

المصدر:مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 203.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات سوق العمل في الجزائر

أولا: البطالة

من الجدول رقم3-3 نلاحظ أن قوة العمل قد زادت بنسبة 84.27%في الفترة ما بين 1989 و2008 من 5 ملايين و597 ألف و600 شخص الى 10 ملايين و315 ألف شخص. كما نلاحظ أن عدد البطالين قد ارتفع في نفس الفترة بنسبة 23,57%من 946 ألف شخص إلى مليون و169 ألف شخص، وعرفت خلال سنوات الفترة عدة تقلبات إنخفاضاًوإرتفاعاً. وشهدت سنوات التسعينات معدلات مرتفعة من البطالة، إلا أنه منذ سنة 2001 شهدت انخفاضاً مستمراً الى 11,3% سنة 2008 من 27,3% سنة 2001 في حين بلغت سنة 2000 نسبة مرتفعة بلغت 29,8%.

الشكل رقم3-2: شكل يوضح تطور حجم القوة العاملة وعدد البطالين في الجزائر (1989-2008)

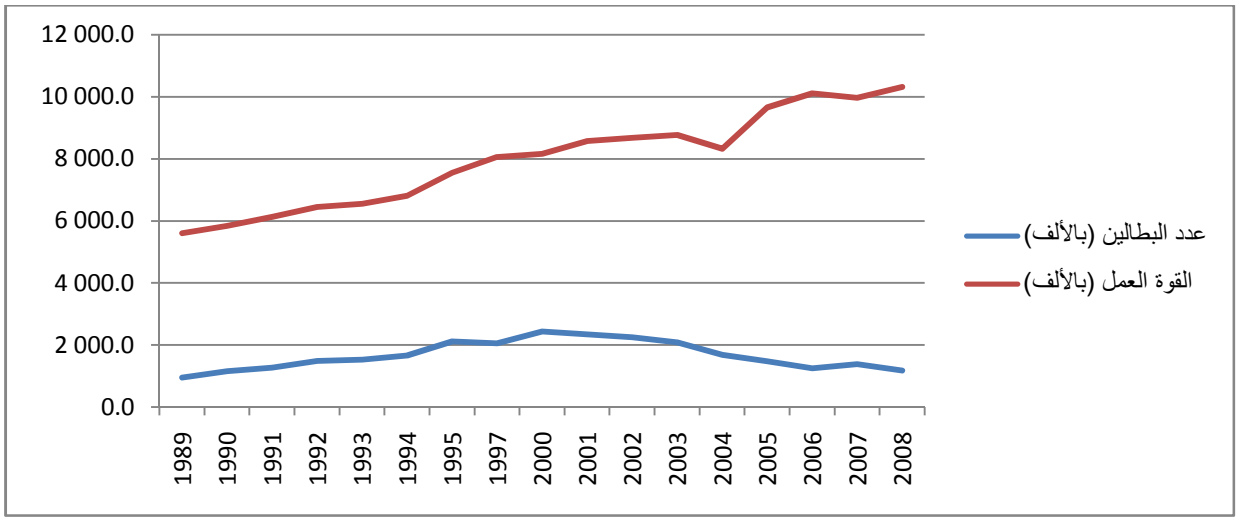

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا الى الجدول رقم 3-3.

الجدول رقم3-3: جدول يوضح تطور حجم القوة العاملة ومستويات البطالة في الجزائر (1989-2008)

السنة	القوة العمل (بالألف)	عدد البطالين (بالألف)	معدل البطالة (%)	السن	الفترة المرجعية
1989	5 597,6	946,0	16,9	16-60	
1990	5 838,4	1 156,0	19,8	16-60	
1991	6 121,4	1 261,0	20,6	16-60	
1992	6 443,5	1 482,0	23,0	16-60	
1993	6 547,4	1 519,0	23,2	16-60	
1994	6 803,3	1 660,0	24,4	16-60	
1995	7 544,8	2 105,0	27,9	16-60	
1997	8 057,0	2 049,0	25,4	15+	
2000	8 153,6	2 427,7	29,8	15+	
2001	8 568,5	2 339,4	27,3	15+	September
2002	8 676,8	2 247,3	25,9	15+	
2003	8 767,9	2 078,0	23,7	15+	September
2004	8 320,4	1 671,5	20,1	15+	September
2005	9 656,0	1 474,5	15,3	15+	September
2006	10 109,7	1 240,8	12,3	15+	September
2007	9 960,9	1 374,6	13,8	15+	
2008	10 315,0	1 169,0	11,3	15+	

Source: KILM 6th edition, InternationalLabour Office

الشكل رقم3-3: شكل يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر (1989-2008)

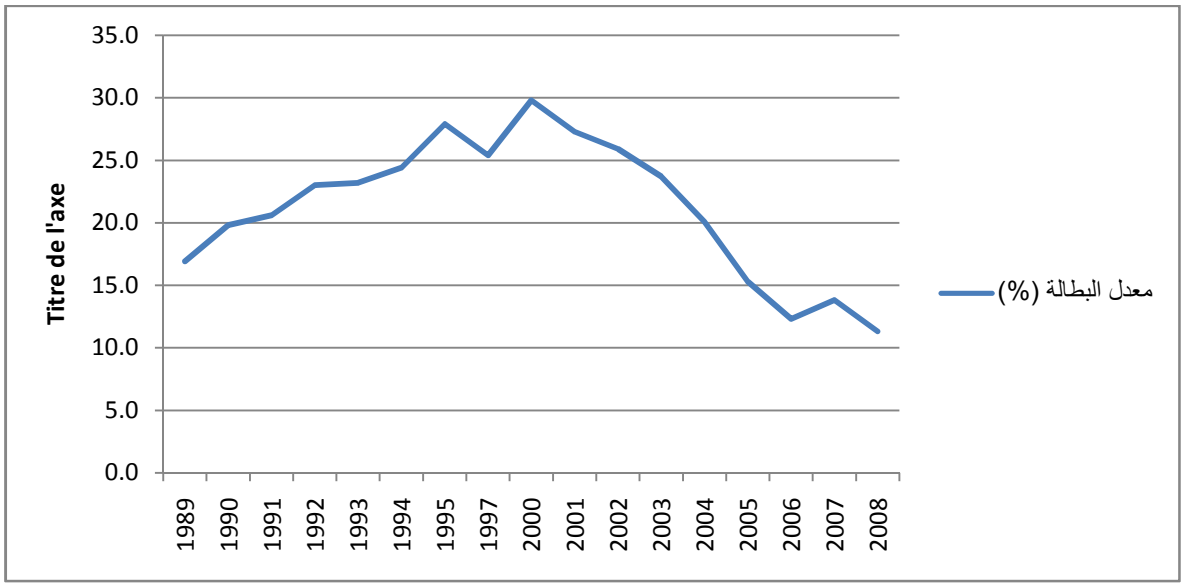

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا الى الجدول رقم 3-3

ثانيا: الإنتاجية:

من خلال الجدول رقم 3-4، نلاحظ إنخفاضالناتج المحلي الإجمالي لكل عامل من 12352 دولار إلى 8051 دولار سنة 2008 (دولار ثابت لسنة 1990 على أساس تعادل القوة الشرائية) حيث انخفضت في سنة 2008 بنسبة 21,3%مقارنة بسنة الأساس، في حين أنها كانت مرتفعة بـــنسبة 20,8% سنة 1980 مقارنة بنفس سنة الأساس. وشهدت جميع سنوات الفترة 1980-1989 ارتفاعا مقارنة بسنة الأساس، في حين أن جميع سنوات الفترة 1991-2008 شهدت انخفاضا مقارنة بنفس سنة الأساس.

الجدول رقم3-4: جدول يوضح إنتاجية العمل في الجزائر (1980-2008)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل (engaged) دولار ثابت لسنة 1990 على أساس تعادل القوة الشرائية	الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل (engaged) 1990=100
1980	12 352,0	120,8
1981	12 150,0	118,8
1982	12 444,0	121,7
1983	12 580,0	123,0
1984	12 794,0	125,1
1985	12 977,0	126,9
1986	12 288,0	120,2
1987	11 702,0	114,4
1988	10 968,0	107,3
1989	10 854,0	106,2
1990	10 225,0	100,0
1991	9 688,0	94,7
1992	9 421,0	92,1
1993	8 828,0	86,3
1994	8 375,0	81,9
1995	8 327,0	81,4
1996	8 292,0	81,1
1997	8 016,0	78,4
1998	8 091,0	79,1
1999	7 996,0	78,2
2000	7 831,0	76,6
2001	7 735,0	75,6
2002	7 785,0	76,1
2003	8 023,0	78,5
2004	8 117,0	79,4
2005	8 228,0	80,5
2006	8 115,0	79,4
2007	8 083,0	79,1
2008	8 051,0	78,7

Source: KILM 6th edition, InternationalLabour Office

الشكل رقم 3-4:الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل (engaged) (دولار امريكي ثابت لسنة 1990 على اساس تعادل القوة الشرائية)

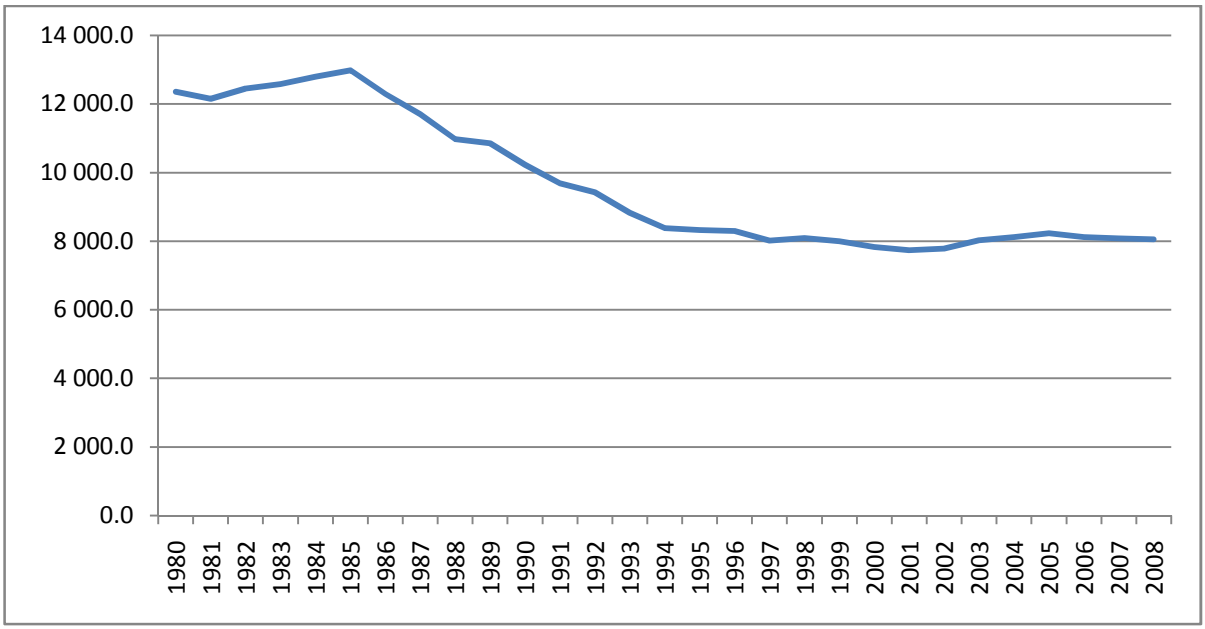

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا الى الجدول رقم 3-4.

الشكل رقم3-5: الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل100=1990 (engaged)

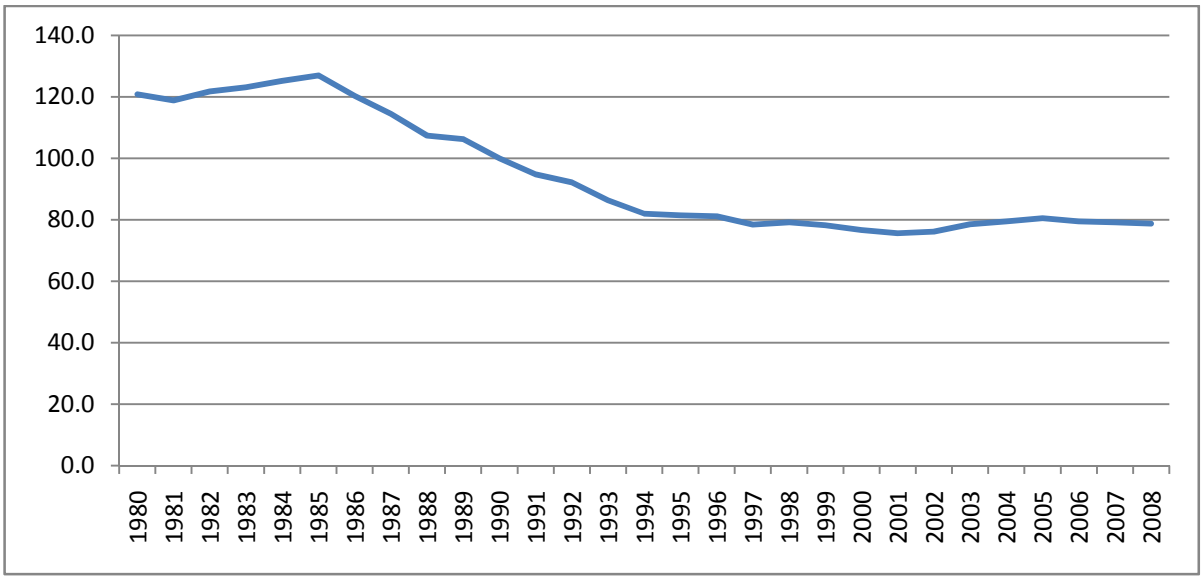

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا الى الجدول رقم 3-4.

ثالثا: الأجور:

من الجدول رقم 3-5، نلاحظ أن قيمة الأجور والمرتبات في السنوات من 1992 الى 1996 في ارتفاع مستمر حيثارتفعت إلى 12323 دج سنة 1996 من 6430دج في سنة 1992، وهذا على أساس سنة 1995.أما بالنسبة للأجور الاسمية في قطاع الصناعة التحويلية فنلاحظ أنها ارتفعت

بـــ17,8%سنة 1996 مقارنة بسنة 1995، في حين أنها كانت منخفضة في الفترة 1992-1994 مقارنة بنفس سنة الأساس.أما الأجور الحقيقيةفي نفس القطاع نلاحظ أنها انخفضت بنسبة 2.1%سنة 1996 مقارنة بسنة 1995 في حين أنها كانت مرتفعة في الفترة 1992-1994 مقارنة بنفس سنة الأساس. وربما يُعزى ذلك الانخفاض الى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

الجدول رقم3-5: جدول يوضح بعض مؤشرات الأجور (شهريا) في الجزائر (1992-1996)

السنة	سنة الأساس	الاجور والمرتبات (دج)	الارقام القياسية للأجور الاسمية في قطاع الصناعة التحويلية	الارقام القياسية للأجور الحقيقية في قطاع الصناعة التحويلية
1992	1995	6 430,00	61,5	126,4
1993	1995	8 012,00	76,6	129,5
1994	1995	8 937,00	85,4	109,7
1995	1995	10 462,00	100,0	100,0
1996	1995	12 323,00	117,8	97,9

Source: KILM 6th edition, InternationalLabour Office

الشكل رقم 3-6: شكل يبين تطور الاجوروالمرتبات في الجزائر (دج)(سنة الاساس: 1995)

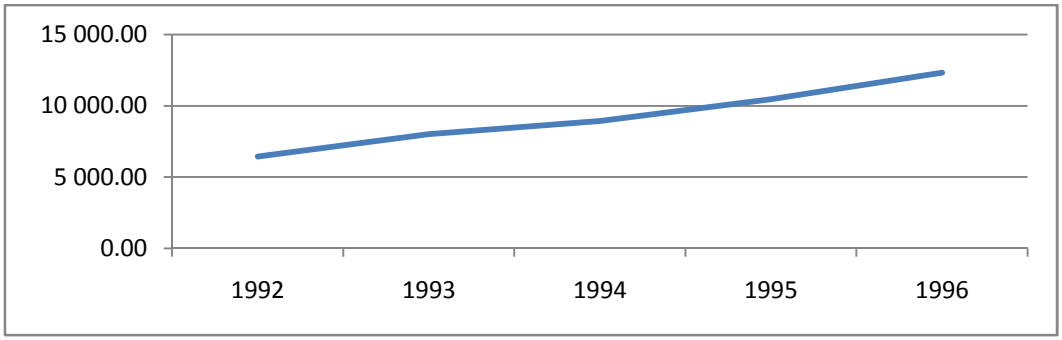

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا الى الجدول رقم 3-5.

الشكل رقم 3-7: شكل يبين تطورالأجور الاسمية والحقيقية
في قطاع الصناعة التحويلية (سنة الاساس: 1995)

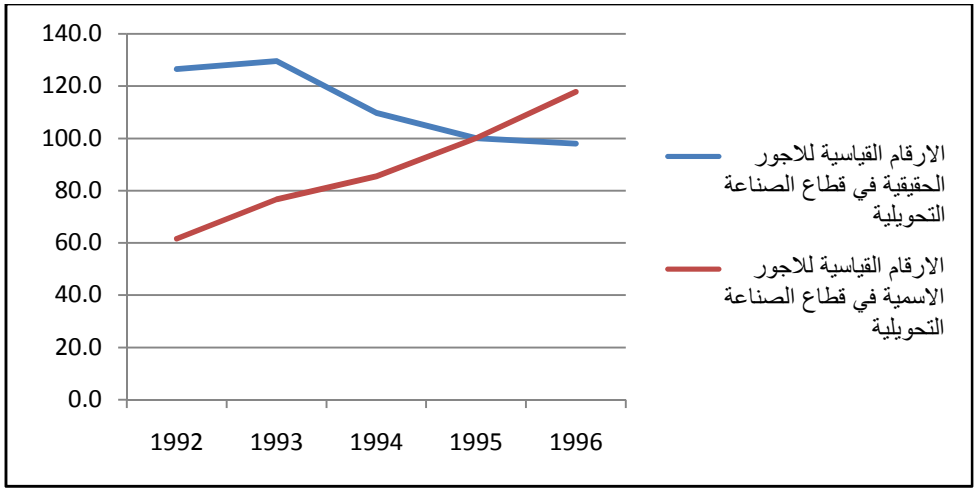

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا إلى الجدول رقم3-5.

المبحث الثالث: أثر الخوصصة على سوق العمل في الجزائر:

المطلب الأول: أثر الخوصصة على البطالة:

أولا: الآثار الإيجابية:

تقترن الخوصصة بتسريح العمال خصوصا أولئك الذين هم في بطالة مقنعة. إلا أن هذا لم تثبت صحته في كل الحالات لأن للخوصصة آثار ايجابية على العمالة تتمثل في اشتراك العمال في المؤسسات المخوصصة عن طريق تحويلهم إلى مساهمين ومالكين لها، بنفس حقوق أصحاب رأس المال. كما أنه بإمكانهم المشاركة في إدارتها بنوع من التحفظ لأن ذلك يتطلب تكوينا وتجربة كافية لاتخاذ القرارات السليمة. كما أنهم سيستفيدون من الأرباح المحققة، مما يولد لديهم شعورا بعدم التبعية، وبالتالي إحساسهم بالمسؤولية والأمان والاستقرار الاجتماعي، بالإضافة إلى زيادة الإنتاجية في تلك المؤسسات. الشيء الذي ينتج عنه ارتفاع مستوى الإيرادات والأرباح والتي قد تخصص في المستقبل إلى توسيع هذه المؤسسات أو إنشاء أخرى جديدة من شأنها استيعاب عمالة إضافية.[1] وهو الأمر الذي من شأنه الزيادة من مستويات التشغيل والتقليص من مستويات البطالة.

ويُمكن للخوصصة أن تؤثر أيجابيا على العمالة إذا ترتب عنها خلق مناصب عمل بمعدل أكبر مما كان يخلقه القطاع العام، وهذا الإفتراض من الصعب قبوله منطقيا لأن خلق فرص عمل جديدة أصعب في القطاع الخاص نظرا لإستثماراته المحدودة بسبب سياسة الانكماش العام الذي يسود الإقتصاد الجزائري في ظل تطبيق سياسات الإصلاح الإقتصادي.[2]

بالإضافة إلى كل ذلك، فان التوجه الجديد من شأنه أن يخلق ثقافة اقتصاد السوق المبنية على ترشيد النشاطات والإنفاق، الادخار وحتى طبيعة الاستثمار، مما سيؤدي إلى توسيع الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وإرساء قواعد المنافسة لما لها من أثر على حركة وتطور اليد العاملة كما ونوعا.[3]

وبصفة عامة يُمكن لخوصصة المؤسسات العامة أن تؤثر على مستويات التشغيل والبطالة كما ونوعاً كما يلي:

- القضاء على البطالة المقنعة التي كانت سائدة في القطاع العام عن طريق التخلص من فائض العمالة.
- إنخفاض حجم التشغيل عن مما كان سائد في القطاع العام، حيث يعمل المالكون الخواص على توظيف فقط إلى ما يحتاجون إليه من العمال.
- إهتمام المالكون الخواص، في عملية التوظيف، على الكفاءات العلمية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تغير في تركيبة الطلب على العمل.

---

[1] ناصر دادي عدون ، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد،ديوان المطبوعات الجامعية ص ص90-91.
[2] د.مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 223.
[3] ناصر دادي عدون ، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد،ديوان المطبوعات الجامعية ص 91.

ب: الآثار السلبية على البطالة:

تؤدي الخوصصة سواء خوصصة التسيير أو الملكية للمؤسسات إلى الاستغناء عن الكثير من العمال لأن المسير أو المستثمر الخاص يهدف إلى تحقيق أقصى مردودية ممكنة وبأقل تكلفة. من خلال تشغيل عناصر الإنتاج التي تتفق والاحتياجات الفعلية للمؤسسة للحصول على أعلى عائد، ومن البديهي أن هذه السياسة تؤثر على سياسة التشغيل وحجمه وهيكله.[1]

إن أول ما يمكن تصوره كنتيجة لها هو اتجاه التشغيل في القطاع العام نحو الانخفاض، مع زيادة التشغيل ضمن أنشطة القطاع الخاص بزيادة لا توازي مقدار هذا الانخفاض للعمالة. وبالتالي فان هذا الفارق يضاف إلى اليد العاملة العاطلة لعدم توفر مناصب شغل تستوعب الوافدين الجدد لسوق العمل، وهذا يؤدي إلى تفاقم البطالة أكثر من السابق، كما يمكن أن يحدث ذلك في الحالات الاستثنائية والتي يتوقف فيها النشاط الاقتصادي مثل الأزمات الاقتصادية الاجتماعية، الكوارث والأزمات الطبيعية وحالة الحروب...الخ .[2]

وبالتالي فإنللخوصصة تأثير مباشر على العمالة الوطنية وفرص تنميتها وتطويرها، لكن قد يصعب فرض ذلك على القطاع الخاص الذي تحركها اعتبارات الربحية وضغط التكاليف، الأمر الذي سيؤثر سلبا على هذه العمالة لإمكانية استبدالها بعمالة أرخص وأكثر مرونة تماشيا وأهداف القطاع الخاص.[3]

وفي الجزائر، كشفت عملية الخوصصة عن العديد من الآثار السلبية على مستوى التشغيل، مما أدى إلى زيادة حدة مشكلة البطالة التي تزايدت نسبتها حيث إنتقلت من 24% سنة 1993 إلى أكثر من 29% 1997، كما نجد أن الأجراء الذين فقدوا مناصب عملهم أو الذين أحيلوا على البطالة التقنية في الفترة بين 1994–1998 يتجاوز عددهم 360000 عامل.[4]

إن إلزامية الحكومة للمستثمرين لهذه المشروعات بالإحتفاظ بعمالها لفترة إنتقالية لمدة 5 سنوات على الأقل، فإن هذا الأمر لا يعد حلا للمشكلة بقدر ما هو إلا تأجيلا لها وبالتالي سينضم هؤلاء العمال إلى نسبة البطالة...وإن عملية الخوصصة لا تقتصر على الجانب الاجتماعي والاقتصادي للمسرحين فحسب وإنما إلى ما ينطوي عليه من هدم في قيمة العمل الإنساني، خاصة وأن جانباً كبيرا من العاملين المستغنى عنهم من المؤهلين والفنيين والعمال المهرة ونصف المهرة وقد تحملت الدولة في سبيل تعليمهم وتدريبهم جانباً هاما من الموارد ويعني تعطيلهم هدرا مباشرا لهذه الموارد المحدودة وبالتالي يظهر أثر الخوصصة السلبي على العمالة ويكون ذلك قد أثر على سياسة التشغيل[5]

[1] ناصر دادي عدون ، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد،ديوان المطبوعات الجامعية ص 91.
[2] ناصر دادي عدون ، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد،ديوان المطبوعات الجامعية ص 91.
[3] - ناصر دادي عدون، نفس المرجع السابق،ص 91.
[4] د.مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 223.
[5] -د.مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 223.

المطلب الثاني: أثر الخوصصة على الأجور

أولا: الآثار الإيجابية:

تنطوي عملية الخوصصة على عدد من الإنعكاساتالإيجابية على الأجور منها:

- أن الأجور أصبحت تتحدد على أسس إقتصادية وليس إجتماعية كما كان سائدا في القطاع العام. فالأجور في هذا الأخير لم تكن تعكس في الواقع إنتاجية العمال وإنما تتحدد وفقا لاعتبارات اجتماعية أدت إلى تضخم في كتلة الأجور المدفوعة دون أن يقابلها إنتاج.
- إناعتماد القطاع الخاص المحتمل على التكنولوجيات الكثيفة رأس المال يعني أن تلك المؤسسات سوف يكون طلبها على اليد العاملة الماهرة، وهي يد عاملة تتطلب أجور عالية.
- أن شركات القطاع الخاص ومنها، الشركات المتعدية الجنسية التي تشارك في عمليات الخوصصة، تسعى إلى استقطاب اليد العاملة الماهرة من الشركات المحلية عن طريق عدد من المحفزات، ومنها الأجور المرتفعة.

ثانياً: الآثار السلبية:

تنطوي عملية الخوصصة على عدد من الانعكاسات السلبية على الأجور منها:

- إن سعي المالكون الخواص إلى الرفع من قدراتهم التنافسية، يدفعهم إلى التخفيض من التكاليف الإجمالية (في إطار المنافسة السعرية)، وبالنظر إلى أن كتلة الأجور تمثل نسبة هامة من التكاليف الإجمالية، فإن هؤلاء سوف يسعون دائما إلى جعل الأجور منخفضة.
- إن الشركات المتعدية الجنسية، والتي تساهم في برامج الخوصصة، اصبحت تبحث عن العمالة الماهرة والرخيصة في نفس الوقت.[1]

ويُمكن إسقاط مثل تلك الانعكاسات على حالة الجزائر.

المطلب الثالث: أثر الخوصصة على إنتاجية العمل

أولا: الآثار الإيجابية:

تؤدي عملية خوصصة المؤسسات العامة إلى الرفع من إنتاجية العمل من خلال عدد من القنوات:

- التقليص من عدد العاملين:حيث تؤدي عملية التخلص من العمالة الفائضة إلى زيادة إنتاجية العمل حتى بإفتراض بقاء حجم الإنتاج كما كان في المؤسسات العامة قبل خوصصتها.
- زيادة حجم الإنتاج الكلي: وهو الأمر الوارد بالنظر إلى رغبة المالكين الخواص في التخفيض من التكاليف الإجمالية عن طريق الحجم الكبير مما يؤدي إلى إنخفاض تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة.
- الإستخدام المحتمل للتكنولوجيا في عمليات الإنتاج وهو ما يُمكن أن يؤدي إلى إرتفاع من إنتاجية العمل.

[1] ريغي هشام، مرجع سبق ذكره، ص 200.

ويعتبر القطاع الخاص أكفأ من القطاع العام في إدارة المؤسسات الإنتاجية والخدمية، الكفاءة في نظر الباحثين هي السبيل الأساسي للوصول إلى مجتمع الرفاهية، فكلما زادت الكفاءة الإنتاجية داخل المؤسسة يؤدي بالضرورة إلى تحسين السلع والخدمات المنتجة، الأمر الذي يدفع بالمستهلك لشرائها.[1]

كما من المفترض أن تؤدي الخوصصة إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية إذا ما كان هناك مناخ يساعد على ذلك يتمثل في سياسات مالية ونقدية جيدة، وإطار مؤسسي جيد، ومكافحة الفساد وغيرها من الوسائل التي تؤدي في النهاية إلى وجود بنيان إقتصادي مؤهل للتحول إلى إقتصاد السوق.[2]

[و]تعمل الخوصصة على رفع الكفاءة الإنتاجية من خلال زيادة المنافسة بين المؤسسات، والتخلص من العناصر المقلصة للاستثمارات، وعدم الكفاءة. كما تؤدي إلى توليد الحافز على التجديد، وتحرير النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الناتج الوطني، وتحسين نوعية الإنتاج، وتخفيض تكلفة الإنتاج، وزيادة العرض بالنسبة للسلع والخدمات، وزيادة فرص الاختيار لدى المستهلكين والمستثمرين مع زيادة الرفاهية لديهم. وبصفة عامة نقول تحقيق معادلة التوازن الجزئية، من خلال نظرية المستهلك والمنتج.[3]

[و]من المفترض أن تؤدي الخوصصة إلى زيادة الكفاءة والإنتاجية وتحسين استخدام الموارد المتاحة، إلا أنه من الجدير ملاحظته والأخذ به عند التطبيق، بأن زيادة الإنتاجية لا تعتمد على حسن الإدارة في المنشآت المخصخصة فقط، بل على بيئة مجمل الأعمال في الدولة : من تنظيم البنيان الاقتصادي واكتمال بنية الأسواق ودرجة تدخل الحكومات في اتخاذ قرارات المنشأة وإهمال إدارة و تنمية المواد لبشرية وغيرها من معوقات، إذا فان زيادة إنتاجية في القطاع الخاص يمكن زيادتها إذا ما كان هناك مناخ يساعد على ذلك متمثل في سياسات مالية نقدية جيدة وإطار مؤسسي جيد، ومكافحة للفساد وغيرها من وسائل تؤدي في لنهاية إلى وجود بنيان اقتصادي مؤهل للتحول إلى اقتصاد السوق.[4]

[1]- جعران سمية وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص8.
[2]-د.فالح أبو عامرية، مرجع سبق ذكره،ص 33.
[3]- الطالب موسى سعداوي، مرجع سبق ذكره ص 133.
[4]- د. فالح أبو عامرية، مرجع سبق ذكره ، ص 33.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل، رأينا كيف أن الخوصصة في الجزائر احتلت موقعا هاما في عملية التحول الى اقتصاد السوق، ورأينا كيف كان لهذه العملية انعكاسات واضحة على مختلف مؤشرات سوق العمل من ناحية: البطالة، الأجور وإنتاجية العمل، حيث أدت إلى زيادة مستويات البطالة نتيجة التخلص من فائض العمالة الذي كان سائدا في القطاع العام (القضاء على البطالة المقنعة). كما أن الأجور في المؤسسات المخوصصة اصبحت تتحدد وفقا لمعايير اقتصادية وليس اجتماعية كما كان سائدا في القطاع العام. كما أن انتاجية العمل ارتفعت في تلك المؤسسات المخوصصة نتيجة عدة عوامل منها التخلص من فائض العمالة.

الخاتمـــــــة

خاتمة عامة:

لقد أدت الخوصصة في الجزائر إلى التخلي عن عدد من المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، وهي مؤسسات كانت تتبع سياسات تشغيل وأجور تأخذ بعين الاعتبار في التشغيل وتحديد الأجور الجوانب الاجتماعية، مما أدى إلى سيادة البطالة المقنعة في تلك المؤسسات نتيجة تضخم عدد العاملين وإلى دفع أجور بدون مراعاة الجوانب الإقتصادية كما سادت في تلك المؤسسات إنتاجية عمل منخفضة وربما حتى سلبية. إلا أن تحول تلك المؤسسات من القطاع العام إلى القطاع الخاص قد إنعكس على مختلف تلك المؤشرات، وكانت السمة الغالبة في هذا القطاع هو إتباع سياسات تشغيل وأجور قائمة على أسس إقتصادية مما كان لها أثر واضح على مختلف تلك المؤشرات يُمكن أيضاحها من خلال الإجابة على فرضيات الدراسة.

الإجابة على الفرضيات:

الفرضية الأولى:

لقد أدت خوصصة المؤسسات الاقتصادية إلى القضاء على البطالة المقنعة من خلال التخلص من فائض العمالة الذي كان سائدا في المؤسسات العامة، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة مستويات البطالة. بالإضافة إلى ذلك، فإن عمليات التوظيف اصبحت فقط قاصرة على ما تحتاجه المؤسسات المخوصصة وهو ما قلص من الطلب على العمل الذي كان كبيرا في ظل المؤسسات العامة.

الفرضية الثانية:

أصبحت الأجور في المؤسسات المخوصصة تخضع في تحديدهاللإعتباراتالإقتصادية وليس للإعتبارات الإجتماعية التي حكمت المؤسسات العامة.

الفرضية الثالثة:لقد أدت الخوصصة إلى زيادة إنتاجية العمل من خلال عدة قنوات ومنها القضاء على البطالة المقنعة عن طريق التخلص من العمالة الفائضة.

أهم النتائج:

- أن الخوصصة في الجزائر أسهمت في زيادة مستويات البطالة عن طريق التخلص من فائض العمالة.
- أن الأجور في القطاع الخاص تتحدد حسب الإعتبارات الاقتصادية وليس الاعتبارات الاجتماعية كما كان سائداً في القطاع العام.
- أن إنتاجية العمل في المؤسسات المخوصصة ترتفع نتيجة التخلص من العمالة الفائضة التي كانت من بين أسباب إنخفاض الإنتاجية.

التوصيات والاقتراحات:

من خلال ما سبق ذكره نود تقديم بعض التوصيات التي نراها مفيدة لاقتصادنا منها:

- أن القطاع الخاص يجب أن يلعب دوراً هاماً في عملية التنمية الإقتصادية وخاصة المساهمة في تحسين مؤشرات أسواق العمل من ناحية التشغيل والتقليص من مستويات البطالة، المساهمة في الكتلة الأجرية من خلال دفع أجور أعلى وهو الأمر الذي من شأنه أن يزيد من حجم الطلب الكلي الفعال الذي يعمل على تنشيط الاقتصاد الوطني. كما أن القطاع الخاص]جب عليه المساهة في رفع إنتاجية العمل.
- أن الدولة ينبغي ألا تعتمد فقط على القطاع الخاص، بل عليها أن تعمل على بناء قطاع إقتصادي عام، خاصة في النشاطات التي يعزف القطاع الخاص عن ممارستها، وهو ما يسمح بتوظيف عمالة في هذا القطاع.
- أن القطاع الخاص ينبغي أن يلعب دورا هاماً في ترقية الصادرات خارج المحروقات مما يسهم بذلك في تحسين بعض مؤشرات سوق العمل في الجزائر.

قـائمـــة المراجـــع

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- د. عجة الجيلالي، قانون المؤسسة العمومية الاقتصادية- اشتراكية التسيير على الخوصصة- دار الخلدونية للنشر.

2- د. فالح أبو عامرية، الخوصصة وتأثيراتها الإقتصادية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، طبعة 2010.

3- ناصر دادي عدون، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد(حالة الجزائر)، ديوان المطبوعات الجامعية 2010.

4- ضياء مجيد الموسوي، سوق العمل والنقابات العمالية في إقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الأردن الطبعة 2007.

5- أ.د محمد طاقة، إقتصاديات العمل، إثراء للنشر والتوزيع طبعة 2008.

6- د.مدني بن شهرة، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل- التجربة الجزائرية- دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، طبعة 2009.

7- د.مدحت القريشي، تطور الفكر الإقتصادي، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر، الأردن 2008.

8- د. عبد الجبار عبيد السبهاني، الوجيز في الفكر الإقتصادي الوضعي والإسلامي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2001.

9- د. محمد حسين الوادي، د. عارف العساف، الإقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر، طبعة 2009.

10-ناصر دادي عدون، إقتصاد المؤسسة، ديوان المحمدية العامة..

11-مدحت القريشي، إقتصاديات العمل، الطبعة الأولى، دار وائل لنشر، الأردن، 2007.

12-رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1997.

ب: الرسائل العلمية:

1- الطالب موسى سعداوي، دور الخوصصة في التنمية الإقتصادية، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر، 2007

2- الطالبة أرغيب سليمة وآخرون، الخوصصة في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010 .

3- جعران سمية وآخرون، البنوك العمومية الجزائرية، مذكرة تخرج، جامعة فرحات عباس، سطيف 2007-2008.

4- نايلي وحيد وآخرون، الخصائص الهيكلية لسوق العمل في الجزائر، مذكرة ليسانس، جامعة فرحات عباس، سطيف 2008-2009.

5- ريغي هشام، العولمة والبطالة، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة أم بواقي، 2008-2009.

ج: الملتقيات:

أ.نذير عبد الرزاق، استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، متقى دولي، مداخلة بعنوان: انعكاسات الإصلاحات الإقتصادية على التشغيل والبطالة في الجزائر، جامعة المسيلة.

د: مواقع الانترنت:

http://www2.3oloum.org/t273-topic

http/www.echamel.com

ثانيا: باللغة الإنجليزية:

kILM 6th edition ,intrnationale labour office.